الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

محمد الأوراغي

نظرية اللسانيات النسبية

دواعي النشأة

نظرية اللسانيات النسبية

دواعي النشأة

نظريـة اللسانيات النسبية

دواعي النشأة

محمـد الأوراغـي







بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-9953-87-472-2



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل
هاتف: 537.72.32.76 (212) - فاكس: 537.20.00.55 (212)
البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/فاكس: 21676179 213+
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

الفصل الأول
أزمة الفكر اللغوي قديماً وحديثاً

الفصل الثاني
تحولات في الثقافة اللسانية

الفصل الثالث

من العاملية اللفظية إلى العاملية العلاقية

الفصل الرابع

المبادئ الاحتياطية للسانيات الكلية وهفواتها المنهجية:

الفصل الخامس

منهج المعرفة العلمية في النظريات اللسانية

الفصل السادس

توقعات النحاة وواقع اللغات

تمهيد

إن تقـــديم نظـــرية لسانية جديدة للسانيين لا يقلُّ صعوبةً عن تقـــريبِ أخرى مألوفة من غير المتخصصين، وهذه الصعوبة قد تكون مـــركبة إذا كان المستهدَفُ جمهورَ المثقفين، وكانت النظرية موضوعُ التعـــريف جديـــدةً، وواضـــعُها منتمياً إلى حضارة توقف أهلها عن المـــشاركة في إنتاج المعرفة منذ قرون، ورهنوا لحظتَهم بإجادة التلمذة على الآخرين.

ولعلَّه من أوائل الأسئلة التي تتبادرُ إلى الأذهان ما الداعي إلى إقامة نظرية لسانية جديدة؟ وثانيها كيف هي بنيةُ النظرية المستحدثة بالقياس إلى مثـــيلاتها القائمة أو المنقرضة؟ وثالثُها ما توقعاتُها في مجال النماذج الـــنحوية؟ ورابعُهـــا ما جدوى النظريةِ والمتوقَّع في إطارها من النماذج الـــنحوية. والسؤالُ الأخيرُ يمكن صوغه بالعبارة المألوفة لدى الباحثين بقولـــنا هل نظريةُ اللسانيات النسبية أحدث حقّاً ثورةً علمية في حقل الدراسات اللغوية؟

في الجـــواب عن السؤال الأول لن يقبل أهلُ الاختصاص بغير أن نُثـــبتَ بأدلـــة حاسمـــة أن الفكر اللغوي عموماً يعيش أزمةً في الوقت الـــراهن، وأن نظـــيرَه العربـــي اشتدَّت أزمته حديثاً بسبب احتكاكه بتأمُّلات الغربيين في لغاتهم. وبعبارة أخرى يجب عُلومياً الاستدلال على أن مـــا بأيدي الباحثين في اللغة من نظريات لسانية ونماذجَ نحوية قاصرٌ عـــن حـــل الكـــثير مـــن مشاكل اللغات البشرية التي ظلت إلى الآن مستعصية على الجميع.

وفي سياق الجواب عن السؤال الثاني لن يَقبَل الإثباتُ بغير التصريح بالأُنْمُوذَج أو المحور الاستبدالي[1] الذي يجعلُ اللغةَ تبدو لأول مرة في صورة مغايرة لِحُللها في الأعمال اللسانية السابقة. وعندئذ لا بد من التصريح بفرضية العمل المؤسِّسة للنظرية، وبيان أن كلَّ لبنة في البناء يجب منطقياً اشتقاقُها من فرضية الانطلاق، وإلا انتفى الانسجامُ الداخلي أحدُ الشروط الضرورية لقبول النظرية وضمان استمرارها. وبما أنه ليس بين المادة والصورة شيءٌ ثالث يلزم أن تنضوي فرضية العمل إلى أحد القطبين في هذه الثنائية.

ويحسن في البدء أن نُمهِّد لتقريب القارئ من اللسانيات النسبية بأن نجعل من الأسئلة السابقة شروطاً لتأسيس هذه النظرية، وأن نسارع في هذا التمهيد إلى التصريح بالخصائص المميزة للنظرية المقترحة. من أهمها نذكر ما يلي:

أولاً أن تتوفر في النظرية المقترحة القدرة على حل أزمة فكرية متجذِّرة في حقل الدراسات اللغوية، وأن يكون الحل موافقاً لأصول الحضارة الإسلامية، بحيث ينتفي التعارض بين فَرْضية العمل التي تؤسِّس نظريةَ اللسانيات النسبية وبين أصول العقيدة الإسلامية.

ثانياً أن يُشكِّل وجودُ النظرية المستحدثة نظرةً جديدةً إلى اللغة، إذا طوِّرت هذه النظريةُ معرفتنا باللغات البشرية، ويُفترَض عندئذ أن تحدث ثورةً علميةً في حقل الدراسات اللغوية، إذا حصرت الأنماط اللغوية ووفَّرت ما يلزم من النماذج النحوية.

---

(1) الأُنْمُوذج مستعمل هنا في مقابل paradigme بمعناه الاصطلاحي لدى Thomas Samuel Kuhn كما جاء في كتابه بنية الثورات العلمية المنشور سنة 1962 La structure des revolutions scientifiques.

ثالثاً أن يمثّل أساسُها «أنموذجاً استبدالياً»، إذا قامت نظريةُ اللسانيات النسبية على أصول مغايرة للأصول المُقوّمة للسانيات الكلية. وأن يكون بناؤها الداخلي منطقياً، بمعنى أن يكون تحصيل المعرفة اللغوية فيها بمنهجية مضبوطة القواعد متداولة بين المتخصصين في حقول العلم المختلفة، وأن تكون توقعاتُها مطابقةً لموضوعاتها.

وباختصار شديد يُشترط في إقامة نظرية لسانية جديدة أن تتجاوز بالمعنى الدقيق للتجاوز[2] كلَّ ما بأيدي الباحثين في اللغات البشرية من نظريات لسانية ونماذجَ نحوية سواء كانت قديمة أو حديثة؛ بحيث تستطيع أن تجلب إليها مجتمعَ اللسانيين الباحثين في اللغات البشرية والمتخصصين في دراستها وصفاً وتفسيراً. مع العلم أن الباحثين في أيّ حقل من حقول المعرفة يُكوّنون مجتمعاً محافظاً؛ إذ يكادون يخضعون خضوعاً جماعياً للنظرية السائدة في عصرهم، ويتقيدون في تفكيرهم بمعاييرها، ولا يبدأ تزحزُحهم الفكري والابتعاد التدريجي عن النظرية التي نشأوا تفكيرَهم في إطارها إلا إذا اشتدّت أزمتُها، وتفشّت فيها ثغرات يُفترض في النظرية الجديدة المنافسة أن تسدّها.

ولنبدأ بالكشف عن أزمة الفكر اللغوي في عالمنا العربي، ثم بيان كيف أمكن تخطيها باقتراحنا لنظرية اللسانيات النسبية. وأود أن أبدأ بمقولة يرددّها المؤرّخون كثيراً مفادها أن ماضي الأمة يُضيء حاضرَها. والغايةُ من ذلك أن نتبيّن جميعاً كيف أن ماضي اللغويات العربية يُضيء أشكالَ البحث اللساني في حاضرنا.

---

(2) يتحقق التجاوز المعرفي إذا ثبت في النظرية المستحدثة أن استوعبت صواب النظريات والنماذج السابقة، وصوّبت عثراتها المعرفية، وسدّت ثغراتها المنهجية.



الفصل الأول

أزمة الفكر اللغوي
قديماً وحديثاً



مقدمة

لا ضير في أن نعيد ونكرر بأن التفكير في استحداث نظرية لسانية يجب أن يكون مبرّراً، ولورد البواعث على عملٍ من هذا القبيل ثبوتُ أن ما بأيدي اللغويين من نماذج نحوية ونظريات لسانية قديمة أو حديثة لا تُساعد الباحثين المتخصصين في دراسة اللغات على تطوير معرفة الناس بلغاتهم. وبعبارة أخرى لا يُقبِلُ أحدٌ من اللسانيين المؤهَّلين علمياً علـى إنشاء نظرية لسانية إلا إذا قام الدليل على أن علم اللغة في أزمة فكرية لا يمكن تجاوُزُها بغير إقامة نظرية لسانية جديدة، من شأنها أن تحتفظ بصواب ما في النظريات السابقة، وتُصوِّب أخطاءها؛ بحيث تُحدث النظريةُ الجديدة نقلةً علميةً في ميدان اللسانيات، وطفرةً معرفية بالموضوعات اللغوية.

فلا بد إذن من وجود مبرر معقول يحمل واحداً من مجتمع اللسانيين أو أكثر على بناء نظرية لسانية، ويُرغِّب الباقي في بذل جهد تكاملي إضافي لاستيعاب النظرية المستحدثة والوقوف على خصائصها وحدودها بالقياس إلى غيرها. ولا مبرر أقوى من تأزُّم الفكر اللغوي القائم، بحيث يكون تجاوزُ هذه الأزمة هدفاً مباشراً لنظرية اللسانيات النسبية. ولا يحدث التجاوز إلا بتضافر شروط.

أولها أن تتأسَّسَ النظريةُ اللسانية المستحدثة على محور استبدالي يُوجِّهها وجهةً علميةً تُقدرها على أن تشقَّ إجماع اللسانيين على الاحتفاظ بالنظرية اللسانية القائمة، إذ لم يعد في الإمكان الاستمرارُ في مناصرتها.

ثانيها أن تُقدِّم النظرية اللسانية المستحدثة نظرةً جديدةً إلى اللغة مغايرةً لما هي عليه في النظريات اللسانية السابقة، فإذا كانت اللغة في تقدير اللسانيات الكلية ملكةً طَبْعِيَّةً تنتقل من السلف إلى الخلف بموروثات بيولوجية فهي في تصور اللسانيات النسبية ملكة كَسْبِيَّةٌ، تنشأ بالوضع الاختياري وتنتقل بالاكتساب، كما سيتضح في موضعه.

ثالثها يخصُّ النظرية في حدِّ ذاتها؛ بأن تكونَ لها بنية منطقية، ومنهجيةٌ علمية، ومعرفة نسقية، فيمنعها كلُّ ذلك من الالتباس بنظيراتها من النظريات اللسانية المتقدِّمة عليها. من أوليات اللسانيات الكلية مبدأ التعميم، ومنهجيتُها تتألَّف من الفرض الاعتباطي وقواعد البرهان الرياضي؛ ونتائجُها معرفةٌ نظريةٌ تُغلِّب اليقينَ الرياضي على التفسير العلمي. وفي المقابل يكون مبدأ التنميط من أوليات اللسانيات النسبية، وتكون منهجيتها مؤلَّفةً من قواعد الاستدلال الاستقرائية المنتجة لفرضية مراسية ومن قواعد الاستنباط البرهانية المنتجة لمعرفة نسقية تُغلِّب التفسير العلمي على اليقين الرياضي.

رابعها أن تكون لنظرية اللسانيات النسبية توقُّعاتٌ ليس بعضُها في حسبان ما قبلها من النظريات. فنظرية اللسانيات الكلية القائمة حالياً مجبرةٌ على التكهُّن بنحوٍ واحدٍ لجميع اللغات البشرية يُقدَّم في نموذج النحو التوليدي التحويلي أو في صيغة النحو الوظيفي المشتقِّ من الأول. بينما نظرية اللسانيات النسبية المستحدثة مؤخراً تضطرُّها بنيتُها المنطقيةُ إلى التنبُّؤ بأكثرَ من نموذج نحوي واحد، لكن في حدود ما يسمح به مبدأ الثالث المرفوع. وعليه يجب منطقياً أن تنحصر توقعاتُ اللسانيات النسبية في نموذجين اثنين لا ثالث لهما؛ نحو توليفي يصلح لوصف تركيب اللغات التوليفية كالعربية ونحوها اليابانية واللاتينية، ونحو شجري لوصف تركيب اللغات الشجرية كالفرنسية ومثلها الأنجليزية وغيرهما الكثير.

خاصــها أن يـتحوّل النحو التوليدي التحويلي وليدِ اللسانيات الكلّــية إلى بعض ما تُنتجه اللسانياتُ النسبيةُ، وبعضُه الآخر متمثّل في نموذج الــنحو التوليفــي الذي تعامت عنه نظريةُ اللسانيات الكلية. وبعــبارة أخرى كلُّ ما تتكهّنُ به اللسانياتُ الكلية متضمَّنٌ في توقعات اللــسانيات النسبية، وبعضُ تنبُّوات هذه الأخيرة لا يكون في حسبان الــسابقة. ولتحرير العبارة بالمثال التوضيحي نجد العبارةَ التالية: «لكل لغة بشرية رتبة أصلية»، تصدق في نظرية اللسانيات الكلية مطلقاً، وهي أيضاً في نظرية اللسانيات النسبية صادقةٌ لكن بالتقييد التالي: «لكل لغة شجرية رتبة أصلية»، وتضيف هذه الأخيرة و«الرتبة في اللغات التوليفية حرة»، وهذه الإضافة غيرُ داخلة في حساب النظرية السابقة.

وقد يفيد التذكيرُ في هذا الموضع بالخصائص الضرورية لكل نظرية لسانية حتى تكون مقبولة من مجتمع اللسانيين، وسنذكرها مختصرةً على النحو التالي:

أولاً يجب منهجياً على كلِّ نظرية لسانية أن تتأسَّس على فرضية عمل لا تُبرهَنُ من داخل النظرية، وإنما يُسلَّمُ بها تسليماً أو يُستدلُّ على صــدقها من علم مجاور، ولا تُقبَل نظريةٌ غيرُ مؤصَّلة. وتكون المفاضلة بــين فرضيات العمل بنتائج النظرية المؤسَّسة عليها، وبوجود مؤشّرات مرجِّحة أو عدم وجودها.

ثانياً يلزمُ النظريةَ ببنائها المنطقي أن تكون منسجمة داخلياً؛ بحيث تكون جميعُ مفاهيمُها أو الحدودُ مشتقةً بقواعدَ برهانية محدَّدة سلفاً من فرضــية العمــل أساسِ النظرية. وكل نظرية فقدت خاصية الانسجام الداخلــي ولو نسبياً فوّتت عليها إجماعَ اللسانيين وعطّلت بتجاوزها. وكــذلك حالُ نظريةٍ ألحقت بها؛ في إحدى مراحل استكمال بنائها، مفهــوماً ليس منها، ولا يُشتقُّ من مقدماتها الأصلية. وفي نظرية النحو

التوليدي التحويلي مثالٌ على هذا الإلحاق حينَ أدخل عليها شومسكي البرمترات؛ وهي متغيرات تتحدَّد قيمُها من خارج النظرية وبكيفية مراسية، وكان إدخالُها في مستهلِّ الثمانيات من القرن الماضي، وبعد مُضي رُبع قرنٍ من العمل المتواصل في بناء نظرية النحو الكلي وتحديثها المستمر إلى وقت قريب.

ثالثاً يلزم كلَّ نظرية أن تكون على جانب كبير من البساطة؛ ومن غير الدخول في عرض التصورات المختلفة لهذا المصطلح فإن المفهوم منه يتكوَّنُ هنا من تضافر شرطين: الأول أن تتقوَّم النظرية من أبجدية محصورة العدد واضحة المعنى، يمكن بسهولة الإحاطةُ بها. نظرية اللسانيات النسبية تنحصر أبجديتُها، فضلاً عن فرضية العمل الأولية، في أربعة مبادئ متتالية؛ المبدأ الدلالي فالمبدأ التداولي فالمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية فالمبدأ القولي. أما الشرط الثاني فكامنٌ في استخدام تلك الأبجدية لا غير من أجل التصور العلّي لسلسلة من الظواهر الملحوظة، بل لكل وصف يمكن إسنادُه لأيِّ موضوع لغوي.

رابعاً يُفترَضُ في كل نظرية باعتبار وظيفتها أن تكون مترافقةً خارجياً بنسبة عالية، بحيث تكون معها القوادحُ (أي الأمثلة المضادة التي تطعن في النظرية وتدلُّ على فشلها)، في درجة الصفر. وتكون النظرية كذلك إذا جاء وصفُها مطابقاً تامَّ المطابقة للموضوع الموصوف. وفي هذه المسألة تفصيل، لأن المفهوم من الموضوع الموصوف مختلفٌ تبعاً لتقديرات الفلاسفة والعلوميين المهتمين بمناهج المعرفة العلمية، ونحوهم من المختصين في علم النفس المعرفي. ومع هذا التنوع في الاختصاص وتعدُّد الباحثين يمكن إرجاعُ تقديرات الجميع إلى تصورين اثنين:

أ. موضوع الوصف، لدى الطبعيين وفريق الاصطلاحيين منهم شومسكي من اللسانيين، وهميٌّ يُبنى بناءً بالنظرية وليس له وجودٌ

مستقلٌ عنها، وإنما يتقوّمُ بها وداخلَها؛ فوظيفةُ النظرية إذن تنحصر في تحديد خصائص عالم من الموضوعات الاصناعية. والتطابق في هذه الحالة مضمون مادامت الموضوعات الخارجية فاقدةً لبنيتها الداخلية ومتشكّلةً بنسق النظرية. ويترتّبُ عن هذا التصوُّر ضرورةُ الالتزام بمبدأين وصعين، أي من وضع الطبعيين ضمنهم الاصطلاحيين.

أول المبدأين يخصُّ تفاعلَ النظرية وموضوعها، ويُحدِّد ما إذا كان التأثير متبادلاً أم أحادياً وفي أيّ اتجاه يكون. وقد اختار الطّبعيّونَ لنظريتهم الاصطلاحية أن يكون التأثير أحاديّ الاتجاه؛ من النظرية نحو موضوعها، إذ منها تنبعثُ الخصائصُ التي ينبغي إسنادُها إلى أيِّ موضوعٍ إلى أن تتشكّل ماهيتُه.

وثانيهما مبنيٌّ على المبدأ الأول يمنع بمقتضاه أن تقبل النظريةُ المحكمةُ البناء إدخالَ أيِّ تغيير على بنيتها الداخلية حتى وإن ثبت من جهة أخرى وتأكّد بالتجربة أن النظرية لا تستجيب لشرط التوافق الخارجي بدرجة مقبولة. وفي مثل هذه الوضعية يرخّص الطبعيون للنظرية أن تُساعدَ نفسها على الاستمرار بواسطة فرضيات مساعدة أو البرمترات، فتُعلّقُ بفرضيات عينية كلُّ ما ثبتْ صحّته بمنهجية علمية صارمة ولم يكن في حسبان النظرية.

ولا أحدَ من غير المنخرطين في جماعة الطبعيين يقبل الترقيع النظري، فيُساير الواضع في اختلاق برمترات أو فرضيات عينية من أجل سدِّ ثغرات النظرية المتميزة بتوافقها الخارجي الضعيف. ولا مبرِّرَ لهذا الإصرار على المحافظة على النظرية المتأزّمة سوى الكسل الفكري، لأن التخلي عنها يقتضي تَعلُّمَ غيرها من رأس. وفي ذلك تكليف قد لا يُطيقُه الكثيرُ ممن يشتغل بالبحث العلمي على القدر الموصِّل إلى المنصب الإداري.

ii. موضوع الوصف في تقدير الكسبيين والراسيين والقمي؛ تسعى النظريةُ المقامة إلى الكشف عن خصائصه الذاتية؛ فوظيفة النظرية تبعاً لهذا المعيار تنحصر في اقتناص المعرفة من مظانّها، إذ النظريات عندئذ بمثابة شِباك لاقتناص المعرفة. فإذا نجحت تنبؤاتها موافقةً تمامَ الموافقة للصفات التي تُشكِّلُ ذاتَ الموضوع الموجود في العالم الخارجي فقد استجابت النظريةُ لقيد الموافقة الخارجية، وكانت نظريةً ناجحة يتعيّن الاحتفاظ بها. أما إذا توقّعتْ لموضوعٍ ما ليس منه أو وُجِدَ فيه ما لم يكن في حسبانها فإنّ إعادة التوافق واجبٌ معرفي، ويحصل بإدخال التعديلات المناسبة على النظرية. ويلزم منطقياً عن تصوُّر الكسبيين هذا للموضوع الموصوف التقيدُ بالمبدأين التاليين:

أولهما يفيد وجودَ تأثيرٍ متبادلٍ بين النظرية وموضوعها، يبدأ أولاً من موضوعاتِ العالم الخارجي في اتجاه النظرية، ويظهر بادئ ذي بدْء في تكوين فرضية العمل أساسِ النظرية، كما سيتضح في موضعه. وينقلب التأثير منها نحوَ موضوعها وهي تكشفُ عن خصائصه الواقعية وتصوغها صياغةً مفهومية.

ثانيهما يُرخِّصُ بمواصلة ضبطِ مكوِّنات النظرية وإحكام بنائها، كما هو الحال في كل عمل بشري، وذلك بإدخال التعديلات الضرورية عليها إلى أن تستجيب النظريةُ كاملَ الاستجابة لشرط التوافق الخارجي؛ بحيث يمتنع عليها أن تُولِّد عناصرَ ليستْ في موضوع الوصف امتناعَ أن تُغْفِلَ عن بعض خصائصه الذاتية. وفي كلتا الحالتين تكون النظرية قاصرةً أي لا تكون قادرةً على تشكيل عالمٍ من التصورات مطابقٍ لعالمٍ من الموضوعات الواقعية.

وإجمالاً لما جاء في هذه المقدمة لا تحظى النظرية اللسانيةُ المستحدثة بقبول حذّاقِ اللسانيين إلا إذا استوفت لكافة الشروط المتداولة في

مجتمع أهل العلم أخيراً، كأن يوحد الفكر اللغوي في أزمة بسبب عجز اللسانيات الكلية الرائجة منذ نصف قرن ونيف عن اقتراح وصفٍ وارد لكثيرٍ من الظواهر الملحوظة في مختلف اللغات البشرية، وأن تكون اللسانيات النسبية بديلاً للكلية إذا عرج بها الفكرُ اللغوي من أزمته، يشقّ طريقٍ للتفكير في اتجاه آخر مثمرٍ معرفياً وغيرِ مستعصٍ منهجياً. ويُشترط في النظرية البديل أن يكونَ بناؤُها المنطقي أكثرَ إحكاماً من النظرية المتجاوَزَة، وأن تكونَ منهجيتُها مُنتجةً لمعرفة علمية تطلعنا على واقع اللغات البشرية، وليست كمنهجية اللسانيات الكلية المتجاوزة التي تنتج اليقين الرياضي الذي يمكن تحققُه في عوالم لغوية محتملة.

استناداً إلى ما سبق من حقِّ كل مفكر قادرٍ ثقافياً على بناء الأنساق المنتجة للأفكار والمطوِّرة لمعرفة البشر بلغاتهم أن يقتحم بالرؤية اللازمة الميدان المقصور حتى الآن على كبار العلماء بحكم انتمائهم إلى الدول الكبرى، وأن يشق طريقاً ويُمهِّدها للسانيين في العالم وإن وجد نفسه منتمياً إلى حضارة توقف أهلها عن المشاركة في إنتاج المعرفة منذ قرون، ورهنوا مُخَهم بإعادة التلمذة على الآخرين.

وبتوفيق من الله من أن نقيم على أنقاض نظرية اللسانيات الكلية التي أسسها معلم شومسكي في النصف الثاني من القرن الماضي، نظريةً لسانية نسبية، بناؤها يُشكِّل نظرةً جديدةً إلى اللغة وثورةً علميةً في حقل الدراسات اللغوية. ولم يكن وجودُ اللسانيات النسبية تجاوزاً لمسائلها الكلية فحسب، وإنما شمل هذا التجاوزُ النحوَ السيبويهي وما تولَّد عنه من فكر لغوي على العموم. والتجاوز بمعناه العُلومي مشروط بأن تسدَّ نظريةُ اللسانيات النسبية ثغرات النحو السيبويهي وغيرَه من النماذج النحوية الغربية، وأن تتضمَّن صوابَ ما في تلك الأنحاء، وتُصوِّبَ خطأها.

فمن ثغرات النموذج السيبويهي افتراض أن العامل قبل المعمول قياساً على العلل الطبيعية، وترتب عنه امتناعُ أن يتقدّم الفاعلُ على فعله، واضطرّ سيبويه إلى أن يخترع ما ليس من اللغة كالعامل المعنوي، والضمير المستتر. ومنها أيضاً عدم التمييز داخل مقولة الفعل بين الفعل اللازم والفعل القاصر، وترتب عنه أن اخترع الفاعلَ الصناعي، ونائب الفاعل، والمفعولَ الثاني للتوّعَ إلى ما يجوز حذفه وما لا يجوز. وافترض أن المداخل المعجمية تنقسم عاملياً إلى عوامل كالأفعال، وإلى قوابل كالأسماء الجامدة، ونجم عنه كثرةُ العوامل (العوامل المائة) حتى خرجت عن الإحاطة الحاصية المناقضة لعنصر البساطة، واضطرّ سيبويه ومن سار على نهجه إلى اختراع أوصاف ليست من اللغة، كأسماء النواسخ وأخبارها، والاشتغال. ولم يُفرِّق التفريق الصارم بين حركات الإعراب، (كالضمّة والفتحة المعربتين تباعاً عن حالتي الرفع النصب التركيبيتين)، وبين الحركة الناسخة لعلامة الإعراب، كما سيأتي مصوّباً في نموذج النحو التوليفي المبني في إطار نظرية اللسانيات النسبية للعربية ومثلها من اللغات التوليفية. فلا يتحقق التجاوز المعرفي إلا إذا ثبت في النظرية المستحدثة أن استوعبت صوابَ النظريات والنماذج السابقة، وصوّبت هفواتها المعرفية، وسدّت ثغراتها المنهجية.

1. اشتدادُ الأزمة باعث على التجاوز

ليس لأيّ نظرية قيمةٌ علمية إذا لم تُفرّج أزمةً فكريةً. ويحسن التذكير مرة أخرى بمظهر أزمة الفكر اللغوي في عالمنا العربي، ثم بيان كيف أمكن تخطيها باقتراحنا لنظرية اللسانيات النسبية..

والتماساً للوضوح لا بأس من الإشارة في هذا التقديم إلى الخلط المنتشر في وسط المتخصصين أيضاً، إذ أن أغلبهم لا يُميِّز التمييز التامّ

بين العربية في حد ذاتها وبين أوصافها في كتب النحويين وبين ذويكم واستعمالها من أجل التواصل بها. فهذه وضعيات ثلاثة للغة العربية متغايرةٌ وغيرُ متطابقة بكل تأكيد، وإلا انتفى اللحنُ وخَرْقُ القواعد، وكان الوصفُ الاجتهادي مطابقاً للحق الموضوعي، وما ثبت في حقلٍ معرفيٍّ أن جاء وصفُ عالمٍ مطابقاً للموضوع الموصوف مهما بلغ اجتهاده الفكري، ولا ثبت أن كان إنجازُ كلِّ فرد في كل الأطوار مساوياً للإمكانات النسقية التي تسمح بها العربية أو غيرُها من اللغات البشرية.

ومن يخلط غفلةً أو لغايةٍ بين العربية في ذاتها، والعربية في كتب النحويين، والعربية في أفواه المتكلمين وعلى ألسنتهم لا يتردَّدُ في إسقاط تعقيدات النحويين وغموض تصوُّراتهم على العربية، فيُقدِّمُها في صورة الواصفين لها على اختلاف قدراتهم الذهنية ومؤهلاتهم الثقافية. ولا يُخفي اقتناعه بأنّ عَجْزَ بعضِ المتكلمين على التواصل بالعربية وفُشُوَّ اللحن على ألسنة البعض الباقي مردُّهما إلى طبيعة العربية المعقّدة وإلى فشل علمائها في مهمتهم العلمية. ومن هؤلاء المغرضين وغيرِ المدقّقين العددُ الكبير، ورأيهم عند التحقيق لا يثبت.

إن التفريق بين هذه الوضعيات الثلاثة للعربية؛ (العربية في ذاتها، والعربية في وصف النحويين لها، والعربية في استعمال المتكلمين بها)، ليُعتبر منهجياً في غاية الأهمية، إذ يسمح بتناول العربية في وضعية بعينها من غير إدخالٍ لعناصر أجنبية مما ينتمي إلى الباقي. إذن، يمكن أن نتناول اللسانيات التراثية بالتحليل في استقلال عن العربية، فتصدق نتائج الدراسة على نحو النحاة وليس على نحو اللغة العربية.

2. أزمة اللسانيات التراثية

إن المتتبِّعَ للمكتبة اللغوية العربية ولحركة التأليف في مجال علم اللغة، منذ النشأة مع كبار النحاة قديماً حتى اللغويين المعاصرين الذين ألفوا بالعربية في اللسانيات العربية الحديثة، سوف يهتدي لا محالة إلى تيارٍ لغوي يغلب عليه طابعُ التقليد، وهو ما أدى إلى احتباس اللسانيات التي نشأت حول اللغة العربية، سواءً كانت تراثية أم حداثية. ويهمنا أن نبدأ بالكشف عن الطابع العام للتيار التقليدي في البحث اللغوي العربي، وأن نعقِّب بتحديد كيفية الخروج من هذه الدوامة إلى فسحة الإبداع والتجديد في الفكر اللغوي العربي المعاصر.

تبتدئ اللسانيات التراثية تاريخياً بما ظهر من أعمالٍ لغوية في أواخر القرن الثاني الهجري[3]، وتتمثّل عِلْمياً فيما شرحه الخليلُ (ت 175هـ) «كتاب العين» وأسسه تلميذهُ سيبويه (ت 180هـ) «الكتاب». وكذلك فيما أضافه الكسائي (ت 189هـ) «معاني القرآن وكتاب القراءات»، وطوَّره تلميذُه الفراء (ت 207هـ) «معاني القرآن».

ويمكِّنُ هؤلاء المؤسسين للسانيات التراثية طبَعه سيبويه بنموذجه النحوي الذي انفرد بالسريان في سائر الكتب النحوية التي أُلفت لاحقاً، وعددها كبير جداً. بدءاً من تلميذه الأخفش (ت207هـ) «معاني القرآن» ومعاصرِه المبرد (ت285هـ) «المقتضب». وابن السراج (ت316هـ) تلميذ المبرد «الأصول في النحو». وعبدُ القاهر الجرجاني (ت471هـ) «المقتصد» وهو ملخص كتابه «المغني في النحو». والزمخشري (ت538هـ) «المفصل في علم العربية». وابن مالك (ت672هـ) «الكافية الشافية» الذي اختصره في «الألفية». وابن هشام (ت761هـ) في كتابه «مغني

---

(3) للوقوف على الأوائل الذين مهدوا للنحو راجع القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج1، ص 4.

اللبيب عن كتب الأعاريب». والسيوطي (ت911هـ)، «همع الهوامع» و«الأشباه والنظائر»، وغيرُ هؤلاء كثير.

ومنهم عدد كبير من النحويين المغمورين الذين اشتغلوا بنظم المعرفة النحوية وتقريبها بالشرح والتحشية من المتعلمين[4]. وانتهاء بالنحو الوافي لعباس حسن، وجامع الدروس العربية للغلاييني في وقتنا الراهن، ناهيك عن كتب التيسير[5]، والكتب المدرسية المستعملة حالياً لتعليم قواعد اللغة العربية في مدارس الوطن العربي.

والعدد الهائل من أعمال النحويين بعد سيبويه يتميز فكرياً بحرص الخلف على نهج السلف، وقد بلغت خاصية التبعية هذه في معظم المؤلفات النحوية مستوى وَضْعِ الحافر حيث الحافر. وهذا التقليدُ الواضح يمكن تفسيره بما حصل لرعيل التابعين من اقتناعٍ بالمبدأ الشائع الذي يقول: إن الأول ما ترك للآخر شيئاً يقوله، وأن ليس في الإمكان أبدعُ مما كان. وبسبب هذا الاعتقاد عبر المؤسّس معرفياً اتّسمت معظم

(4) نذكر منهم على سبيل التمثيل: المكودي (ت 807هـ)، «الشرح الصغير لألفية ابن مالك». والعبادي التلمساني (ت 871هـ)، «تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال». وابن الطيب الشرقي (ت 1170هـ)، الذي حشّى شروحاً لعدد من كتب النحو. وأحمد الرهوني (ت 1272هـ)، وحمدون بلحاج (ت 1310هـ)، وهما من المحشّين المعلقين على الشروح. وللاطلاع على المزيد من هؤلاء انظر فهارس الخزانة الحسنية، فهرس مخطوط النحو والصرف، من إعداد الدكتورين زهري وطوبي.

(5) بدأ هذا الضرب من التأليف يظهر في النصف الثاني من القرن الماضي، ويتفق أصحابه على أن وصف اللسانيات التراثية لقواعد اللغة العربية يطبعه التعقيدُ والغموض، وبالتالي لا يفيد الفائدة المرجوة من دراسة العربية؛ ألا وهي تعليم هذه اللغة لأصحابها وللناطقين أصلاً بغيرها. وكان من نتائج هذه الملاحظة أن أخذ النحويون يعيدون النظر في مسائل فرعية ويقترحون بدائل جديدة. من هؤلاء د.مهدي المخزومي (1964)، «في النحو العربي، نقد وتوجيه». والدكتور عبد الكريم خليفة (1986)، «تيسير العربية بين القديم والحديث» والدكتور شوقي ضيف (1986)، «تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً».

الأعمال اللغوية بخاصيةِ الاحتباس الفكري التي يمكن حصرُها في نوعين:

أحدُها يظهر في سريان الفكر السيبويهي في أعمال كل النحويين الذين ألفوا بعد سيبويه، حتى أكثرهم اجتهاداً؛ كابن مضاء القرطبي وقبله أبو عثمان المازني، فقد أبدوا حرصاً قوياً على إظهار الاقتداء بفكر السلف، كما يتضح من قول المازني: «إذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلّم الاقتداءُ به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إنْ وَجَدَ لذلك سبيلاً». بل حتى أولئك الذين اجتهدوا حديثاً فنقدوا النحو أو حاولوا تيسيره على المتعلمين لم يغادروا النموذج السيبويهي.

ولتجنب الكثير من الإسقاطات الوهمية التي واكبت الدراسات اللغوية العربية الحديثة لا مندوحة من التنبيه في هذا الموضع إلى ما بين النحو التقليدي الغربي والنحو العربي القديم من فروق، وبذلك نتحرر من إضفاء اختلالات ذاك على هذا. إذ تبيّن حديثاً أنه كلما لاحظ لسانيو الغرب في تراثهم اللغوي ثغرةً أو مثلبة إلا وأسقطها أتباعُهم العربُ على تراث العربية. فقد أطلق الغربُ وصفَ «النحو التقليدي» على فكر لغوي امتد من فلاسفة اليونان بدءاً من القرن الخامس قبل الميلاد إلى علماء العصر الوسيط في أوروبا؛ وتميز بنشوئه في حضن الفلسفة اليونانية واستمراره مختلطاً بها غير مستقلاً عنها[6].

ومن الأفكار التقليدية الموجِّهة للدراسات اللغوية من زينون الرواقي إلى شومسكي الاصطلاحي انطلاقُ غربيين غيرِ قليل من فكرةِ أن اللغة مرآة يعكس نسقُها التركيبَ البنيويَّ لمُعالِقها الواقع خارجها، ومُعالمُها إما بنيةُ العالم عند الرواقيين قديماً وفلاسفة اللغة العادية في إنكلترا

---

(6) انظر الفصل الأول من كتاب لاينس اللسانيات العامة Lyons (1968), Larousse, Linguistique générale, Paris, 1970.

حديثاً، وإما التركيب البنيوي للدماغ البشري عند شومسكي حالياً، ومن قبله هُمْبِلْت الذي تلمَّسَ دهنية القوم في لغتهم.

فما استقل الدرس اللغوي الغربي قديماً عن الفلسفة إذ توصلت به إلى موضوعاتها، ولا حديثاً عن العلوم الطبيعية ولا سيما علم النفس المعرفي الذي جعل من الدراسة اللغوية مفتاحاً يشق الحجب عن العقل البشري.

ولا أحد من اللسانيين الإثبات المطلعين على المكْرَثِ اللغويين العربي القديم والعربي قديمه وحديثه يستطيع في سياق الجد أن يزعم أن نحاة العربية، كسيبويه ومعجمييها كالخليل وصرفييها كالمازني ونُطْقِيِّها كابن جني وبلاغيها كالجرجاني ونحو هؤلاء كثير، قد درسوا اللغة العربية من أجل معرفةٍ واقعة خارجَ نسقها، وهم المعروفون بتمييزهم الواضح بين مادة علمِ اللغة المتمثلة في المتون التي جمعوها بشروط دقيقة من أفواه أصحابها الخُلَّصِ ومدوناتهم وبين موضوع علم اللغة أي نسق القواعد المستنبطة من تحليل المتن المتجانس لتجانس لسان أصحابه البعيدين جغرافياً عن باقي الأقوام الناطقين بغير العربية.

لم يكن سيبويه يطلب من عمله اللغوي جمعاً وتنظيماً وتحصيلاً سوى أن يعرف قواعد العربية، ويتمرَّن على استعمالها لئلا يلحن في الكلام بها، وخاصة في مجلس أستاذه حماد بن سلمه الذي كان أيضاً رقيباً لغوياً على إنجازات تلميذه سيبويه[7]. وكل من عرف قصة

---

(7) تتناقل كتب التراجم أن سيبويه بدأ دراسته بمصاحبة الفقهاء والمحدثين، وكان يستملي الحديث على حماد بن سلمة، وكان قوي الحفظ. فيما هو يستملي قول النبي صلى الله عليه وسلم «ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء» فقال سيبويه «ليس أبو الدرداء» وهو يظنه اسم ليس، فقال حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت وإنما ليس ههنا استثناء. فقال لا جرم، سأطلب علماً لا تُلحِّني فيه. وفي مجلس آخر قال سيبويه (الصفاء) مداً حيث ينبغي أن يقول (الصفا) قصراً، فردَّ عليه حماد: يا فارسي لا تقل الصفاء لأن الصفا مقصور. فلما فرغ من المجلس كسر القلم وقال لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية.

سيبويه مع حماد وقبلها قصة أبي الأسود مع ابنته انكشف له مرةً أخرى أن الدرس اللغوي العربي القديم نشأ في إطار علم اللسان، وأن هدف هذا العلم محصورٌ في وصف قواعد العربية الموزعة بانتظام على مستوياتها، فاختلف من هذه الجهة عن التقليد الغربي الذي شرعه فلاسفة اليونان قديماً، واستمرَّ إلى عهد سوسور مؤسِّسِ علم اللسان الحديث في بداية القرن الماضي، لكن شومسكي أحياه من بعده حين وافق الفلاسفةَ على إبقاء الدرس اللغوي ضمن الأنحاء الفلسفية، وأدرجه من جديد في العلوم الطبيعية، وجعل من دراسة اللغة وسيلة لإدراك التركيب البنيوي للعقل البشري الذي يماثل الملاحظة البيولوجيون بكل أشكالها[8].

ومع تمايز النحوين التقليدي العربي والتراثي العربي وتمايزهما البيِّن من حيث النشأة والهدف لا يتردد غيرُ المتبصِّر من علمه صدى لأقوال الآخرين في رمْي النحو العربي بنقائص النحو التقليدي العربي، وهذه الملاحظة سجَّلها الراجحي بقوله «حين انتقل المنهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب، بدأت هذه الانتقاداتُ التي أخذها الوصفيون على النحو التقليدي الأوروبي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي»[9].

كل من اطَّلع وفكَّر زال عنه إمكانُ الخلط بين ذيْنك النحوين، وثبت لديه استقلالُ علم العربية موضوعاً ومنهجيةً إذا مُثِّل بحقٍّ الفرق بين مادة علم العربية أي فصيح كلام العرب المنطوق والمكتوب وموضوع هذا العلم أي قواعد إنتاج الكلام وفهمه والتمييز بين سليمه

---

(8) للمزيد من التوضيح راجع ص 68 من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية 1 أفول اللسانيات الكلية.

(9) الدكتور عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 48، دار النهضة العربية، بيروت 1979.

وسقيمه. ويترسَّخ لديه إدراكهم السليم لمستويات اللغة[10] إذا كان له مع ذلك إلمامٌ بسيط بتاريخ علوم العربية وتاريخ علمائها ذوي التخصصات الدقيقة ممن ألَّفوا كتباً في أصوات العربية وقواعد التأليف بينها، أو دوَّنوا قواميس في معجمها، أو كتبوا في علم اللغة العام وفقهها، وجاءوا بمُصنَّفات غير قليلة في علمَيْ التصريف والاشتقاق، كما وضعوا مصنَّفاتٍ كثيرةً في تركيبها المتدرج فصاحةً وبلاغةً؛ بدْءاً من الخطاب العاديِّ المألوف ومروراً بالخطاب الفني البديع وانتهاءً بالخطاب المعجز الرفيع.

إن معظم النص الذي تناوله سيبويه بالمعالجة عبر المستويات اللغوية كوَّنه من أشعار العرب وكلامهم العادي، وكان هدفُه من تحليل هذه المادة اللغوية محصوراً أولاً في معرفةِ القواعد التي اعتاد المتكلمُ على استعمالها من أجل التواصل الشفوي أو الكتابي شعراً أو نثراً، وثانياً في التعبير عن تلك القواعد بلغة واصفة من وضعه الخاص وفي إطار نظرية من صنعه أيضاً، وهذه القواعد التي وضعها حاول نحاةٌ من بعده أن يُوظِّفوها إما لتعليم العربية للناطقين أصلاً بغير هذه اللغة أو لمن فسدت ملكته بسبب تداخل اللغات، وإما لتحليل الخطاب.

وقد ظهر للجرجاني وغيره من اللغويين المختصين في الإعجاز القرآني أن قواعد العربية التي يستعملها المتكلم العادي في الخطاب اليومي أو الفني قاصرةٌ عن تحليل الخطاب القرآني؛ لأنه في بناء هذا الخطاب وُظِّفت تراكيبُ العربية توظيفاً غيرَ مألوف من لدن المتكلم العادي الذي لا تتجاوز معرفتُه بالاستعمالات الممكِنة لنسق العربية المستوى المناسب للمعرفة البشرية، وبتعبير آخر «كل مرتبة منه قد

---

(10) راجع في هذا الموضوع ص 593، من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية – 2 اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، وكذلك الكتب المحال عليها.

تحتاج إلى قدر من العلم سوى العلم الذي تحتاج إليه المرتبة الأخرى»[11]. فعلم المتكلم العادي باللغة العربية لم يصل إلى درجة الإحاطة بكل الأوجه الممكنة لاستعمال نسقها، ولا إلى استعماله في أعلى مراتبه حيث يكون منتجاً لخطاب معجز.

ومن لا دراية له بطبيعة الإشكالات اللغوية التي شغلت المفكرين العرب قديماً توهَّمَ أن النحو العربي نشأ وتطور كغيره من العلوم الإسلامية في الحقل الديني[12]، فكان بذلك كالنحو التقليدي الغربي الذي تكوَّن في رَحِم الفلسفة اليونانية، ولتقوية الشبه بين النحويين، ليستقيم تعديةُ حكمِ أحدهما إلى الآخر، ترى نفس الباحث في نفس الكتاب يربط بين النحو العربي والمنطق الأرسطي ربطاً عجيباً؛ إذ يُؤكّده مرةً وينفيه أخرى[13]. ولو عَلِمَ أن التفكير البشري إذا استجاب لمبادئ العقل الكونية تشاكلَ منهجياً وإن تمايزت موضوعاته وتباعدت أزمنتُه وأمكنةُ أصحابه.

الانطلاق من مرجعية واحدة يُفضي عقلاً إلى نتائج واحدة؛ هذا المبدأ المعرفي لم يَرْوِهِ عن أرسطو أو غيرِه مَنْ قال من نحاة العربية: «الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير... ودليل الحصر أن المعاني ثلاثةٌ؛ (ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات)، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف... ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار في

---

(11)في موضوع تفاوت المعرفة بالأنساق اللغوية راجع الجزء السادس عشر من كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار، وخاصة ص 227 منه.

(12)راجع الفصلين الأول والثاني من الدكتور عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث.

(13)راجع الفصل الثالث من المصدر السابق.

الثلاثة عقليٌّ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات»[14]. وبعبارة أخرى كلُّ مَنِ اتَّخذ «الدلالة البحتة» منطلقاً للتفكير في اللغة انتهى به التحليلُ الممنهجُ لظواهرها إلى فرْزِ مقولات لغوية مطابقة لمقولات وجودية، ولا يمكن في مثل هذه الحالة الحديثُ عن فضْلِ السبق لأحدٍ على الآخر، ولا تخصيص لغة بما ليس في غيرها.

ولا أحد يمكنه أن يخلط بين النحوين التقليدي الغربي والعربي القديم إذا سبق إلى علمه أن ما كان ناقصاً في الأول جاء مستوفياً في الثاني. إذ من جملة ما لاحظه بْلُمْفِيلْد على النحو التقليدي الغربي انطلاقُ الفلاسفة من الدلالة المجردة في صياغة تصوراتهم لقضايا اللغة، وإهمالُهم المطلق للخصائص البنيوية المكوِّنة للمفاهيم اللغوية التي عرَّفوها باصطلاحاتهم الفلسفية[15]. في حين لاحظ الدكتور تمام حسان، في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، أن نحاة العربية وخاصةً المتأخِّرين منهم حددوا تصوراتهم اللغوية باصطلاحات القرائن البنيوية وأهملوا غيرَها من القرائن الواردة. وتُمثِّلُ ملاحظتُه تلك في قول ابن مالك: «بالجر، والتنوين، والندا، وال، ومسند للاسم تمييز قد حصل»، واقتصر ابن هشام على بعض هذه الخصائص البنائية كما يتضح من قوله: «لما بيَّنت ما انحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة شرعت في بيان ما يتميز به كل واحد... فذكرت للاسم ثلاث علامات؛ علامة من أوله وهي الألف واللام، وعلامة من آخره وهي التنوين... وعلامة معنوية وهي الحديث عنه»[16]. وسار الجميع على نفس النهج

---

(14) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 21، مكتبة الكليات، القاهرة.

(15) انظر، ص 11، من كتابه اللغة L. Bloomfield (1961), Le Langage, Payot, Paris, 1970.

(16) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 12، المكتبة التجارية، القاهرة 1963.

في الباقي كما يظهر في النظم «ربنا فعلت، وأنت، ويا اعطي، ونون أقبلنّ فعلْ ينجلي». ولا يهتم بالخصائص البنيوية للظاهرة اللغوية إلا لسانيٌّ محترف؛ ولا يبلغ الباحثُ مستوى الاحتراف العلمي ما لم يستجب عملُه لشروط تأسيسية[17].

أولها التحديدُ الدقيق للموضوعات المتجانسة التي تُشكِّل مجالاً معرفياً خاصّاً. وقد تحقق هذا الشرط بأدلّة؛ منها ردُّ ابن جني على المتكلمين خوضهم في مبحث «الكلام والقول» لتحققه من دخول هذا الموضوع في مجال علم اللغة، وليس من موضوعات علم الكلام[18]. يُضاف إلى ذلك دأبُ كلٍّ من أرّخ للعلوم على ذكر علم اللسان بجانب علوم أخرى[19]. ولولا تمايز العلوم موضوعاً لتعذّر سردُها بأسمائها المتباينة.

ثانيها تعيينُ علاقة الجوار بين الحقل المعرفي الذي يشتغل داخله الباحثُ وبين سائر الحقول المعرفية المتصلة به، فعلم اللغة علم خاصٌّ

---

(17) سبق أن عبّر الفارابي عن بعضها بقوله: «الإنسان إذا أراد أن يتعلّم علماً من هذه العلوم وينظر فيه علِمَ على ماذا يُقدِم، وفي ماذا ينظر، وأي شيء يستفيد بنظره، وما غناء ذلك، وأيُّ فضيلة تُنال به»، إحصاء العلوم ص 54، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1968.

(18) ختم ابن جني تناوله لثنائية الكلام والقول بالنتيجة، «فقد ثبت بما شرحنا وأوضحنا أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها. وثبت أن القول عندهم أوسع تصرفاً.. وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضع وضيق القول فيه عليهم حتى لم يكادوا يفصلون بينهما. والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه وفصله بين الكلام والقول. ولكل قوم سنة وإمامها»، الخصائص ج1، ص 32، دار الكتب المصرية، القاهرة 1952.

(19) انظر إحصاء العلوم للفارابي تجده يسرد الفصل الأول في علم اللسان، الفصل الثاني في علم المنطق، الفصل الثالث في التعاليم، الفصل الرابع في العلم الطبيعي والعلم الإلهي، الفصل الخامس في العلم المدني، وعلم الفقه وعلم الكلام».

مادتُه الإنجاز الكلامي للناطقين بالعربية وموضوعه قواعد هذه اللغة المستعملة لإنتاج الكلام، ومبادئه لا تُبرهنُ من داخله وإنما يكون البرهان عليها من علم أعلى[20]، وفائدته عصمةُ اللسان من اللحن، وحصيلتُه توفيرُ آلة منهجية يُتوسَّلُ بها لدراسة أيِّ خطاب؛ سواءٌ كان عاديـاً أو شرعياً أو أدبياً أو قانونياً، دراسةً موضوعية، ويُحترزُ بها من السقوط في التأويلات الذاتية. ولكثرة استعمال القواعد اللغوية كوسيلة منهجية لاستنباط المعارف الخاصة بموضوعات علوم مجاورة اشتهر علمُ اللغة بكونه من علوم الآلة التي يُقاسُ بها صوابُ الرأي وخطؤه، فكان إتقانُ العلم بنسق العربية من الضرورات المنهجية التي تلزم كلَّ مُقْبِلٍ على مزاولة البحث في أحد العلوم الشرعية، بل «إن أول ما يُحتاج أن يُشتغل به من علوم القرآن العلومُ اللفظية... وليس ذلك نافعاً في علم القرآن فقط بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع»[21].

ثالثُها التفكيك الإجرائي للنسق اللغوي بقصد الدراسة المتخصِّصة الدقيقة، وقد تحقَّق هذا الشرطُ في تراث العربية بشكل ليس له نظير في الدراسات اللغوية القديمة. وللتثبُّت يكفي الباحثَ أن يُلقي نظرةً ولو سريعة أولاً على تقسيم اللغويين العرب لعلم العربية إلى علوم فرعية؛ كعلم الأصوات، وعلم الاشتقاق، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم الإعراب، وعلم المعاني، وعلم البيان[22]، وثانياً على سِيَر وتراجم اللسانيين القدماء ليجدَ علماءَ برزوا في إحدى التخصصات اللغوية

---

(20) العلم الأعلى من مصطلحات ابن سينا الدالة في كتابه البرهان على المفهوم حالياً من اللفظ الأجنبي Epistémologie étude des principes

(21) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 6، دار المعرفة، بيروت.

(22) راجع الأوراغي، الوسائط اللغوية، ص 593، والفصل الخامس من كتاب العوّجي، أبجد العلوم، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1987

المذكـــورة دون الأخرى[23]، وثالثاً على المكنة اللغوية العربية القديمة ليجد مصنفات أو بعضها تختص بعلم من علوم العربية. ولا يُتصوَّرُ أن يحـــصل كـــلُّ مـــا سبق في حقل الدراسات اللغوية من غير أن تكون موضـــوعات هـــذا المـــيدان تامَّةَ الاستقلال مادةً ومنهجيةً وهدفاً عن الموضوعات المدروسة في باقي الحقول المعرفية الأخرى.

نخلـــص ممـــا سبق إلى أنه لا يليق بالباحثين المدققين الإثبات أن يخلطـــوا تقلـــيد الغربيين في نظرتهم إلى اللغة وإلى الهدف من دراستها، بتقلـــيد اللغـــويين العرب المنحصر في ترديد اللاحق من النحاة العرب لأفكـــار الـــسابقين من سلفه صعوداً إلى أوائلهم. فالفكر العربـــي في ميدان اللغة وفي غيره لا يشكو من قلة الابتكار أو انتفائه تماماً، وإنما قد يشكو من تصخُّمٍ في التجديد بسبب كثرة النظريات اللسانية والنماذج النحوية المتواجدة في الحقبة الواحدة والمتعاقبة في زمان قصير.

ومن أهم مظاهر الاحتباس الفكري في اللغويات التراثية الانتشارُ المبكّـــر لظاهـــرة «الحشو اللساني»، وتتلخّص هذه الظاهرة في العناية بكيفـــية تقديم المعرفة اللغوية بدل الاهتمام بتطويرها، وفي التركيز على المـــسائل الجـــزئية وإهمـــال النظر في الـــصناعة النحوية فكان الجمعُ بين استمرارِ التأليفِ في علم اللغة على نفس الوتيرة طيلة قرون عديدة وبين ثبات هذا العلم في مستوياته التأسيسية.

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى انبهار النحويين بكتاب سيبويه، وحـــرص معظمهـــم على تحقيق الهدف التعليمي في مؤلفاتهم النحوية، ومَـــنْ كان كذلك لا يهمُّه سوى كيف يعمل من النحو الذي وضعه ســـيبويه للعـــربية كتاباً تربوياً لتعليم ما لا يسع جهلُه من قواعد هذه اللغـــة. أضـــف أن الانشغال بأجهزة النظرية الذي يسبق عادةً مزاولة

(23)راجع القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة.

الوصف ليعتبر من أفكار هذا العصر المتميز بتلاحق النظريات وبصناعة النماذج في شتى حقول العلم.

وهـــذه النـــزعة التقليدية التي طبعت التراث اللغوي ما زالت حاضرة في أذهان الكثير من الباحثين المشتغلين بالنحو العربـــي دراسةً وتدريساً في كل الجامعات العربية. وعليه يمكن القولُ بكل اطمئنان: إن النحوَ الذي وضعه سيبويه للغة العربية ما جدَّده دارسٌ، ولا طوَّرَهُ أحدٌ في الاتجاه الصحيح.

وثانـــيهما يكمن في تزايد انتشار الهفوات المعرفية في التآليف الـــنحوية المتأخرة، وأغلبها ناتج إما عن سوء فهمٍ لما جاء في كتاب سيبويه[24]، وإما عن إصرار على إثبات المغايرة وتأكيد الخلاف كما هو الحال في مسائل الغلط التي ردَّ فيها المبردُ على سيبويه[25]، وإنْ كان المبردُ نفسُه قد رَجَعَ عن الكثير منها واعتذر لأغلبها بالحداثة؛ فكـــان يردد مثلَ قوله: «هذا شيء كنا رأيناه أيام الحداثة أما الآن فلا»[26].

ومـــن هـــذا الشكل ما يُلاحظ خلال دراسة الظواهر اللغوية من الاقتـــصار علـــى تعليل الوصف بالرأي المستنبط في الحين بَدَلَ تفسيره بمـــبادئ عامـــة مسطَّرَة من قبلُ. وكان الخليل مؤسس هذا المنهج في الـــدرس اللغوي التراثي، كما يظهر بوضوح من قوله: «اعتللت أنا بما عـــندي أنه علة لما عللته منه، فإن أصبت العلة فهو الذي التمست...

---

(24) قارن مثلاً بين تصور سيبويه للكلام والقول وتصور ابن جني لهذه الثنائية كما قدمه في الخصائص. وبين مفهومي الاتصال والانقطاع في كتاب سيبويه وفي مفصل الزمخشري وخاصة في باب الاستثناء.

(25) راجع ردود ابن ولاد على نقد المبرد لسيبويه في كتابه الانتصار.

(26) انظـــر مـــا رواه ابن جني عن ابن السراج تلميذ المبرد في الخصائص، ج1، ص 206.

وإن سنح لغيري علةٌ لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[27].

قول الخليل «اعتللت أنا بما عندي أنه علة» يدلّ على علة المنهج النفسي[28] المتميِّز بإنتاجه للمعرفة العادية. ويختصُّ المنهج النفسي بقيامه على التأمُّل وإعمال النظر في موضوعات حقلٍ معيَّنٍ من غير الالتزام بأي نسق من القواعد المعرفية للموضوع وضعاً لضبط عملية التفكير وتقنينها، وتكون غايتُه كأيِّ منهجٍ آخر محصورةً في الكشف عن السمات الخاصة بالموضوع المدروس وإيجادِ مفسِّرٍ عليٍّ لها. إلا أن التعليل في المنهج النفسي يكون بما يلوح للنفس في أول وهلة. وبما أن القدراتِ الذهنيةَ لدى النُّظار والدارسين متباينةٌ وثقافتَهُم متفاوتةٌ وجب أن تختلف تعليلاتُهم بعدد المجتهدين. ولذلك كان من الضروري أن يعقِّب الخليلُ: «إن سنح لغيري علةٌ فليأت بها».

لقد منع البصريةُ أن يأتي الفاعل في موقع قبل فعله[29]، فاضطروا إلى اختراع مفهومَيْ «الابتداء»، و«الضمير المستتر»، فعللوا بالابتداء ارتفاع الفاعل الواقع قبل فعله، وبالاستتار اختلقوا ضميراً يكون معمولاً لكل فعل مجرد من العمل في فاعله السابق عليه. وفي المقابل جوَّز

---

(27)انظر النص كاملاً في الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 66.

(28)يتميز المنهج النفسي عن المنهج النسقي بإنتاج هذا الأخير لمعرفة يقينية في إطار نظرية صورية ولمعرفة علمية في إطار نظرية مادية. وللمزيد من التفصيل انظر الفصل الخامس منهج للمعرفة العلمية في النظريات اللسانية، في هذا العمل.

(29)لا يجوِّز البصرية أن يأتي الفاعل قبل فعله، فعلله أبو البركات الأنباري بمبرر تركيبي في كتابه أسرار العربية، ص 79. وأوجد له المبرِّدُ مبررا عامليا في المقتضب، ج4، ص 126. وفي رسالة «أقسام الأخبار» لأبي علي الفارسي جاء هذا المبرر العاملي مقيسا على رتبة العلل الطبيعية التي يجب في حقها السبق على المعلولات المتأخِّرة عنها وجوديا. انظر هذه الرسالة في صص 201-220، ضمن مجلة المورد المجلد7، العدد3، سنة 1978.

الكوفيةُ رفعَ الفاعل بفعله المتأخّرِ عنه، مرتكزين على ضرورة الفصل بين العلل الطبيعية المؤثرة وبين العوامل النحوية[30] التي هي مفاهيم صناعية ومؤشّرات دالة على وجود حالة تركيبية من رفعٍ أو نصب. والعامل الصناعي لا يشترط بطبيعته موقعاً بعينه، ولا يُزايل الموقعُ عامليّته؛ كأن يكون عاملاً في موقع وعاطلاً في غيره.

ولا شك في أن التعليل بالرأي الموضعي؛ (أي بما يلوح للذهن في الحين من إمكانات خاصة بالمسألة موضوع الدراسة)، إسهاماً في انتشار الخلاف النحوي وفي تعدد مذاهب النحاة، ومن نتائجه أن تعذّر إمكان المفاصلة بين الآراء المتناقضة التي تكوّنت حول العدد الهائل من المسائل اللغوية التي اختلف النحويون في وصفها أو في تعليل الوصف[31]. وقد بينا أن التعليل بالرأي الموضعي من نتائجه «المعرفة العادية» غير النسقية، وأن المعرفة البشرية في حقول العلم لا تتطور بالقدر المطلوب خارج الأنساق النظرية والنماذج العلمية.

و يُشترط في نظرية اللسانيات النسبية، بالقياس إلى المنظومات التراثية، أن تستوعب ما في النموذج السيبويهي من صواب، وأن تُصوِّب ما في التراث النحوي من هفوات معرفية، وأن ترفع علامات النحاة، وأن تُبسِّط وصفَ العربية، وأن تُفسرَ الخصائص البنيوية لهذه اللغة ضمن نمطها. ولن تستوفي نظريتنا هذا الشرط بغير تقيُّدها الصارم بعدد محصور من الأوليات التي تعيّنُ على الدوام ما يجب قولُه في وصف التركيب البنيوي للعربية ولغيرها من اللغات التوليفية، وتُبيِّن أيضاً ما يجب تركه مما يصف النمط التركيبي من اللغات البشرية.

---

(30) للتفريق بين العلة والعامل انظر الرضي، شرح الكافية، ج1، ص 18.

(31) راجع كتب الخلاف النحوي وعددها غير قليل، منها مسائل خلافية في النحو للعكبري، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري.

1.2. تصورٌ فاشل لتجديد اللسانيات العربية

ارتبط ظهورُ فكر جديد في ميدان اللغة بسعي العالم العربي إلى التخلص مما أصابَ أقطارَه، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من جهل شمولي وانحطاط فكري وجمود عقلي. وظهر الخلاصُ وتجسد في تتلمُذ العرب على مستعمريهم، والاستفادة من علم الأوروبيين. فنشطت البعثاتُ التعليمية من الوطن العربي نحو أوروبا منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

وكان من نتائج هذا الاتصال الثقافي بين عالمين غير متكافئين فكرياً ومختلفين حضارياً عبر التاريخ أن عادَ من جامعات غربية باحثون عربٌ إلى أوطانهم وهم مبهورون بعلم الأوروبيين، ومشدودون إلى أفكار أساتذتهم الغربيين، كما عبَّر عن ذلك أحدُ اللغويين العرب الذين ساهموا في بلورة اللسانيات الحداثية بقوله: «فلما كان العصر الحديث واتصلت ثقافتنا بثقافات أوروبا، ورأينا لعُلماءِ اللغاتِ فيها تلك التجاربَ الصوتيَّةَ التي يُخيَّل للناظر إليها أنها نوعٌ من السحر بدأ بعض أعضاء البعثات اللغوية يعنون بهذا الأمر، ويحاولون الانتفاع به في خدمة اللغة العربية»[32]. وقد لخص هذا النصُّ أطروحةَ الحداثيين من اللسانيين العرب التي دافعوا عنها منذ النصف الثاني من القرن الماضي، وهم مقتنعون بنسب متفاوتة بأن خدمة اللغة العربية في العصر الحديث لم تبق من مهامِّ اللسانيات التراثية، بل عادت هذه المهمَّةُ إلى اللسانيات الغربية كما يُطبِّقها الحداثيون العرب في وصف العربية، وهو ما يتبين من قول أحدهم: «وقد حاولت في هذا الكتاب علاج تلك المشاكل اللغوية علاجاً

---

(32)الدكتور إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 6، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.

علمياً حديثاً بعيداً عن الجدل العقيم، ومؤسساً على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية»[33].

والغــلاةُ مــن هؤلاء الحداثيين حريصون على تعليق اللسانيات التراثية وإبعادهــا من المشاركة في وصف اللغة العربية، وهم يبرّرون مــوقفهم بأحكــامٍ عاريةٍ من أدلّة صدقها، فانقلبوا مستغربين يجدّدون الاستشراق القديم. ومن مبرّراتهم نذكر:

(أ) وصـــف أحدهم للتراث بكونه عائقاً يمنع التقدم العلمي ويُعرقل تطوير المعرفة في الوطن العربـــي، فيقول بصريح العبارة: «إن التراث عائقٌ في كـــثير مـــن الأحيان لهذه النهضة في المجال اللغوي والمجال اللساني، وأنا أتحدث عن تجربة. كانت الدعوة إلى التراث في كثير من الأحيان وما زالت عائقـــاً للـــتطور وللتصور ولحل مشاكل اللغة العربية»[34]. ولا أحد من المفكرين في أيّ مكانٍ أو زمانٍ بدأ عمله العلمي بإلغاء إرثه الثقافي، ويكفينا دليلاً استحضار تجربة تشومسكي في كتابه اللسانيات الديكارتية.

ويُحـــدّد الحداثي موقفه الرافض للسانيات التراثية، ويُؤكّد نظرته الـــسلبية إلى التراث في أكثر من موضع، وبمختلف الألفاظ والعبارات.

---

(33) الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 4. الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المـــصرية، القاهرة 1972. وفي هذا السياق كتب الدكتور عبده الراجحي في مقدمـــة كتابه «النحو العربي والدرس الحديث» وهو يتحدث عن موقف الدارسين من النحو العربـــي القديم: «ولأن هذا النحو قد كثر فيه الحديث في السنوات الأخيرة كثرة أدت إلى الاضطراب ولا تزال حين يذهب ذاهبون على التمسك بكل ما جاء فيه ورفض كل ما يقدمه المحدثون، وحين يذهب آخرون إلى ترك جل ما جاء فيه والتوجه إلى الدرس الحديث».

(34) د. عـــبد القـــادر الفاسي الفهري، ضمن كتاب المنهجية في الأدب والعلوم الإنـــسانية، ص 94، توبقال المغرب 1986. وللاستزادة من مثل هذه الأقوال انظـــر الأوراغـــي (1997)، من أنماط التفكير اللغوي بالمغرب، ضمن مجلة الـــتاريخ العربـــي العدد الثالث. والأوراغي (2002)، شروط إسهام الثقافة الإسلامية في بناء حضارة إنسانية، ضمن كتابنا لسان حضارة القرآن.

ولا ضير في إعادة التذكير بها في كل حين تنبيهاً على خطورة عواقبها.

من ذلك قوله مرةً أخرى: «من الخطأ الاعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة إلى الفكر النحوي العربي القديم. لقد بينا في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطئ، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أيُّ امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»[35].

وليس هنا من يشك في أن تجريد اللسانيات التراثية من دورها في وصف العربية ليحتاج علمياً إلى إثبات، ولا يكفي لإثباته مجرّدُ تزكيةٍ من الحداثي للسانيات الغربية؛ كما يتبيّن من قول نفس الشخص «فالنماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يُشكّك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيءٍ من الجدية، اللهم إذا كان الأمر يتعلّق بشعوذة، أن يدعي أننا بحاجة إلى نموذج آخر يُبنى بالاعتماد على العربية لوصفها»[36].

وكأنّ بمثل هذا الحداثي يدافع عن أطروحة تفيد: أنّ طلبَ اللسانيات عند العرب تُغنيك عن الاطلاع على نحو العرب، وتُجنّبك متاعبَ تأسيس نظرية لسانية جديدة ولو كانت هذه النظرية ذات كفاية عظيمة؛ أي تتوقع نحواً توليدياً لمثل العربية واليابانية ونحوهما من اللغات التوليدية، كما تتوقع نحواً تركيبياً للأنجليزية والفرنسية ونحوهما من اللغات الشجرية. ولا يتبنى الأطروحةَ المذكورة أو ينساق وراءها إلا مصابٌ بالكسل الذهني ممن يتوسّل إلى المناصب الإدارية بالدعوة إلى

---

(35)د. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 60، توبقال المغرب 1982.

(36)د. عبد القادر الفاسي الفهري (1982)، اللسانيات واللغة العربية، ص 57، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

تحديث الفكر العربي، ويجد تجديده محصوراً في تقليد الغرب وترك تقليد العرب.

(ب). نَعْتُ التراثي بفقْد القدرة على الإسهام في تجديد البحث اللساني وتطوير المعرفة اللغوية، ويعلّل الحداثي هذا العجز إما لأن التراثي «استمر يرتل قواعد النحو العربي وخاصة ما وضع منها في عصور الجمود اللغوي متعامياً متصاماً عما يكتب أو يقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث»(37). وإما لأنه لم يرحل إلى الغرب موطن اللسانيات، ولا اهتم أيضاً بالبحث في اللهجات المتفرعة عن العربية، فكان نصيبه من الدراسة اللغوية محصوراً في العربية الفصحى دون سواها. ولذلك ظهر للحداثي أن «جل اللسانيين العرب لم يأتوا بالجديد المطلوب إلا مَن درس منهم في الغرب واشتغل باللهجات. فأول المثبطات في وجه التجديد في الدرس اللساني العربي، كانت من جهة، الاشتغال باللغة العربية الفصيحة، ومن جهة أخرى، عدم الاهتمام الكافي بالبحث في اللهجات»(38). وقد اتضح مما أوردناه من أفكار الحداثيين المنصوص عليها بأقوالهم أن التجديد في البحث اللساني العربي مرهونٌ في نظرهم بتوافر هذين الشرطين:

- أن يستوعب اللغوي العربي اللسانياتِ الغربيةَ ويُحسنَ استخدامَها في وصف لهجاته.
- أن يكف اللغوي العربي عن الاهتمام باللسانيات التراثية، ويقلعَ عن الاشتغال باللغة العربية الفصيحة.

---

(37) د. أحمد المتوكل، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، ص ص 91-101، ضمن مجلة كلية الآداب الرباط.

(38) د. عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، ص ص 9–23، ضمن مجلة تكامل المعرفة، العدد 9.

ولا بأس من وقفة لاستجلاء المقدمات التي أقام عليها الحداثي رأيه المتعلّق بطريقة تطوير اللسانيات العربية. أما ربط التجديد في الدرس اللغوي العربي بالجمع بين إتقان اللسانيات الغربية وبين إجادة تطبيق أصولها ومفاهيم أصحابها على اللغة العربية فلم نجد له مبرراً في أعمال هؤلاء سوى الدعوة إلى التقليد، كما سبق الإشارة إلى قول أحدهم: «فالنماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية، أن يدعي أننا بحاجة إلى نموذج آخر يُبنى بالاعتماد على العربية لوصفها». فالتغريب، في نظر الحداثي، شرط لإحكام التقليد؛ وهذا أساس التجديد المطلوب في اللغويات العربية الحديثة. وهنا يصبح الجامع بين طرفيْ معادلته التي تفيد: قلّدْ غربياً تجدّدْ عربياً؛ لأنه لا يُتصوَّر كيف يتجدد عقل الباحث العربي إذا كانت أقوالُه صدىً للفكر الغربي.

ويضيف منظرو الحداثة اللسانية أن اللغوي العربي لا يُحكِم صَنْعَةَ التقليد، ولا يُوَفّي هذه المهارة حقَّها إذا لم يشتغل باللهجات. ويمكن تفسير دعوتهم إلى الجمع بين استيعاب اللسانيات الغربية والاشتغال باللهجات العربية بأصلين اثنين؛ أولهما يقوم على مفهوم اللهجة الذي يفيد في عرف اللسانيين نسقاً من القواعد في طور التكوين يعايش ما تفرّع عنه. وهو حينئذ يختص باستمرار الوضع وكثرة الدخيل، وبعدم استقراره الذي يحصل عادة بوصف النحاة لقواعده. وثاني الأصلين يضمن إمكان تحقيق التوافق بين توقعات اللسانيات الغربية ووقائع لغوية يسهل إدخالُها في اللهجات العربية. وبعبارة أخرى بما أن اللهجات المنتشرة في الوطن العربي خليطٌ تكوّنَ من تداخل العربية ولغات أوروبية فهي الأكثر طواعية لأن تنطبق عليها النماذجُ النحوية الغربية. وإذا حصل التطابق التام بين آلة

الوصف العربية وبين ما تصفه من أنساق التواصل لدى عرب اليوم زالت حجةُ التراثيين الرافضين لافتراض الأنحاء العربية وتطبيق قواعدها لوصف العربية.

وما أوردناه في تحليل الشرط الأول الذي يضمن التحديد المطلوب في الدرس اللغوي العربي ينسجم تمام الانسجام مع محتوى الشرط الثاني. إذ يرى الحداثي في اللسانيات التراثية عائقاً، وهو لا يكف عن ترديد «إن التراث عائقٌ في كثير من الأحيان لهاته النهضة في المجال اللغوي والمجال اللساني». ولو استفسرنا عن كيف تكون اللسانيات التراثية عائقاً للنهضة المتحدث عنها لوجدنا الجواب في التناقض الصريح بين أقوال النحاة القدماء الواصفة للعربية وبين أقوال النحاة الغربيين التي يطبقه الحداثيون العرب لوصف لغتهم.

2.2. تناقضُ الوصفَيْنِ وتغليبُ الجديد للقدم الآخر

إذا جاء وَصْفُ القدماء للغة العربية مناقضاً لوصفها حديثاً أبطل الحداثي الوصفَ الأول بالثاني. ولتوضيح تناقض الوصفين القديم والحديث بمثال وبيان كيف يُعطِّل اللاحقُ السابقَ نُذكِّر بأن نحاة العربية مجمعون وإن لم يصرحوا كما فعلنا على أن صرف هذه اللغة مؤسَّسٌ على وسيط الوزن، والملامات الآخذة بهذا الوسيط الصرفي مجبرة على ربط «مفاهيم وظيفية»؛ كالمطاوعة والمغالبة والمشاركة والطلب والتحول والوجدان وغيرها الكثير، بالصيغ التي يبنيها المكون الصرفي لتُسكَبُ فيها الجذورُ المتميزة بالرخاوة والليونة. ويكون تحليل الوحدة المعجمية الناتجة إلى الجذر والصيغة، كما يتضح من المثال (1) الموالي.

(1) استأسَدَ ← (أسد + استَفْعَلَ).

– تَناصَرَ ← (نصر + تَفَاعَلَ).

- انْهَزَمَ ← (هزم + انْفَعَلَ).

وحين يكون الحناشي حريصاً على أن يأتي وصفُه للعربية موافقاً لآراء اللسانيين العربيين المستنبطة من لغاتهم فسيضطر حتماً إلى أن يعتقد مثلهم بأن الوحدة المعجمية في اللغات البشرية تتألف من جذوع وزوائد تلتصق بها، وبالتالي يجب أن يكون تحليلها الصرفي تحليلاً خطياً، كما يتضح من المثال (2) الآتي. وكأن جميع اللغات البشرية مجبرة صرفياً على استعمال ما نطلق عليه عادةً «وسيط الإلصاق»، والحال أنها مخيرة بينه وبين «وسيط الوزن». كما برهنا عليه في نظرية اللسانيات النسبية.

(2) - استأسَدَ ← (است + فعل).

- تَعَظَّمَ ← (تـ + فعل).

- انْهَزَمَ ← (انـ + فعل).

عن محتوى هذا المثال يعبر الحناشي بقوله: «مساهمة كل من اللاصقة والمحمول الأصلي الثلاثي (أي فَعَلَ) في بناء البنية المحورية الناتجة. وسنهتم بلاصقتين أساساً: لاصقة نمثل لها بـ [ن]، وهي توجد في صدر الكلمة كما في «انشغل» أو في وسطها، كما في «ارتفع»، ولاصقة نمثل لها بـ [ت]، وقد توجد في صدر الكلمة كما في «تنبه» من جهة و«تقابل» من جهة أخرى، أو في وسطها كما في اشترك»[39]. وبهذا الذي ذكر يكون الحناشي قد تبنى التحليل الخطي

---

(39)د. عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص 99، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986. ومن مواطن التقليد سوق كلاماً لنفس الشخص وفي موضع آخر من أعماله «اعتبر گرينبرگ Greenberg أن العربية من نمط ف فا مف، واعتبرتُ هذا أصل الرتبة كذلك في إطار التحليل التوليدي التحويلي الذي قدمته لهذه اللغة»، الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 105، توبقال، الدار البيضاء، 1986.

المصوغ في المثال (2) تقليداً لرأي الغربيين في لغاتهم الجذعية ورفضاً لتصور النحاة العرب المصوغ في المثال (1) وإن صادف صواباً في لغتهم الجذرية.

وبالانتصار المسبق للسانيات الغربية والرفض المطلق للسانيات التراثية يكون الحداثي التقليدي قد قفز على مشكل التعارض الملحوظ بين وصفين لقواعد العربية؛ أحدهما قديم أقامه النحاة العرب على مبادئ لغتهم، والآخر مستحدث ابتدعه الحداثي تقليداً لأفكار الغربيين وآرائهم المستنبطة من دراسة لغاتهم.

بِجَلْب الحداثي للنماذج الغربية وتطبيقها على العربية تكوّن لهذه اللغة وصفان متغايران؛ لا بد أن يكون أحدهما خاطئاً أو أن يكون الصواب في غيرهما. وبدل الإبقاء على هذين الاحتمالين إلى أن يثبت أحدهما بالدليل القطعي فضّل الحداثي أن يحل هذا المشكل عن طريق الجمع بين تخطيء اللسانيات التراثية، فلا يذكر نحاةَ العربية إلا في معرض السخرية بأفكارهم وإن لم يكن أحياناً قد استوعبها جيداً[40]، وبين استصواب اللسانيات الغربية. فلا يذكر أحدهم لسانياً غربياً إلا في معرض الإكبار والتمجيد على أساس أن رأيه في أصول العربية حقٌ، وأن وصفَه لقواعدها حق، ومعرفته بها حق، لكونها جزءاً من علمه الكلي بمبادئ استنبطها من قواعد لغته.

كل نحاة العربية يجمعون على ضمير الرفع المتصل يغني عن المتصل كما يغني الضمير عن الاسم الظاهر فقالوا: «متى قدروا على

---

(40) في هذا السياق نذكر اعتراض أحدهم على النحاة ولو اهتدى إلى أساس التصريف أي اتصال إعراب التابع أو انقطاعه لما تعجب. «قال النحاة: إن المنفصل في نحو ضربتك أنت تأكيد وفي ضربتك إياك بدل. وهذا عجيب، فإن المعنى واحد، وهو تكرير الأول بمعناه». الفاسي الفهري، الربط الإحالي: التطابق وعطية العمات، ضمن مجلة تكامل المعرفة، ص 127.

المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل»[41]. وقد استثمر شومسكي الفكرة، وصاغ منها مبدأ «تجنّبْ الضمير»[42] الذي يصدق في نمط من اللغات يتميّز، كما أتينا في الموضع المذكور أعلاه، بغنى نسق المطابقة. ومن هذا النمط العربيةُ والإيطالية والإسبانية والبرتغالية، وجميعُها تستغني بالمتصل وتوجب إسقاطَ ضمير الرفع المنفصل؛ كما في قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ...﴾، ولم يقل (هم يسألونك).

ومع هذا الاختلاف بين نحاة العربية القدماء وشومسكي من المعاصرين نجد أحد الحداثيين المقلدين لسوء فهمه يُنكر على سيبويه ذهابَه إلى وجوب إسقاط الضمير. فيقول: «هب أن العربية فيها إسقاط إجباري للضمير، كما يفهم من كلام سيبويه. معنى هذا أن هذه اللغة تنفرد وحدها بهذه الخاصية، وأن لا مثيل لها بين اللغات الطبيعية. فهي لغة شاذة في هذا الباب، ولا يمكن أن تعيرها النظريةُ اللسانية كبيرَ اهتمام، باعتبار أن تقويم النظريات والحكم عليها يقتضي التفريق بين ما هو جوهري أو نووي وبين ما هو هامشي»[43]. فلا تنفرد العربية بوجوب إسقاط الضمير، لأن هذه الخاصية نمطية توجد في كل لغة متميزة بغنى نسق المطابقة[44]، ولا هي شاذة إلا في ذهن من يتخذ الأنجليزيةَ أصلاً يقيس عليه، ولا تعيرها النظرية كبير اهتمام في جميع الأحوال، لأن العربية في عقيدة شومسكي والعرب أتباعه لغةٌ هامشية؛ تنفعل بالنظرية المطبَّقة عليها ولا تفعل فيها كما هو حال اللغات المركزية كالأنجليزية.

---

(41) للمزيد من التدقيق راجع الأوراغي، الوسائط اللغوية، ص 236.

(42) راجع شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 119 و430.

(43) د. الفاسي الفهري، الربط الإحالي؛ التطابق ونمطية اللغات، ضمن مجلة تكامل المعرفة، ص 128.

(44) انظر الأوراغي، الوسائط اللغوية، ص 232-257.

3.2. إعمال اللسانيات الغربية بإخلال بنسق العربية

إذا تعارضت اللغة العربية والنظرية اللسانية الغربية حَكَمَ الحداثي بسلامة النظرية وبحث عن الدَخَل في اللغة، ولا يصحُّ عنده العكس. أما التسليم بوجاهة هذا القرار فمؤسَّسٌ على أن النظرية تكون صادقة بخلاف الوقائع التجريبية. وبعبارة أحدهم «فالنظريات التي بلغت درجة من العمق التفسيري في مجال محدود يجب ألاّ تُنحّى بمجرّد تقديم الحجّة بكونها تتعارض مع التجربة كما تظهر في الإحساس العادي»[45]. ولن نعيد هنا الحديث عن وسائل الدفاع التي يستخدمها عادةً «الاصطلاحيون»، ومنهم شومسكي، لحماية نظريتهم من الاختبار إذا تصاعدت القوادحُ أو الأمثلةُ المضادة[46]، وإنما يعنينا الآن أن نكشف عن الطريقة التي ينتهجها الحداثيون لتقوية النظرية الغربية وإضعاف اللغة العربية.

أ. **الطعن في المعطيات**: رغم ما توفر للعربية من مادة لغوية لم تجتمع لغيرها من اللغات في التاريخ كله لم تسلم العربيةُ المحفوظة بالقرآن وبمئات الألوف من الأعمال الأدبية والدفاتر الفكرية من تشكيك الحداثيين في معطياتها. ولا أحد من العرب أو المستشرقين الذين تعاطوا لوصف العربية في مختلف العصور استطاع مهما خفَّ عقلُه وطاش فكره أن يُبسِط قولاً في هذا المستوى من الإسفاف الثقافي حين يقول: «فالمعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة... وليست ناقصة أو غير ذات تمثيلية فحسب، بل هي أيضاً معطيات زائفة»[47].

---

(45) د. عبد القادر الفاسي الفهري، عن أساليب الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ص 43-63 ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، توبقال، 1986

(46) انظر المبحث «2.4. درء نقض النظرية بالحيل» في الأوراغي، الوسائط اللغوية، ص 110.

(47) د. الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 53.

والـذي يـبعث بحقٍّ على الاستغراب والدهشة هو أن يُحسَب صـاحب هـذا القول من اللغويين. فقد توهَّم نقصاً في معطيات العـربية دون أن يعـي أن النقص حاصلٌ في الذهن إما بسبب قلة الاطلاع على المكتوب في الموضوع داخل اللسانيات التراثية، وإما بسـبب تطبيقه الحرفي لنظرية اللسانيات المكابرة على اللغة العربية، ودفاعه عن «مبدأ التعميم» الذي يفيد ما صح في الأنجليزية يحتمل أن يكون كلياً يستغرق سائر اللغات.

ولـو تفطن هذا اللغوي المعجب إلى تقنية «الخرق الموضعي» التي اسـتعملها النحاة قديماً لإثبات قالبية القاعدة اللغوية لما وصف مثل (كـونَ الرجلُ بكونه معطيً زائفاً. فهذا مثال لا يُتكلَّم به، وضعه الـنحاة لبـيان أن الجملـة قد تصح صرفياً وتركيبياً، ولا تصح اشـتقاقياً. وكذلك لو قيل:(مُرِضَ الحاجُّ، وهُلِكَ المريضُ). فهذا مثال لا يُتكلم به لبيان خرق قاعدة في موضع بعينه دون غيرها مما ينتمي إلى باقي النصوص اللغوية.

6. **الخبط في اللغة العربية:** دأب الحداثيون أن يتكلموا عن العربية لا مـن ذاتهـا ولا بالنظر إلى نسقها، وإنما لاعتبارات خارجية. فغيرُ الحداثـي يـرى في العربية المحفوظة بالنص القرآني نسقاً ثابتاً من القـواعد الصارمة الموزعة بانتظام تكاملي على مختلف فصوصـها، وأن المتغيِّـر فيها منحصر كما هو الحال في أغلب اللغات الناضجة في تطويـر معجمهـا، وإغنائه باختراع مداخل جديدة عن طريق قواعد الاشتقاق والتصريف والتركيب. وانطلاقاً من هذا النسق من القواعد يمكن تقويم ألسنة الناطقين بالعربية في هذا العصر وفي كل عـصر كلما فشا اللحنُ في كلام أصحابها بسبب اختلاط اللغات المختلفة وتفاعلها.

أما الحداثي من اللسانيين فلا يجد في العربية لغة واحدة؛ إذ يتحدث بعضهم عن خليط لغوي يتكون في نظرهم من عدة لغات متغايرة؛ عربية كلاسيكية لغة القرآن، وعربية أدبية ترتبط عموماً بالخطاب الأدبي، وعربية صحافية تستخدم حالياً في الإعلام والتعليم. ويضيف هؤلاء بأن العربية الموحَّدة أسطورة لا وجود لها في الواقع[48].

وباختصار شديد فإن أغلب اللسانيين الحداثيين المتأخرين خاصة يتصورون اللغة العربية جهازاً فاسداً يجب إصلاحه، وفي هذا السياق قيل: «وليست أهمية إصلاح نظام اللغة بحاجة إلى مزيد من البرهان»[49]. ولا يَصْلُحُ أمرُ هذه اللغة في نظرهم إلا باللسانيات العصرية، خاصة وقد ترسَّخ في اعتقادهم أن الأنحاء الغربية برهنت على كفايتها الوصفية؛ أي أن توقعات هذه الأنحاء تصدق بالمطابقة على اللغات الأوروبية التي استنبط من بعضها مبادئ النحو الكلي، وبالتضمن على سائر اللغات البشرية؛ كالعربية ونحوها من اللغات المشتبهة. ولذلك لا يرى الحداثي مانعاً من استعمال ثقافة العرب اللسانية في وصف العربية، ولا يجد مبرراً للدعوة إلى استحداث نظرية لسانية جديدة تبنى على أصول اللغات البشرية من غير تمييز بين السوي منها والمتلاشي.

إذن الإبقاء على هذه العنصرية اللغوية ليخوِّل للحداثي أولاً أن يدافع عن النماذج اللسانية الغربية مهما ارتفعت نسبة التعارض بين

---

(48) للتوسع في موضوع المفهوم من اللغة العربية لدى اللسانيين الحداثيين انظر ردنا على مقالات محمد مصموري المنشور في العلم الثقافي يوم 11 نونبر 2000 بعنوان «البنية اللغوية أساس التخلف الشمولي».

(49) الفاسي الفهري، البحث العلمي والبنية اللسانية، جريدة الاتحاد الاشتراكي ليوم 28 مايو 2000.

توقعات النظرية وواقع اللغة العربية. وثانياً أن يُرسِّخ في الأذهان أن العربية خليط من الأجهزة المختلة، فلا يُعتمد عليها لبناء نموذج يصفها ولكن بواسطة الأنحاء العربية يمكن إصلاحُ خَلَلِها.

- المغالطة في المعالجة النسقية؛ للتخلص من ثبات اللغة العربية وتجديد قواعدها الصارمة لمبادئ نظرية النحو الكلي أخذ حداثيون يتكلمون بلغة عامية[50] عن تواجد نسقين اثنين للغة العربية؛ الأول قديم وهو الذي وصفه سيبويه، والآخر حديث، وَصْفُه لا يحتاج إلى نحو القدماء وإلا أدى ذلك، كما قيل: «إلى خلط بين نسقين مختلفين»[51].

استناداً إلى الطابع الوصفي للغات الذي أوجد فرع اللسانيات الديكرونية يحق لأي لساني أن يتتبَّع تطوُّرَ لغة معينة كالعربية عبر تاريخها، لكنه لا يجوز مهما بلغ علماء اللسان أن يُثبت للغة الواحدة نسقين مختلفين بالاعتماد على تحليل عاطفي لظواهر لغوية مغلوطة. وللاستشهاد على النسقين المتوهمين لا يتردد الحداثي في الافتراء على النحاة القدماء.

من المعلوم أن سيبويه أقام دراسته لأصوات اللغة العربية على ثنائية الحروف الأصول والحروف الفروع. تصدق الأولى على التصويتات النمطية المتميزة بقيمها الصوتية الفارقة وبالاستحسان في قراءة القرآن والشعر، وذلك في كل زمان. أما الثانية فتشمل البدائل اللهجية؛ وكل بديل لهجي ذو قيمة صوتية غير فارقة وبعضه مستقبح في قراءة القرآن والشعر في كل زمان أيضاً. وحين تقوم الممارسة الثقافية على أغراض غير معرفية لا شيء يمنع حداثياً

---

(50) منهم الفاسي الفهري حيث يقول «هناك ما يدل على أن اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حالياً»، اللسانيات واللغة العربية، ص 53.
(51) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 60.

من أن يدعي وجود عربيتين قديمة وحديثة[52]؛ فربط صوتياً الأولى بالنطائق الفروع وهي البدائل اللهجية، والثانية بالنطائق الأصول وهي التصويتات النمطية. وعلى نفس النهج من التَّمَحُّل مَرَّةً نفسَ الحداثي نفسيراً قال إنه مسَّ صرف العربية وتركيبَها، ولبيان ذلك التعبير ساق مسألةً خلافية بين البصرية والكوفية تخص الأعداد المركبة متبنياً رأياً ضعيفاً برهن البصرية بأدلة قطعية على فساده. ودليله على صواب عمله هو أن غربيين[53] اصطنعوا معطيات قالوا عنها إنها من العربية الحديثة، وهي توافق ما تبنى هذا المعرِّبُ. ومن خطأ الكوفيين في التحليل الموافق لرأي المعربين في العربية استنتج الحداثي أن لهذه اللغة نسقاً قديماً وهو الموصوف في نحو البصريين ونسقاً حالياً وصفه الكوفية قديماً والعربية حديثاً. ومن الصعب مسايرة مثل هذه التحليلات، ولا تصوُّر إمكان الحكم بالتعدد على نسق العربية ككل انطلاقاً من تحليل ظاهرة جزئية شواهدُها أمثلةٌ وَضَعَها الغربيون.

١٧. **الزعم في المعرفة اللسانية:** سبقت الإشارة إلى أن ظهور تيار الحداثة ارتبط بالرغبة السياسية في إخراج العالم العربي من وضعية الانحطاط الفكري والجمود العقلي، وتراءت الوسيلةُ منحصرةً في التلمذة على المستعمرين، والاستفادة من علم الأوروبيين. وكان انخراط المثقفين في

---

(52) من نماذج تمحُّل الفاسي الفهري على العربية وعلى مخالفة القدماء أن ادعى، في اللسانيات واللغة العربية ص 53، أن الضاد كانت تنطق في العربية القديمة منحرفة بين الضاد واللام قريبة من [ضل]. وما ذكره الفاسي يصدق على الضاد الضعيفة عند سيبويه، وهي من البدائل المستقبحة التي لا تستحسن في قراءة القرآن والشعر. أما الضاد الأصل؛ وهي التصويتة النمطية المستحسنة فمخرجها «بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس»، الكتاب ج4، ص 432.

(53) انظر شواهد الفاسي الفهري التي نقلها عن Cantarino و Wright إلى كتابه اللسانيات واللغة العربية، ص 176 و177.

الحداثة إبداءً للرغبة على مشاركة السياسيين في تحقيق النهضة، وشرع جامعيون يربطون مشاريعهم العلمية بمناصب إدارية مستهدفة، فتكوّنت «ثقافة الاستصعاب» التي تقوم على: 1) تكوين الاعتقاد بأن القطاع اللغوي مثلاً تنحل مشاكله بالحل الأمثل بالتطبيق الحلي لأحد النماذج الغربية. 2) الإكثارُ من الكتابة الصحافية والندوات لتبادل الكلمات في موضوعات يُوصِّل الخوضُ فيها إلى الإدارة المستهدفة، وتكون غايتُها محصورةً في لَفْت الانتباه والظهور بمظهر الأكفى والأنسب. 3) نشرُ متحيِّز من الألفاظ الأخاذة في خطاب (بروتوكولي ذي وقع حسن في نفوس أهل القرار؛ كاللغة والمعرفة العصرية العلمية الموضوعية، والعربية والترجمة الآلية، والعربية والحداثة، واقتصاد اللغة، والتعقيدات اللغوية، والمدمجة النحوية، والصياغة الصورية، والبرهنة الرياضية، وتحيين العربية، وحوسبة معجمها وسائر مكوناتها، وتبسيط قواعدها، ورفع قدرتها التوليدية، وتطويرها التقني لمواكبة عصرها، والذكاء الاصطناعي، وهندسة اللغة.

ولا يَشترط الحداثيون التقليديون الصدقَ في الخطابات البروتوكولية حتى ليقول الواحد منهم بالشيء «إن اللغة ليست أداة للتواصل» وبنقيضه «الأصل في اللغة التواصل»[54]، مع علم جميع اللسانيين حتى المبتدئين أن على هذين الأصلين قام نموذجان غربيان متغايران، أحدهما صوري والآخر وظيفي.

إن اللساني المتكون ثقافياً في كلية الآداب والعلوم الإنسانية لا يجد حرجاً في استعمال لغة العلوم الدقيقة؛ إن حديثه عن الحوسبة اللغوية والترجمة الآلية والبرهنة الرياضية والصياغة الصورية قد يمنعه

---

(54) انظر الفاسي الفهري، ص 66 من المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، وجريدة العلم ليوم 24 دجنبر 2003.

في التمويه على جمهور المثقفين واستمالة أصحاب القرار، لكن سرعان ما تنقلب هذه اللغة مضلِّلةً للمتخصصين من ذوي الخبرة الثقبة والمؤهلات العلمية الدقيقة. 4) التحذير من التراثيين أولاً لأنهم في اعتقاد الحداثي يمثلون العالم المحافظ المعروف بردود فعله المعرقلة لكلّ مشروع تجديدي من شأنه أن يمسّ العربية ويصلح عملها ويبسّطَ نحوَها، وثانياً لأنهم «يمارسون إرهاباً لغوياً لا يقل ضرراً عن أشكال الإرهاب الأخرى». يُمارس التراثي إرهاباً لأنه لا يسكت عن لحن الحداثي، ولا يتوانى عن تقويم لسانه وتصويب لغطه بالشواهد الموثقة والقواعد المنظومة.

ولا نشاطر الحداثيين التقليديين تصوُّرَهم هذا للتجديد في الدرس اللساني العربي، لأن التجديد الممكن في حقل اللسانيات محصورٌ على الدوام في آلة الوصف أو الجهاز الواصف؛ وفيه يتنافس الغربيون لإقامة نظريات لسانية متباينة بنيةً ومتدرِّجة اقتراباً من موضوعها، ويجتهدون لبناء نماذج نحوية ذات كفايات متفاوتة. والحداثي يُخرجه نشاطُه التقليدي من هذا المجال؛ لأن اجتهاداته التي يتحدث عنها بنفسه لا تتجاوز في أحسن الأحوال تطبيقَ مفاهيم اللسانيات الغربية وقواعدَ نماذجها النحوية كلما شرع في وصف العربية[55]. إلا أن تصوره لهذه اللغة مغايرٌ تماماً لما هي

(55) التجديدات الفعلية للحداثي في مجال البحث اللغوي حصرها الدكتور الفاسي الفهري في «أن يقوم الباحث بتطبيق نظرية على لغة من اللغات... والإتيان بمعطيات جديدة وتنظيمها بشكل من الأشكال... واقتراح مصطلحات واردة... فوجب أن تكون هناك أيضاً رعاية للمصطلحات العلمية... والفصل قد يرجع إلى الباحث في التنبيه على ضرورة الاهتمام بشخصية علمية أو مدرسة معينة». للمزيد من التفصيل راجع ص 61 من كتابه اللسانيات واللغة العربية أو ص 22 من مجلة تكامل المعرفة العدد 9 لعام 1984.

عليه[56]. ولتحبيها تراه يركز على لهجاتها المتفرعة عنها والمستعملة في التواصل اليومي داخل أقطار الوطن العربي، أو يتحدث عن «عربية جديدة» يصطنع قواعدها ويستشهد لها بأمثلة من وضع العربيين.

يبان مما تقدم أن الحداثي يفهم من التجديد في الدرس اللغوي العربي الحديث أمرين؛ أولاً استعمال لغة واصفة جديدة، ويتحقق ذلك بشرط إهمال اللغة الاصطلاحية الرائجة بين التراثيين والاقتصار على إعمال اللغة الواصفة المستمدّة من اللسانيات الغربية. ثانياً أن تكون العربية الموصوفة جديدةً أيضاً، ويتأتى له التجديدُ في الموضوع الموصوف بشرط إهمال لغة القرآن والتراث الثقافي عموماً، والاشتغال باللهجات أو بالعربية الخليط الناتجة حديثاً عن خرق مطرد لقواعد الفصحى وعن اقتراضات من اللغات الأجنبية.

4.2. انتفاء التواصل بين الصنفين التقليديين

احتكاك ذينكم الصنفين من الفكر اللغوي؛ الحداثي والتراثي، بدأت ملامحه تتشكل داخل الوطن العربي منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وقد قام في الأصل على الإنكار المتبادل لجهود الطرفين، إذ

(56) انظر سلسلة المقالات التي نشرها الدكتور محمد المعموري تحت عنوان «التعريب وإصلاح اللغة العربية» في جريدة العلم لصيف 2000 من العدد 18347 إلى 18360، تجده يحيي الدعوة الملحة إلى استعمال اللهجات المحلية، لأن العربية الفصحى، في نظره، «نظام لغوي معقد بشكل سيئ، وينقصه جوانب هامة غير محددة إنها خليط معقد... وليس لها ترجمة واحدة رغم وجود هذه الأسطورة التي تطرح مشاكل هامة . إنها في أعلى سلم الصعوبة... وهي سبب الارتباكات البيداغوجية ولمعيقات التعلم... إن موقف العرب تجاه لغتهم موقف احترام وتقدير يعكس ولاءً لغوياً لا مثيل له، ويمكن في هذا الصدد أن نتهم العرب بالعمى اللغوي والثقافي».

كلاهما متمسكٌ بما لديه وصائقٌ بما لدى الآخر، فانتفى التواصل بين اللسانيين الحداثيين والتراثيين، وتعذّر عليهم التعاون على الخروج من دائرة التقليد واللحاق بركب المحدَثين في صناعة النظريات اللسانية ووضع النماذج النحوية.

صوّر إبراهيم أنيس هذا الخلاف إذ عقّب، (بعد الثناء والإشادة بمعالجته اللغوية المؤسسة على أحدث النظريات العلمية التي اهتدى إليها المحدثون)، فقدّم موقف التراثيين بقوله: «وقد يضيق بعضُ الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب ويتنكرون له»[57]، ويعني بالبعض هنا التراثيين الجدد المتشبثين بالرأي الذي عبّر عنه أحدُهم في أواخر القرن العشرين بقوله: «فماذا يَضيرُ العرب أن يقولوا كما قال سلفهم ويكتفوا، أو يُضيفوا إليه رُؤاهم»[58]. وهؤلاء التراثيون يستندون في الدعوة إلى الاكتفاء بما قاله السلف في وصف العربية إلى خمسة مبررات.

أولها معرفي يتلخّص في أن اللسانيات الغربية انطلقت من دراسة اللغات الأوروبية، وخلُصت إلى نتائج لا يصدق أغلبها في العربية. ومن الثابت تجريبياً أن تطبيقَ تلك النتائج على هذه اللغة سيؤدّي إلى إفسادها بكثرة الدخيل في نسقها. والشواهد في هذا الباب لا تُحصى متخصصاً.

---

(57) الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 4. الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1972. وفي هذا السياق كتب الدكتور عبده الراجحي في مقدمة كتابه «النحو العربي والدرس الحديث» وهو يتحدث عن موقف الدارسين من النحو العربي القديم: «ولأن هذا النحو قد كثر فيه الحديث في السنوات الأخيرة كثرة أدت إلى الاضطراب ولا تزال حين يذهب ذاهبون على التمسك بكل ما جاء فيه ورفض كل ما يقدمه المحدثون، وحين يذهب آخرون إلى ترك جل ما جاء فيه والتوجه إلى الدرس الحديث».

(58) د. عبد الحي عبد الحق عبد الغني: اللغويون العرب المحدثون بين دي سوسور وتشومسكي، ضمن حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر، العدد 3، لعام 1995.

ثانيها عقدي؛ يمنع التراثي من مجاراة الحداثي في دعوته إلى إهمال العربية الفصحى لقدمها، والاشتغال باللهجات المحلية أو «بالنمط العربي» لحداثتهما. إذ لا تخفى عليه الأهداف الحقيقية الكامن وراء هذه الدعوة القديمة المتجددة لما ينجم عنها أولاً من إحداث هوة معرفية بين العصر العربي والنص القرآني؛ وهو ما سوف يؤدي لا محالة إلى إضعاف العقيدة في النفوس، وثانياً من خلق تصدُّعٍ لساني في الوطن العربي تثبيتاً لاستمرار تشرذمه السياسي في الوقت الحالي، وتمهيداً لانقسامه النهائي.

ثالثها حضاري يقوم على أن الاشتغال بفكر الغربيين النحوي سيُفضي لا محالة إلى إهمالٍ لإنتاج مفكرينا حول العربية. لأنه على قدر الانخراط في اللسانيات الحداثية يأتي الانسلاخ من اللسانيات التراثية. كما أنه ليس في اللسانيات الغربية ما يبرر إتلافَ جزء من حضارتنا.

رابعها منهجي مفاده أن الاستضاءة بأفكار الغربيين ونظرياتهم اللغوية لا تخلو من إسقاطات غيرِ مقبولة منهجياً. فمن غير المقبول أن يَتشكَّل النحوُ العربي القديم بحسب انتماءات قرائه من الحداثيين. فالبنيويُّ منهم يراه بنيوياً[59]. ويبدو نحواً توليدياً للمنتسب إلى لسانيات شومسكي[60]. ونحواً وظيفياً لمن يأخذ بالتوجه التداولي في الدرس اللغوي الحديث[61]. وبكثرة الجدل حول «هوية النحو

---

(59) من هؤلاء نذكر الدكتور تمام حسان في أعماله الأولى؛ كمناهج البحث في اللغة، واللغة العربية معناها ومبناها.

(60) راجع مثلاً كتاب الدكتور عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث.

(61) في المقدمة نذكر الدكتور أحمد المتوكل؛ كما يتبيَّن من عرض نتائج من أبحاثه السابقة حول النظرية اللغوية في الفكر اللغوي العربي القديم: «توصلنا في هذه المحاولة إلى أن النظرية الثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية (النحو، اللغة، البلاغة، فقه اللغة...) نظرية تداولية وأنها بالتالي قابلة للتحاور؛ بمعنى القرض والاقتراض، مع النظريات التداولية الحديثة بما فيها نظرية النحو الوظيفي»، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 10، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985

العربي»[62] تضيع أصولُ بنائه وتتعذّر عندئذٍ كلُّ إمكانات استثماره في بناء نظرية لسانية حديثة.

خامسها اختياري؛ بمعنى أن التراثيَّ إذا كان مقلداً لأسلافه واصياً بترديد معارفهم اللسانية، وكان الحداثي بدوره مقلداً لأساتذته الغربيين مسترشداً في دراسته للعربية بأفكارهم اللسانية ومكتفياً في وصف لغته بتطبيق نماذجهم النحوية فإن تقليد القريب ثقافياً أولى من الغريب حضارياً.

إن انتفاء التواصل بين التراثيين والحداثيين ليعدُّ العائق الفعلي لتطوير معرفتنا اللغوية وإطلاق نهضتنا العلمية. ولا مندوحة إذن من البحث عن وسيلة لتخطي هذا الصراع الاستئصالي القائم على أن الحق موجود إما في اللسانيات التراثية وإما في اللسانيات الغربية. وأولها امتلاك الجرأة العلمية للإقرار بأن لا شيء يُبرِّر الانخراط المسبق في إحداهما والإصرار على الانسلاخ من الأخرى سوى الكسل الفكري، والرغبة الملحة في انتهاج أقصر السبل الأكاديمية إلى الشهرة المعرفية. ولتجاوز هذه الأزمة الثقافية يلزم الشروع في مزاولة الاجتهاد المتوّج في ميدان اللغة بصناعة النظرية اللسانية وبناء النماذج النحوية.

لا اجتهاد مفضٍ إلى إبداع في أحد الحقول العلمية بدون إقلاع الحداثي عن تشبُّثه بإحدى النظريات الغربية وكأنها من بنات أفكاره، والتخفيف من غلوِّه في الدفاع عنها قبل أن يُبرهن على أنها فعلاً المفتاحُ

(62) من الحداثيين الذين جادلوا في نسب النحو العربي نورد قول د. محمد الحناش «لا أرى بوضوح حضور التيار البنيوي في التراث العربي اللغوي... ورأيي أن من ادعى ذلك أو سيدعيه عند قراءته للنماذج اللسانية الأخرى سوف يجد نفسه مضطراً لمراجعة مواقفه لأنه سيجد أن منهج النحاة واللغويين العرب يقترب أكثر إلى التوليدية منه إلى البنيوية»، البنيوية في اللسانيات دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1980

الوحيد لحلِّ جميع المشاكل الخاصة بالعربية وبكل لغة بشرية. من أقواله الصحافية يَحْسَبُه المثقف غيرُ المتخصص مجدداً في المعرفة اللغوية، وفي أعماله تجده مقلِّداً يخلد إلى التبعية الفكرية، وينعي عن الباحث العربي كلَّ إمكانٍ لتطوير المعرفة البشرية في علم اللغة وفي غيره من الحقول العلمية.

ولا اجتهاد في ميدان اللغة مع تراثي متوقِّف، يقتنع بأن «ليس في الإمكان أبدع مما كان»، ويتمسَّك بصحَّة أن «الأول ما ترك للآخر شيئاً يقوله»، ويعترض على الدخول في عصره على طريقة الحداثيين. تراه يمتص بالتواجد على رموز حضارته التي انفردت في العصر الوسيط بإضاءة العالم، ويتخوف من كل تطوير حالي غيرِ مأمون العواقب. إذ علَّمه التاريخ الحديث أن الغرب بشرقه يدفع عنه المنفعة ويجلب إليه المضرة، ورسَّخ الحداثي في نفسه بعد الاستشراقي أنه من قوم يُحسنون الترديد والتقليد، وليس لعقولهم حظٌّ في الإبداع والتجديد.

اعتباراً لما أوردناه يجب التأكيد مرة أخرى على أنه لا حاجة إلى تأسيس نظرية لسانية جديدة إذا لم تستجب للشرطين التاليين: 1) إخراج البحث اللساني العربي من دائرة ترديد المعرفة اللغوية وروايتها عن مبدعيها من العرب أو الغربيين إلى صحة الإبداع العلمي وإنتاج المعرفة في حقل اللسانيات. و2) تجديد الفكر اللغوي المعاصر بتقديم آلات منهجية جديدة لمعالجة اللغات وتطوير المعرفة البشرية بالقياس إلى ما هي عليه في إطار النظرية اللسانية المتجاوَزة؛ أي نظرية اللسانيات الكلية التي وضعها شومسكي.

الفصل الثاني

تحولات في الثقافة اللسانية



مقدمة

يتيسر إنسانُ عصرِ الاتصالات والمواصلات بإمكان أن يعايش؛ حيث كان على الأرض، وقائعَ العالم أجمع في حينها. وبقدر ما تتحسّن آلــةُ الاتصال يشتدُّ تواصلُ الشعوب ويزدادُ احتكاكُ الثقافات، فيسهل تقارضٌ للمعارف الذي يصل أحياناً إلى درجة التعارض الثقافي.

والموقع الجغرافي المميز لبلدان عربية كالمغرب جعل منه عبر التاريخ بلداً لتلاقح الثقافات الوافدة عليه من الشرق والغرب، فتمكّن أهلُه على الـــدوام من اكتساب خبرةٍ كافية في مجال انتقاء الأفكار المناسبة وبناء نماذج فكرية متجدّدة. وإذا اجتمع لبلد كالمغرب الميزتان: تاريخيةٌ جاءته من موقعه الجغرافي وعصرية تكوّنت له من تسخيره حالياً لكافة وسائل الانفتاح على الفكر البشري، وجب أن يكون لأهله أثرٌ واضحٌ في إغناء المعـــرفة البشرية عبر العصور. وإذا صحّ ما أثبتناه هنا احتمل أن ينقسم المشتغلون بالمعرفة في المغرب وبلدان مشابهة عبر تاريخه إلى طائفتين:

1) طائفة المتلقين؛ وهم حَمَلة المعرفة من موطنها لنشرها بين شعوب أخـــرى كثيرة، فأفادت منها ثم طورتها. ويُقدّم لنا التاريخُ شواهدَ علـــى هذه الطائفة التي كان لها الفضلُ الكبير خلال قرون عديدة عملت في نقل علمٍ غزير من موطنه المشرق لإيصاله إلى دول أوروبا الجنوبية ومنها انتشر في سائر الغرب، ويُغنينا كثرةُ التأليف في هذا الموضوع عن الخوض فيه مرة أخرى[1].

---

(1) انظر على سبيل المثال كوستاف لوبون، حضارة العرب، البابـــي الحلبـــي، القاهـــرة 1969. وقارن أيضاً بين ص 31 من كتاب العبارة لابن سينا (1037 م)

ومن هؤلاء من أخذ في وقتنا الراهن بنشر الثقافة في عكس اتجاهها القديم، وهذا أمر طبيعي سبّبه توقف الناطقين بالعربية لقرون عديدة عن مشاركة العالم في إنتاج المعرفة التي نقلت البشرية في حقبة قصيرة إلى عهد متجدد على الدوام. ويهمنا في هذا الموضع أن نكشف عن دور المثقف المغربي خاصةً في نقل المعرفة من الغرب إلى المشرق العربي، وسوف يقع التركيز على العلوم اللغوية خاصة، إذ يهمنا أمرُ هذا المجال أكثر من غيره. ولا ينبغي استعجال الخلاصات كأن يُفهم من كلامنا أن المثقف المغربي لا يُحسن سوى نقل المعرفة من مصدرها إما إلى الغرب قديماً، وإما إلى المشرق حالياً، بل بين المثقفين المغاربة مفكرون كثير يُنتجون المعرفة ويُجدِّدون في مختلف الحقول العلمية.

2) طائفة المفكرين: يتميَّز هؤلاء بمشاركة ذوي الاختصاص العالميين في وضع السؤال الوارد، فبناءِ النظرية الناجحة المنتجة للمعرفة في أحد الحقول العلمية. ومن هؤلاء يهمنا دائماً العاملون في حقل اللسانيات لأن اطلاعنا خارجه لا يُعتد به في سياق الحد. والملاحظ أن لفظ المفكر مقصورٌ على الباحث الذي يُبدع المعرفة في حقل بعينه وينشرها بين المتخصصين المشتغلين في نفس الحقل وغيرهم من المثقفين. ولا شك في أن بين العرب عموماً مفكِّرين في شتى الحقول المعرفية، سواء كانوا في بلدانهم أو خارجها، وسواء عبَّروا عن إنتاجهم الفكري بلغة وطنهم الأصلي أو بلغة البلد المضيف.

وص 61 من كتاب شومسكي (1966) اللسانيات الديكارتية الترجمة الفرنسية (1969). وبين عاملية سيبويه (802 م) وعاملية شومسكي في كتابه نظرية العامل والربط الترجمة الفرنسية(1991).

1. نشرُ الثقافة اللسانية في وطن العربية

لا بأس من التذكير بالسياق التاريخي لظهور هذه الحركة في أكثر من بلد عربي، وهي في نهاية المطاف متولّدةٌ عن تضافر العوامل الثلاثة التالية:

أولاً. قصورُ النحو العربي القديم عن الاطلاع بوظيفته الرئيسية التي نشأ من أجلها؛ ألا وهي صون اللسان من اللحن في القرآن، وتعليمُ قواعد اللغة العربية لأصحابها ولغيرهم من المسلمين الناطقين أصلاً بلغات أخرى. ورغم التأليف الغزير في هذا المجال الذي دام قروناً عديدة، وخلّف مصنَّفات لغويةً يصعب حصرُها؛ من كتب مفصلة معمّقة، وأخرى مختصرة للتقريب، وثالثة منظومة للتحفيظ، ورابعة لشرح والتفهيم، إلا أن لحن المتكلم بالعربية متزايد، وجهلَه بقواعدها مستحكِم. وعليه يمكن لكل واحد أن يستنتج أن الجهود التي بذلها النحويون القدماءُ ومن سار حديثاً على نهجهم لم تُفد مستعملَ العربية شيئاً كبيراً؛ إذ لم تمكّنه من اكتساب قواعد هذه اللغة، ولا عصمَته من عجمة في الكلام على مر العصور وفي مختلف الأوطان، وإن المقام لا يسمح بتحليل التراث اللغوي للكشف عن الأسباب المباشرة التي منعته من أداء مهامّه التي أنيطت به[2].

---

(2) في الموضوع أعلاه سجل الدكتور محمد المختار ولد أباه ملاحظات سوقها كما أوردها في كتابه تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب. «ومع أن علم النحو ليس مادة سهلة في حد ذاتها؛ لأنها وسيلة معرفة لغته التي تنطبق عليها، ولا يتم استيعابها إلا بإستحكام هذه اللغة. فالدارس للغة لا يمكن أن يتقنها إلا إذا عرف نحوها. وهذا الدور من أحرج الصعوبات التي تواجه دارس النحو، زد على ذلك دقة المفاهيم النحوية وغموضها ووفرة المصطلحات واختلافها وتعارض النظريات في الأقيسة والتعاليل»، ص 547. مطبوعات الإيسيسكو، الرباط، 1996.

ثانياً. فشل حركة تيسير النحو التعليمي وتبسيطه التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الماضي وتوقُّفُها السريع قبل بلوغ أهدافها، ويتفق أصحابها على أن وصف اللغويات التراثية لقواعد اللغة العربية يطبعه التعقيدُ والغموض، وبالتالي لا يفيد الفائدة المرجوة من دراسة العربية؛ ألا وهي تعليم هذه اللغة لأصحابها وللناطقين أصلاً بغيرها. وكان من نتائج هذه الملاحظة أن أخذ لغويون في المشرق خاصة يعيدون النظر في مسائل فرعية ويقترحون بدائل جديدة. من هؤلاء كما سبق أن ذكرنا في أكثر من موضع الدكتور مهدي مخزومي (1964)، «في النحو العربي، نقده وتوجيهه». والدكتور عبد الكريم خليفة (1986)، «تيسير العربية بين القديم والحديث». والدكتور شوقي ضيف (1986)، «تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً».

ثالثاً. تكثيفُ الاتصال بين اللغويين العربيين؛ وهم قد طوَّروا البحث في لغاتهم باستعمال مناهج العلوم الدقيقة المنتِجة في حقل اللسانيات للمعرفة اللغوية العلمية اليقينية، واللغويين العَرَبِ الذين خرجوا من عصر الانحطاط إلى عهد الاستعمار، واستفاقوا في عهد الاستقلال على فكرة أن الانخراط في الحداثة مرهون بالتلمذة على مستعمِر الأمس. وبذلك فقط يمكن الاستفادةُ من مستوى معرفتهم الرفيع في شتى الحقول العلمية والانتفاعُ من خبرتهم العملية في مختلف القطاعات الإنتاجية. وهكذا نشطت البعثات التعليمية من العالم العربي إلى أوروبا منذ النصف الثاني من القرن الماضي.

وكان من نتائج هذا الاتصال المكثف بين عالَمين عبر مكافئين إعلامياً وعلمياً، ناهيك عن باقي الميادين الأخرى، أن عاد لغويو العربية من رحلاتهم العلمية مبهرين بثقافة أساتذتهم الأوروبيين. وعلى قدر الانبهار بالفكر اللغوي الغربي يأتي التقليل من الفكر اللغوي

العربـــــي، الشيء الذي سيقود حتماً ولأول مرة في تاريخ علم العربية إلى انقسام الباحثين في هذه اللغة إلى تراثيين وحداثيين، وكلا الفريقين لا يُـشاطر الآخر تصوُّرَه الخاصَّ لدراسة اللغة العربية. وكلاهما يرمي فكرَ الآخر بمتخيَّر من النعوت التنقيصية.

فالتراثـــي المتمـــسك بفكر اللغويين العرب القدماء ميزتُه في نظر الحداثـــي الجدلُ العقيم وهو يُدافع عن إحياء ما ولّى وانتهى. كما أن الحداثـــي في تصور المحلي لا يعدو أن يكون منتحلاً للمعرفة باللسانيات الغـــربية لأغـــراض غير لغوية. يُضاعف من حدّية خطابه العلمي وهو يـــؤدي عمـــلاً تافهاً لا يُفيد شيئاً في تقويم اللسان العيّ، وإنما يزيد في تعقيد وصف العربية وفي خلطها بلهجاتها. وقد سبق أن نقلنا عن أحد التـــراثيين قـــولَه في الحداثيين: «ما ذا يضير العرب أن يقولوا كما قال أسلافُهم ويكتفوا أو أن يُضيفوا إليه روائعهم».

وهكذا نشأ بين التراثيين والحداثيين صراعٌ فكري يقوم على التجاهل والنكـــران بـــدل التفاعل والحوار، وصار كلا الاتجاهين عائقاً لنمو المعرفة اللغوية وتطوير البحث في العربية وغيرها من اللغات البشرية. الشيء الذي حتّم إيجاد اتجاه ثالث يكفل تجاورهما معاً تجاوراً عُلومياً.

2. دور لسانيين عرب في تغريب اللسانيات العربية

ســـبق أن أثبتنا في موضع آخر[3] أن المغرب، فيما يخص البحث اللســـاني، قد تبوّأ الصدارة داخل الوطن العربـــي منذ الربع الأخير من القرن العشرين. ويستند هذا الإثبات إلى مبررات أولها يخص التحولات الفكـــرية الـــتي أخذ بها لسانيون مغاربة فقادت بعضهم إلى الانسلاخ

(3) انظـــر مقـــال أقـــساط الفكر اللغوي بالمغرب، ضمن مجلة التاريخ العربـــي، ص ص 155-172 العدد 3 لعام 1997.

المبتدئ من اللغويات العربية والانخراط الكلي في اللسانيات العربية، وثانيها يتصل بالتهافت اللساني على الحظوة بالتمثيلية المخلة للنظريات اللسانية المنتشرة في العالم، وثالثها يعود إلى الطريقة المنتهجة لبحث التعارض بين توقعات اللسانيات العربية وواقع اللغة العربية موضوعاً ووصفاً. ويمكن الختم بمحور رابع يتوجه إلى نسبة الكتب العربية المؤلّفة في الفكر اللغوي الغربي بالقياس مثلها المؤلّف في إطار الفكر اللغوي العربي، ولا بأس من كلمة توضّح أهم هذه المحاور.

1.2. تحوُّلات لسانية

للكشف عن درجة التحول الثقافي لدى بعض اللسانيين المغاربة لا بأس من إجراء مقارنة بين المنطلقات الفكرية للُغويين اثنين؛ أحدُهما مشرقي والآخر مغربي، وكلاهما تشبّع باللسانيات الغربية تعلُّماً على أصحابها أو دراسةً في مؤلفاتهم، وألّف العديد من الكتب المشهورة في وصف اللغة العربية، لنجد الأول يتبنى فكرة «التوفيق المعرفي» كما عبَّر عنها بوضوح من خلال قوله: «وتشعبت المسالك أمام الشعب... فوجد أمامه طريقاً في الماضي يقوده إلى التراث العربي الخصب، ورأى أنه لو بعث هذا التراث وأحياه لكان دافعاً لعزة جديدة لا تقل روعة عن التاريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقاً في المستقبل معالمه ما في أيدي الأمم من علوم ومعارف يمكن أن ترقى به إلى مستوى هذه الأمم. ثم رأى أنه لو سلك الطريق الأول فحسب لانقطع به التاريخ عن الحياة، ولو سلك الثاني فحسب لانقطعت به الحياة عن التاريخ، ففضل أن يأخذ بنصيبه من التراث العربي يوحي إليه بالاعتزاز ونصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزة»[4].

---

(4) الدكتور تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء 1974.

وهنا تجب الإشارة إلى أن اللساني الذي يأخذ بمبدأ التوفيق في البحث اللغوي بين تراث العربية ولسانيات الغرب لم يتمكّن في أحسن الأحوال من تحقيقه إلا من خلال وصف ظواهر لغوية قليلة جداً من العربية[5]، بحيث لا يُعتدُّ بالتأليف المنجز في هذا الإطار للحكم على هذا التوجه بالورود والنجاح، لكن سُرْعةَ العدول عنه إيذان بفشله المحقق. ولا أحد ممن حاول الجمع بين التراث العربي والثقافة الغربية استطاع أن يحل اللغز في هذه المعادلة من غير أن يُغَلِّبَ أحدَهما ويُغيِّبَ الآخر، فكان قضاء هذا المشروع بتركه والعدول المبكر عنه، وذلك بالعودة الصادقة إلى أحدهما دون قطْعِ حبْلِ الاستعانة بالآخر.

من اللغويين العرب الجدد الذين تخلوا عن مبدأ التوفيق المعرفي بين تراث العربية ولسانيات الغرب وعادوا من الثاني إلى الأول نكتفي بذكر الدكتور تمام حسان، إذ انقلب تراثياً منذ 1981 كما يظهر من قوله: «لم أخف إعجابي بأصالة الفكر لدى نحاتنا القدماء، ولم أحجم عن وصف بنائهم النظري الذي جردوه تجريداً من المسموع بأنه صرْح شامخ وجهد عقلي من الطراز الأول»[6]. بل كل دراساته التي ظهرت بعد هذا التاريخ أنجزها الدكتور تمام حسان في إطار الفكر اللغوي

(5) حاول الدكتور تمام حسان في كتابيه، مناهج البحث في اللغة، القاهرة 1954 واللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء 1972، أن يصف قضايا من اللغة العربية بتطبيق مفاهيم من البنيوية الأوروبية. للوقوف على المزيد من التفاصيل راجع الكتابين نجده يصرح في الأول بقناعته الأولى فيقول: «واجب المصري من هذا الجيل ألا يقنع بما هو كائن، وأن يفكر تفكيراً مضنياً فيما يجب أن يكون. وهذا هو المعنى الذي حفزني إلى أن أحاول هذه المحاولة في تجديد مناهج البحث في اللغة بفروعها المختلفة». مقدمة مناهج البحث في اللغة، الطبعة الثانية، دار الثقافة، الدار البيضاء 1974.

(6) الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء 1981.

العربي القديم[7] مستأنساً بمفاهيم لسانية حديثة لكن في حدود المحافظة على بنية الفكر اللغوي الإطار.

ومن اللغويين المغاربة الذين تخلوا عن مبدأ التوفيق المعرفي فانصبوا إلى اللسانيات العربية يمكن أن نذكر الدكتور أحمد المتوكل الذي بدأ مشروعه اللغوي سنة 1982[8] بالبحث في التراث العربي مستهدفاً الكشف عن نظرية اللغويين العرب من أجل مقارنتها بالنظريات اللسانية المعاصرة وإدماج تحاليل الأولى في الخطاب اللساني المعاصر، حتى إذا اكتمل البناء صار بإمكان النظرية اللسانية العربية أن تصف اللغة العربية وغيرها من اللغات البشرية. لكنه سرعان ما تخلى عن هذا المشروع بتبنيه منذ 1985 لنظرية النحو الوظيفي التي وضعها سيمون ديك الهولاندي، واتخذها المتوكلُ إطاراً في جميع مؤلفاته التي شارفت العشرين كتاباً وذلك لتحقيق هدفين اثنين:

أولهما إغناء نظرية النحو الوظيفي بأفكار اللغويين العرب القدماء، وقد عبَّر عن هذا الهدف بقوله: «إغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصفُ الوظائف الخمس في اللغة العربية خاصة دون أن يمس اقتراضُ هذه التحليلات والمفاهيم بالمبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي»[9].

وثانيهما وصفُ العربية بتطبيق مفاهيم النحو الوظيفي وتحليلاته على هذه اللغة، كما يظهر من مختلف القضايا اللغوية التي درسها

---

(7) انظر مثلاً كتابه «البيان في روائع القرآن»، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة 2000.

(8) انظر أطروحته «تأملات في نظرية المعنى في الفكر العربي القديم» التي دافع عنها باللغة الفرنسية ونشرت ضمن منشورات كلية الآداب، الرباط 1982

(9) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء 1985.

الدكتور المتوكل في العربية، حيث تكون معالجتها على الدوام كما يقول: «في إطار نظري واحد إطار النحو الوظيفي»[10].

وتظهر ثنائية التغليب والتغييب واضحةً في عبارة المتوكل؛ فمتى إذا وقع تعارض بين النحو الوظيفي بنيةً ومفاهيمَ وواقع اللغة العربية قواعد ووصفاً تعيَّن تغليبُ الأول بالمحافظة على بنيته الداخلية، وتغييب الثاني بصرف النظر عن مستلزماته التنظيرية. إذن مبدأ التوفيق المعرفي بين الفكرين العربي القديم والغربي الحديث في مجال الدراسات النحوية لا يعني سوى الانخراط الكلي في أحد التيارين الحداثي أو التراثي مع إظهار المشاركة والاهتمام بالآخر. ومن ثمة لم يكن هذا المبدأ ليروق لغويين مغاربة آخرين؛ وهم الذين يلتزمون بأصالة النموذج[11]، ويتمسكون بالفصل التام بين تراث العربية واللسانيات العربية بحيث يكون الاشتغال بأحدهما مانعاً من الانشغال بالآخر. ومعهم بلغ التغريبُ النحويُّ الذروةَ حين أصروا إصراراً على قطع صلتهم بتراث العربية نهائياً واندماجهم في اللسانيات الغربية اندماجاً كلياً، كما يظهر من قول أحدهم «اللساني لا يقول كلاماً معاداً أو مكروراً حتى ولو حسب أن كل القول في اللغة قد توقف، وكل شيء موجود عند السلف ممن واراهم التراب. العلم في المقابر، واللغة أيضاً لا توجد إلا

---

(10) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء 1986.

(11) في موضوع الأصالة يقول الدكتور عبد القادر الفاسي في معرض الرد على الآخذين بمبدأ التوفيق: «إن إمكان اتصال النماذج وتداخلها يفرض في نفس الوقت بضرورة الابتعاد عن النماذج المتحولة... المقولة التي تأخذ من كل نموذج بطرف؛ فهي وظيفية وصورية ومركبية وعلاقية ودلالية وغربية وحديثة وتراثية»، المعجم العربي، ص 6، توبقال الدار البيضاء 1985. راجع موقفنا من مبدأ التوفيق في مبحث «شروط إسهام الثقافة الإسلامية في بناء حضارة إنسانية»، في كتابنا لسان حضارة القرآن.

هناك... نحن نجهل والموتى يعلمون إنه لعالم مظلم، ولحسن الحظ أن العوالم تتعدد. إننا لا ننخرط ضمن ذلك العالم»[12].

الانسلاخ من الفكر العربي الموروث من أجل الانخراط في الفكر الغربي المعوث اختيارٌ ممكنٌ، وقد لا يحتاج صاحبُه أن يتكلّفَ مثلَ هذه التعبيرات العجيبة وإلا وجب في حقّ كل عالِمٍ مات أن ينقلب جاهلاً، سواء هيوم، وأينشتاين، وكاليلي، وأقليدس، ورواسل، وديكارت، وغيرهم ممن في مقابر أوروبا وأمريكا كلهم جاهلون لأن العلم مقصورٌ على أصحابه ما داموا أحياءً. ولا أحد مهما طاش عقلُه يجرؤ أن يُخرج من التاريخ ركاماً ضخماً من الإنتاج الثقافي لآلاف من المفكرين خلال قرونٍ عديدة وعلّته العجيبة أنهم ليسوا من الأحياء. والواقع أن عيب أولئك المفكرين الكبار كامنٌ في كونهم خلفوا فكراً أضخم بكثير من القدرة الاستيعابية لعقول ضيِّقة.

بدأ التحولُ في علم اللغة بهذه الدرجة الحادة بإدخال باحثين مغاربة للسانيات الغربية إلى الجامعة المغربية في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي[13]. وهم يستندون إلى اعتقادهم الراسخ

(12) الدكتور عبد القادر الفاسي، البناء الموازي، توبقال، الدار البيضاء 1990.

(13) في الموضوع قال الدكتور أحمد المتوكل: «إنني ممن كتب لهم أن يدرسوا بعض اللسانيات في المغرب وإدخال هذا العلم إلى الجامعات المغربية كمادة من مواد التدريس. فقد كنت أول من أدخل اللسانيات إلى القسم الفرنسي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط وكان ذلك أواخر الستينات. . وقد قمت إلى جانب هذا بدور التعريف بمجموعة من النماذج اللغوية المؤسسة تداولياً والمؤسسة دلالياً طيلة تدريسي بشعبة اللغة العربية وأخالها إلى جانب زملاء مغاربة كان لهم السبق بالتعريف بنماذج لغوية أخرى وتمريرها كمادة من المواد المدروسة في الشعبة»، الملحق الثقافي لجريدة الميثاق الوطني، بتاريخ 11/10 أبريل 1988. وفي نفس السياق ذكر الدكتور الفاسي الفهري: «حين عدت إلى المغرب في أواخر 1971 لم أجد أحداً يهتم بالنحو التوليدي ولا بالنحو الوظيفي ولا التيارات التفريعية إلخ وكل ما سمعته عن اللسانيات هو كلام عن مارتيني وكريماس»، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، ضمن مجلة تكامل المعرفة، العدد 9 لعام 1984.

بأن اللسانيات العربية الحديثةَ قد نجحت حيث فشلَ الفكرُ اللغوي العربي القديم، ولإقرار هذا التحول الفكري سعياً وراء تعميمه أصبح التقابل بين اللسانيات العربية واللغويات العربية من المقدمات الأولية في البحث العلمي لأهل التعريب من اللغويين المغاربة، كما صار الاستدلال على وُرود النماذج العربية وتَبوّ تراث العربية تقليداً أكاديمياً في إعداد الرسائل الجامعية. ودفعاً لوَهْمِ التَّقوُّلِ نكتفي فيما يلي بسوْقِ رُؤاهم التي تؤسِّس فكرَ التعريب اللغوي كما توضحها التقابلاتُ الموالية:

1. إذا اجتمع تراثي وحداثي قُدِّم الأخيرُ وأُهمِل الأولُ؛ لأن التراثي «استمر يرتل قواعد النحو العربي وخاصة ما وضع منها في عصور الجمود اللغوي متعامياً متصامّاً عما يكتب أو يقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث»(14). بينما الحداثي رحل إلى الغرب وأخذ العلم عن أهله مشافهة فأبدع وجدَّد، كما يُستفاد من قول أحدهم: «جل اللسانيين العرب لم يأتوا بالجديد المطلوب إلا مَن درس منهم في الغرب واشتغل باللهجات. فأولى العقبات في وجه التجديد في الدرس اللساني العربي، كانت من جهة، الاشتغال باللغة العربية الفصيحة، ومن جهة أخرى، عدم الاهتمام الكافي بالبحث في اللهجات»(15). وبتعبير آخر لا يتطور الدرس اللساني العربي واللغويون العرب لم يرحلوا إلى الغرب ولم يتخلوا عن دراسة عربية القرآن الكريم والحديث الشريف والأدب العربي الرفيع.

---

(14) الدكتور أحمد المتوكل، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، ص 91–101، ضمن مجلة كلية الآداب الرباط.

(15) الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، ص ص 9–23، ضمن مجلة تكامل المعرفة، العدد 9، واللسانيات واللغة العربية، ص 51.

2. إذا اجتمعت اللغة العربية وغيرها من فصيلتها أو لغات الغرب وجب إهمالُ العربية لأنها في التصوّرِ العلميّ للحداثي لغةٌ قديمةٌ مغايرةٌ للعربية الحديثة؛ أي «أن اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حالياً»[16]، ولأن العربية خليط لغوي وجهاز فاسد يجب إصلاحه، كما قيل وأعيد: «وليست أهمية إصلاح نظام اللغة بحاجة إلى مزيد من البرهان»[17]، ولأنها لغة هامشية، في مقابل لغات الغرب المركزية، واللغات الهامشية كالعربية لا «يمكن أن تعيرها النظريةُ اللسانية كبير اهتمام باعتبار أن تقويم النظريات والحكم عليها يقتضي التفريق بين ما هو جوهري أو سوري، وبين ما هو هامشي»[18]. ولم يكن في الحسبان أن علم اللسان تُمليه عنصريةٌ لغوية من هذا القبيل.

3. إذا تعارض نحوُ سيبويه ونحوٌ لسانيٌّ غربي عند وصف ظاهرة لغوية من العربية وجب إهمالُ تحليل سيبويه وإن كان صواباً يُصادف حقّاً في لغته، لأن معطيات النحاة عموماً في نظر الحداثي «ناقصة، ورائفة، ومصطنعة، ومكذوبة، والأخطر منها ما تولد عن تعميمات لا دليل على ثبوتها»[19]، بل «إن الآلة الواصفة الموجودة

---

(16) الدكتور عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص 52، ولترسيخ هذه الفكرة العامية ركز كثيرا على القول بتعايش نسقين اثنين للغة العربية؛ الأول قديم وهو الذي وصفه سيبويه، والآخر حديث، ووصفُه لا يحتاج إلى نحو القدماء، وإلا أدى ذلك كما قال «إلى خلط بين نسقين مختلفين» نفسه، ص 60.

(17) الفاسي الفهري، البحث العلمي والبنية اللسانية، جريدة الاتحاد الاشتراكي ليوم 28 مايو 2000.

(18) الفاسي الفهري، الربط الإحالي، التطابق وعطية اللغات، مقال ضمن تكامل المعرفة، ص 121-143.

(19) للوقوف على المزيد من تلك النعوت التنقيصية المجردة من دليل صدقها راجع الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 54 وفي أعماله الأخرى المحال عليها هنا.

عند القدماء ليس لها أيُّ امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»[20]، وبما أن العربية التي وصفوها لغةٌ قديمة إذن «لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة»[21]، بل يعتقد بكل إصرار أن «التراث في كثير من الأحيان عائق للنهضة»[22]، وأن الدعوة إليه «كانت ومازالت عائقاً للتطور وللتصوُّر ولحل مشاكل اللغة العربية»[23]. بينما لسانيات العرب في تقدير هذا الحداثي على العكس من ذلك تماماً، «فالنماذج الغربية أثبتت كفايتها»[24]، ولذلك لا يُجوِّز لأحد أن يُشكِّك في القيمة العلمية لهذه النماذج ولا في جدواها المنهجية، ومن ثمة إذا ظهر واحدٌ من العرب حاجةً إلى إقامة نظرية لسانية جديدة تتوقّع ما يُناسب أنماطَ اللغات، ويُؤخذ في بنائها بخصائص العربية وغيرها من اللغات وجب رَمْيُه بالشعوذة ونَعْتُ كلامه بالهَـرْطِ الخارج عن الخطاب العلمي[25]. وليس هناك دليل أقوى من هذا على عجز في العقول وصغر في النفوس وركونٍ إلى التقليد الذي يُكسب شهرة محلية أو يُخوِّلُ منصباً إدارياً.

4. إذا نَقَضَ واقعُ اللغة العربية القواعدَ التي يتوقّعها نموذجٌ نحويٌّ بُنِيَ اعتماداً على لغة غربية وجب تكييف نسق العربية حتى يُطابق

---

(20) نفسه، ص 61.

(21) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 52. أو ص 16 من مجلة تكامل المعرفة العدد 9.

(22) نظر تعقيبات الفاسي الفهري، في ص 94 من كتاب المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، توبقال، الدار البيضاء، 1986.

(23) نفسه.

(24) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 56.

(25) للمزيد من نعوت استكبار لسانيات العرب واستصغار تراث العرب، راجع ص 57 من المصدر السابق.

توقّعات النموذج، وإلا كانت لغةً شاذّةً غيرَ طبيعيةٍ في نظر الحداثي، لأن «النظريات التي بلغت درجة من العمق التفسيري في مجال محدود يجب ألاّ تُنحَّى بمجرّد تقديم الحجة على أنها تتعارض مع التجربة، كما تظهر في الإحساس العادي، ويجب أن يتوفّر الاستعداد عند الباحثين لاحتمال أن تظل بعض الظواهر بدون تفسير، والتسامح في وجود بعض الحجج المضادة. خصوصاً وأن اللسانيين لا يعرفون أي نوع من الحجج وارد بالنسبة للنظرية»[26].

وبعبارة أخرى إذا جاء حداثيٌّ بنظرية لسانية من الغرب فليس لأحد من اللسانيين العرب أن يرفضها وإن ثبت بالتجربة أن الآلة الواصفة المستوردة لا تصلُح لوصف اللغة العربية، وتأكّد بالحجة أنها عاجزة عن إيجاد المفسِّر العلّي للكثير من الظواهر اللغوية الموصوفة بها. فأولى له أن يشك في علمه الثابت بمنهج تجريبي من الشك في البناء المنطقي للنظرية، وأجدر به أن يُروِّضَ عقلهَ على التسامح الفكري وقد أفلح في تخليق نفسه بالتسامح الحضاري. وباختصار شديد ليس لأيِّ لساني عربي أن يتوقَّف عن استخدام نظرية النحو التوليدي التحويلي لوصف لغته العربية وإن كَشَفَ الاختبارُ المراسي عن تنامي القصور في هذا النموذج وعن فشله المحقق لحلّ تناقضاته مع وقائع اللغات.

2.2. إسقاطات وهمية

إسقاط اختلالات النحو التقليدي الغربي على النحو العربي القديم مظهرٌ آخر للتغريب اللغوي، إذ كلما لاحظ لسانيو الغرب في تراثهم اللغوي نقيصةً إلا وأسقطها أتباعُهم العربُ على تراث العربية.

---

(26)د. الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 26.

فقد أطلق الغربُ وصفَ «النحو التقليدي» على فكر لغوي امتد من فلاسفة اليونان بدءاً من القرن الخامس قبل الميلاد إلى علماء العصر الوسيط في أوروبا؛ وتميز بنشوئه في حضن الفلسفة اليونانية واستمراره مختلطاً بها غير مستقل عنها[27]. وقد سبق أن كشفنا في الفصل الأول عن إسقاطات غير متبصِّرة لكثير من مقولات النحو التقليدي الغربي على النحوي العربي. ولن نعود إليها مجدداً.

3.2. حوافز لسانية

بإلقاء نظرة على مجمل المصنفات المنشورة في علم اللغة لأصحابها المشتغلين في الجامعات المغربية باللسانيات بحثاً وتدريساً يمكن طرح هنا مع شيء من التوسع ملاحظتين اثنتين سبقت الإشارة إليهما:

أولاهما تخص انحصارَ التأليف على قلته في اللسانيات الغربية تعريفاً بها أو تطبيقاً لها في وصف ظواهر لغوية في إطار أحد نماذجها. بينما التأليفُ في اللغويات التراثية قد توقَّف أو كاد بحلول البحث الجامعي الخاضع لضوابط أكاديمية محلَّ الاجتهادات الشخصية. إذ لم يعُد مقبولاً أكاديمياً إعادةُ أفكار المتقدمين في اللغة وتحاليلهم ولو باصطلاحات جديدة.

أخراهما تُبيِّن عن توجُّه عامٍّ إلى تأسيس تيارات لسانية داخل الجامعات المغربية من لدن الأساتذة الباحثين العائدين بنظريات لغوية في حقائبهم من الجامعات الغربية؛ منهم المنتصرُ للنزعة الوظيفية التي تأسست على يد ياكوبْسُونْ وأندري مارتيني. ويتميز هؤلاء باتخاذ اللهجات المحلية موضوعات لتطبيق المنهج الوظيفي كما أرسته المدرسة

(27) انظر الفصل الأول من كتاب لاينس اللسانيات العامة
Larousse, Paris, 1970. John Lyons, Linguistique général,

اللسانية الفرنسية. وغالباً ما يقع التركيز في الدراسات اللسانية على المستوى الصوتي للهجة المحلية، فأقسام الكلم وتفريعات كل قسم، فمسوحات الجملة ومزحلقاتها، وقضايا لغوية أخرى، مع تفاوتٍ في الاهتمام بعلاقة التأثير المتبادل بين العربية وغيرها من اللهجات أو اللغات المستعملة في المغرب. وقد لا تخلو جامعة مغربية من اختصاصيين باحثين وظيفيين ممن تكونوا في الجامعات الفرنسية أو المغربية على أيدي هؤلاء.

إلى جانب الاتجاه الوظيفي في البحث اللساني أخذت نظرية النحو التوليدي التحويلي تستقرُّ في كلية الآداب في الرباط في أوائل السبعينات من القرن الماضي[28]، وقد ساعد على انتشارها السريع إحداثُ وزارة التعليم العالي في الثمانينات من القرن العشرين لنظام تكوين المكونين من أجل إعداد أطر التدريس في الجامعات المستحدثة في مختلف الأقاليم المغربية. فلم يمضِ أكثرُ من عقدين على دخول نظرية شومسكي إلى الجامعة المغربية حتى أصبحت حضناً لعدد كبير من الأساتذة الجامعيين المختصين في تعليمها تدريساً والتعريف بنماذجها كتابةً، وفي تطبيق مفاهيمها على تركيب اللغة العربية ومعجمها وَصْفاً وتفسيراً.

وبفضل الشهرة الإعلامية المحلية للنحو التوليدي التحويلي وشهرة صاحبه السياسية استطاعت هذه النظرية أن تحظى باهتمام عامة المثقفين المشتغلين بغير البحث اللغوي، ولشدَّة حماسة بعضهم واندفاعهم غير المتبصِّر أدرجوا مفاهيمَ منها في المنهاج الموجَّه إلى التلاميذ في التعليم الثانوي والحال أن هذه النظرية لم تستقر بعدُ على نموذج ولم تثبت على

---

(28) في معرض الاعتزاز يقول عبد القادر الفاسي الذي يُعتبر المعلم الأول في المغرب لنظرية النحو التوليدي التحويلي التي وضعها شومسكي «وحين عدت إلى المغرب في أواخر 1971 لم أجد أحداً يهتم بالنحو التوليدي ولا بالنحو الوظيفي ولا التيارات التداولية... إلخ وكل ما سمعته عن اللسانيات هو كلام عن مارتيني وكريماس» سبقت الإشارة إلى مصدره.

صيغة في كتابين متواليين؛ بدْءاً من نموذج 1957 وانتهاءً بنموذج 1995.

ومن عقائد شومسكي والمطبقين لنموذجه أن البحث اللغوي المحَصَر في غمر إطارِ نظريته لا يدخلُ في البحث العلمي المنتج لليقين الرياضي، بل كل ما يقع في اللسانيات خارج نظريته لا يعنيه، ولا يهمه أمرٌ ما قد يأتي به غيرُه إذا لم يدعم بوجه من الوجوه نظرية النحو التوليدي التحويلي، إذ كل ما يقال خارج هذا النحو فهو ليس من علم اللغة في نظره، وليس أهلاً لأن يُقارن بنحوه. فمبدأ البساطة مثلاً معيارٌ للمفاضلة بين التحاليل المنجزة داخل نظريته ليس إلا. بل جميع معايير التقييم التي وضعها شومسكي تخص نظريته ولا تتجاوزها لتعتبر إمكان أن تقوم نظريةٌ لسانية. وكل من وقف على القسم الأول من كتاب شومسكي «أوجه النظرية التركيبية»[29] سيهتدي لا محالة إلى أن معايير تقييم النظريات التي يضعها العُلوميون عادةً للمفاضلة بين النظريات المتنافسة[30] توجد في الكتاب المذكور محصورة في مختلف الأفكار والتحاليل التي يُنجزها المتعاونون مع شومسكي في إطار نظريته.

من حق الباحث أن يكون معجباً بنظريةٍ دون غيرها، لكن أنْ يتعصّب لها كأنها من بنات أفكاره ليس من شيم طالب الحق حيث كان، خاصةً إذا بلغ التعصُّب الفكري درجةَ التمذهُب الاختياري المفضي إلى الإنكار المبدئي لإمكان أن تقوم نظريةٌ أخرى منافسة، فالاكتفاء على النظرية المختارة لأن الصواب لا يمكن أن يكون في غيرها. وقد يفقد التمسُّكُ بنظرية كلَّ مبرراتِه العلمية إذا أخذ بناءُ

(29) انظر: N. Chomsky (1965), Aspects de la théorie syntaxique.

(30) انظر: K. Poppert (1959), La logique de la découverte scientifique, Payot, Paris, 1978.

النظرية المختارة يتصدّع من جراء تصاعُد قوادحها، واتِّساع خطبها، حتى استنفد صاحبُها جميعَ إمكانات خيّرها فاستبدلَ بها نشاطاً فكرياً أكثرَ رواجاً منها. ولسنا في حاجة إلى التذكير بالوضعية المتأزمة لنظرية النحو التوليدي التحويلي، وبانقلاب صاحبِها حالياً إلى خبير في قضايا الفكر السياسي.

ومع الاتجاهين السابقين أخذت نظرية النحو الوظيفي التي وضعها سيمون ديك الهولاندي تنتشر في الجامعات المغربية على يد الدكتور أحمد المتوكل منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، ورواجها بين المثقفين المغاربة لا يقل عن غيرها وإن كان واضعها أقلَّ شهرةً من غيره. ويرجع الفضل في ذلك إلى أخذها بالبعدين الدلالي والتداولي في تفسير الخصائص التعبيرية للجملة أو الخطاب، وإلى احتضانها لكثير من التوجهات اللسانية المؤسسة تداولياً.

ونظرية النحو الوظيفي، وإن انسلّت من نظرية شومسكي اللسانية، إلا أن تجاور المطبِّقين للنظريتين في وصف العربية أو غيرها من اللغات مقطوع، فكلا الفريقين يستعمل لغة اصطلاحية خاصة أو تكاد تكون خاصة، ويُقدِّم للعربية وصفاً بنيوياً مغايراً لما يُقدِّمه النموذجُ. ويبدو له ما بيده مُغنٍ عمّا بأيدي الآخرين من النماذج المعتبرة في تقديره قاصرة.

وما سرد من النزعات اللسانية وغيرُها مما لم يذكر لقلة المشتغلين به يُعايش في الجامعات المغربية درساً في اللغويات التراثية، وكل واحد من هذه التيارات اللسانية لا يُقرُّ للآخر بالكفاية، ويُسند إلى اللغة العربية موضوعِ الدراسة وصفاً بنيوياً متميزاً ومغايراً على العموم لأوصاف باقي التيارات الأخرى. لو استوصفنا الباحثين في اللغة

سنطبّقين لمختلف النماذج النحوية على العربية عن أبسط تركيب من قبيل «اللهُ ربُّنا» لجاء كل فريق بجواب خاص به[31]، ولا يرى صواباً في معالجة غيره.

لاحظ البيانيون من نحاة العربية القدماء أن للجملة في هذه اللغة بنيتين؛ إحداهما اسمية تتميّز بخلوّها من الزمان لتجرّد الاسمين المتراكبين فيها منه، كما في الجملة السابقة ونحوها «النارُ محرقةٌ»، و«الثلجُ باردٌ»، والأخرى فعلية وهي المرتبطةُ بزمان فعلها المدلولِ عليه بصيغته الصرفية في مثل «ذاقَها» أو بها مع أدوات النفي والتزمين «لا يعرفُ»، و«لن يعرفَها»، كما في العبارة «لا يعرف الأحزانَ من ذاقها ولن يعرفها»[32].

ومن أولئك البيانيين فخر الدين الرازي كما يظهر بوضوح من قوله: «الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها فإذا قلت «زيد منطلق» لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد. وأما الفعلُ فله دلالةٌ على الحقيقة وزمانها، فإذا قلت «انطلق زيدٌ» أفاد الانطلاق في زمان معين لزيد، وكل ما كان زمانياً فهو متغيّرٌ، والتغيرُ مشعرٌ بالتجدد، فإذاً الإخبارُ بالفعل يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت في التجدد، والاسم لا يقتضي ذلك»[33].

---

(31)قارن بين تحليل الفاسي الفهري للجمل الرابطية الذي أنجزه في إطار النحو التوليدي التحويلي ضمن كتابه اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الأول، ص 133، والكتاب الثاني، ص 44، وبين وصف أحمد المتوكل للجملة الرابطية في النحو الوظيفي، ضمن كتابه من قضايا الرابط في اللغة العربية، ووصف أيٍّ من التراثيين كما في باب الابتداء من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي.

(32)انظر باب نفي الفعل في كتاب سيبويه، الجزء الأول، ص 460.

(33)فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 40. انظر أيضاً الجرجاني حيث يتحدث عن جهة الجملة في كتابه أسرار البلاغة، وخاصة في موضوع المجاز العقلي. والزملكاني في ص 140 من كتابه البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن.

ومع ثبوت هذا الفرق البنيوي والدلالي في وصف القدماء للعربية وفي معطياتها المشاهدة على ما يكون للجملة من جهة رمية في نحو (مَرِضَ الضيفُ، والضيف مريض) نجد اللسانيين العرب المسترشدين بالنماذج الغربية في وصفهم للعربية يحكمون بعدم ورود كلّ ذلك. بل يمستون هذه اللغة بكونها غيرَ طبيعية في نظرهم إذا احتملت تَبَكُّم البنيتين. وهو ما يظهر بصريح العبارة من قول أحدهم «من الممكن أن نتصور أن العربية لها قاعدتان مقوليتان مختلفتان؛ واحدة ترسم الجملة الاسمية والأخرى ترسم الجملة الفعلية... إلا أن نظرية القواعد المقولية التي نحتاج إليها لا بد أن تضع مثل هذه القواعد من بين القواعد غير الطبيعية وغير المرغوب فيها، ونحن نرفض مثل هذه القاعدة في إطار استراتيجية البحث التي تبنيناها»[34].

في جامعاتنا رفضٌ للغير متبادلٌ من جرّاء التقليد الثقافي المفضي إلى التعصب الفكري، ووصفٌ للعربية متناقضٌ بسبب التطبيق غير المتبصر لمختلف النماذج اللسانية بغض النظر عن مواطن منشأتها، ومنطلقات أصحابها، ومن غير التثبت العلمي من صحة مزاعمها وصدق توقعاتها. هذه الفوضى الثقافية الملموسة في حقل الدراسات اللغوية لا تخدم بدءاً ناصحاً كالمغرب، والفوضى في كل مجال جالبةٌ للمفاسد لا غير، أولها عدمُ استقرار اللغة على وصف واحد، ثانيها انقلاب المعالجة العلمية إلى ممارسة حزبية، فيكون تأسيس الشيعة اللسانية، والترويج الدعائي لجلب أنظار ذوي القرار وكسب الأنصار من عامة المتعلمين. ثالثها ترسيخ عادة التقليد في البحث الأكاديمي، فلا غرابة أن تتكرر الدعوات إلى تقليد السلف أو الغرب والوقوف عند ترديد أفكار هؤلاء أو أولئك، وكأن الجامعة في الأقطار العربية لم تُنشأ إلا لجلب الأفكار من الشرق

---

(34)د. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 134.

أو الغـــرب والتـــرويج لها محلياً أو إقليمياً إن وجدت للاحتمال الأخير سبيلاً.

لا يمكـــن لـــشعب أن يثبت وجودَه متغنياً بحضارته الماضية مهما عظمـــت، ولا بترديد أفكار أقرانه المعاصرين مهما ارتقى في الإحاطة بعلمهم. إن اللساني التقليدي سواءً كان تراثياً أو حداثياً لا يعدو إنتاجُه الـــثقافي أن يكون صدىً يُحجب فكرَ عربـــي قديم أو غربـــي حديث إذا أنقبهما. ومَن كان علمُه صدىً لفكر غيره لا يكون أهلاً للانخراط في أي مـــبادرة وطنية للتنمية البشرية؛ لأن منتهى عمله أن يُكوِّنَ جوْقاً من المردِّدين لأصوات مستحمة.

مـــن الصعب أن يُنكر أحدٌ أنّ موقعَ الأمة يتحدَّدُ في سُلَّم الرُّقيّ بمقـــدار إسهام أبنائها في صياغة الحضارة المعاصرة لكل جيل، وأنَّ كلَّ شعب لا يُضيف لَبِنةً في بناء عالم اليوم فهو غير مشاركٍ في كتابة تاريخ الكبار، وأنه يعيش مستعطفاً يُعيِّر النفس ويُمنّيها.

وفي بدايـــة القـــرن الحـــالي بدأ بعضُ الأساتذة الباحثين يَشقُّون للجامعـــة المغـــربية آفاقاً جديدةً؛ قاعدتُها رفعُ التحدي العلمي العالمي، وغايتُها تغليب الإبداعي الثقافي على التوقُّف عند رواية المعرفة عن الغير والعمـــل علـــى نشرها بين المواطنين، وفضيلتُها كامنةٌ في التخلُّص من شعور الباحث العربـــي عموماً والمغربـــي خاصّةً بالنقص المحتمل تجاه الآخرين، وإعادة الثقة إلى النفوس، وبناء العقل بمناهج التفكير الحديث لإنتاج المعرفة والإبداع فيها.

3. نشوء مدرسة لسانية في المغرب

مـــن يتتبَّع حركة تأليف الجامعيين في المغرب سيلاحظ في أعمال بعـــضهم العلمـــية تحوّلاً خافتاً؛ لكنه يُخرجهم من سيطرة الاتباع إلى

فسحة المشروع في الإبداع. وقد سبق[35] أن قدَّمنا نموذجاً يؤسِّس لانطلاقة علمية جديدة متمثِّلة في إقامة نظرية اللسانيات النسبية كبديل لنظرية اللسانيات الكلية التي أسسها شومسكي في الخمسينيات من القرن الماضي، وغيرها من النماذج النحوية التي ظهرت بعده.

ولتكون نظريةٌ بديلاً لأخرى يلزم، كما سبق أن شرطنا، أن تكون النظرية المستحدثة موسسةً على محور استبدالي مغاير تماماً لأساس النظرية المتجاوزة. وفي هذا المستوى وجدنا شومسكي يُؤسِّس نظريتَه اللسانيةَ على «فرضية طَبْعِيَّة» تُسلِّم بوجود مبادئ لسانية مرقونة في خلايا عضوٍ دهنيٍّ يُسميه الملكَة اللغوية، وهذه المبادئ عبارة عن معارفَ طَبْعِيَّة مسروجة خِلْقةً في تلك الملكة، فهي إذنْ لا تُتعلَّم ولا تُكتسب، وإنما تنتقل من الخلف إلى السلف بموروثات بيولوجية. وهذه المبادئ ذات طبيعة صورية وليست مادية، وهي مستقلةٌ عن الدلالة والتداول لكونها صورية، وهي أيضاً كليةٌ لأنها طَبْعِيَّةٌ. ويلزم عن هذا الطرح أن القواعد الخاصة باللغات البشرية محكومةٌ بمبادئ لسانية واحدة.

وفي المقابل نجد نظرية اللسانيات النسبية المقامة في المغرب أخيراً على أنقاض نظرية النحو الكلي قد تأسست على «فرضية كسبية»، وهي تُسلِّم بوجود مبادئ لسانية نمطية منضبطة بمبدأ الثالث المرفوع، إلى جانب مبادئ دلالية وتداولية كلية، وجميعها مُقتنصٌ مباشرةً من بنية العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي أو مكتسبةٌ من المقتنص بقواعد البرهان الرياضي. ويترتَّب عن الفرضية الكسبية أن القواعد الخاصة باللغات البشرية محكومة بنمطين من المبادئ اللسانية.

---

(35)انظر محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية ج1 أفول اللسانيات الكلية، و ج2 اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية. دار الأمان، الرباط، 2000.

وإذا عدنا إلى إشكال الرتبة لأعرضه في اللغات البشرية يتعيّن على صاحب اللسانيات الكلية أن يفترض أنّ لكل لغة بشرية رتبةً أصلية، بمعنى أن يُقرّ تركيبُها الشجري واحداً من التراتيب المحتملة ويسمح بغيره ويمنع الباقي. وعلى الآخذ بنظرية اللسانيات النسبية أن يُنمِّط تنميطاً خاضعاً لمبدأ الثالث المرفوع، وحينئذٍ يصحُّ منه أن يقول: كل لغة أخذت بوسيط الرتبة المحفوظة كالفرنسية والأنجليزية وجبت لها رتبة أصلية، فيوصِّل تركيبُها الشجري احتمالاً ويسمح بآخر ويمنع الباقي. وكل لغة أخذت بوسيط العلامة المحمولة كالعربية واليابانية وجبت لها رتبةٌ حُرّة، فيسمح تركيبُها التوليدي بكل التراتيب الممكنة ولا يمنع ترتيباً.

ويظهر من المثال التوضيحي أن شرط التجاوز قد تحقق حين احتفظت نظريةُ اللسانيات النسبية بما في اللسانيات الكلية من صواب فضلاً عن حلّها بمبدأ التنميط لمشاكل لغوية لم ينفع في حلّها مبدأ التعميم في النظرية المتجاوزة. وكذلك لو استشكلنا المطابقة لوجدناها غنيةً في نمط العربية ونحوها الإيطالية، وكل لغات هذا النمط قد لا يمثل في جملها الفاعلُ في صورة ظاهر أو ضمير لنيابة علامة المطابقة عنهما، لأنه متى قدروا على العلامة لم يأتوا بالضمير أو الظاهر بغير موجب تركيبي أو تداولي. وإذا خلت لغةٌ من سق المطابقة كما في الأنجليزية فالفاعل واجب المثول في صورة مركب اسمي ظاهر أو ضمير. وعندئذٍ لا حاجة إلى القاعدة الكلية: «ج ← م س - صرف - م ف» ولا إلى برنامج النموذج الشاعر لحل الأزمة التي تتخبّط فيه نظريةُ شومسكي اللسانية.

يعكس اتخاذ المفهوم من «الدور الدلالي» موضوعاً للتأمل والعناية إثباتُ استقلال التركيب عن الدلالة والتداول أو تعلّقه بهما. إن

التوليديين والوظيفيين يجمعون على إسناد دور المستفيد إلى المركب الاسمي «غيرَهم» في العبارة «من حرم قوماً المكارم أعطى غيرَهم الخلافةَ»، إلا أنه لا يحس من أحدهم أن يُسند نفس الدور الدلالي إلى المركبين الاسميين (قوماً، وغيرَهم)، بدعوى وقوعهما في سياق تركيبي واحد، فكانت لهما نفس الخصائص البنيوية. والمانعُ من إسناد نفس الدور الدلالي اختلافُ الدلالة المعجمية للفعلين «حرَمَ» و«أعطى» المنتميين إلى نفس المقولة، والواقعين دلالياً على طرَفَيْ النقيض. ولا يمكن لنظرية لسانية أن تنجح في وصف اللغات البشرية إذا تأسَّست على مبدأ الصورية المولِّد لمشاكل لغوية مغلوطة.

بتأسيس اللسانيات النسبية للدلالة وتنميطها لمختلف الأنساق كالمطابقة تستطيع هذه النظريةُ أن تتوقع لكلا النمطين اللغويين القواعدَ الخاصَّةَ به، فتحفظَ للغات البشرية نمطيتَها، وتُجنِّب نفسَها الوقوعَ في التعميمات البائنة التي جاءت بها لسانياتُ شومسكي الكليةُ، كما يتبيَّن بالاختبار المراسي لكلية «شرط السوج المعين» وطَبْعِيَّتِه وصوريَّته.

ومن المعلوم لدى الجميع أن شومسكي لم يفتر عن ترديد مبدأ التعميم الذي يُفيد: إن ما يصحُّ في الأنجليزية يحتمل أن يكون كلياً يستغرق جميع اللغات البشرية، وأنه من دراسة حالة المركب «each other» واستعمالاته الخاصة باللغة الأنجليزية[36] استخلص قيداً عاماً سماه «شرط السَّوْج المعيَّن»، وعرَّفه بما يفيد قوله في العبارة التالية:

---

(36) من الأمثلة المستشهد بها على استعمال المركب المذكور أعلاه سوق العبارة التالية: (01)

(01). They promised to their wives to visit each other.

(1). يمتنع ربط المركب س الموجود داخل المركب ج بغيره الواقع خارج ج إذا كان ح يحتوي على مَوْجٍ مغاير للمركب س[37].

وقد اعتبر شومسكي هذا الشرط طبيعياً لانتمائه إلى الملكة اللغوية أي الإرث البيولوجي، وصورياً لاستقلاله عن الدلالة وعن أيّ نسق معرفيٍّ غيرِ التركيب، وعاماً لكونه يُقيِّدُ أنحاءَ كلِّ اللغات.

ويظهر في بادئ الرأي غيرِ المتعقب أن الشرط (1) المذكور أعلاه يصدق في جملة كبرى ناتجة عن إدماج جملتين صُغريين؛ الأولى رئيسية والثانية دامجة متكونة من المركب البعضي «each other» كما يظهر في المثال (01) في الفقرة (36) أعلاه. والشرط المذكورُ يصح في الأنجليزية ومثيلها من اللغات المتميزة بخلوِّ تركيبها من نسق المطابقة، ولا يصح في مثل العربية وإن بدا لأول وهلةٍ وارداً بالنسبة إلى العبارة (أ) الموالية:

(أ) وما خَصَمتُم عدواً دون صاحبه إلاّ ليهدرَ بعضُهم بعضاً.

إلا أن المانع الحقيقي لربط المركب الفاعل «بعضُهم» في الجملة بعد (إلاّ) بفاعل الجملة قبلها في العبارة (أ) هو اختلاف الشخص

---

(37) ينظر شومسكي، دراسات في الصورة والمعنى Chomsky (1977), Essais sur la forme et le sens. تجده يسوق أحكاماً مجرَّدةً من أيِّ دليل على صحتها. ومن ذلك تخفيه على إسناد «شرط الموْج المعيَّن «condition du sujet spécifié إلى النحو الكلي إذ قال: «يصعب من جديد قبول كونه نتيجة لتجربة أو تدريب مناسبين». وفي موضع آخر يضيف «يحتمل أن يقضي شخصٌ جل عمره أو كله من غير أن تعترضه معطيات واردةٌ بَلْهَ التدريبَ... يبدو إذن من العبث الدفاعُ عن كون التجربة توفر الأساس لهذه الأحكام»، و حيث يتحدث، في كتابه تأملات في اللغة ص 44، عن «مبدأ التعلق البنيوي» يعقب بما يفيد قوله: «يستعمل الطفل قاعدة متعلقة بالبنية ولا يحقق كأن يستعمل قاعدة مستقلة عنها. ومن العبث أن يُعزى ذلك إلى تشغله على استعمال تلك وإهمال هذه.. إذ يحتمل أن يقضي المرء جل عمره دون أن تعترضه وقائعُ حاسمة».

مــن المخاطــب إلى الغياب. ولو اتحد الشخص أو كان التطابق تاماً لــوجب ربــطُ فاعل الجملة الدامجة بفاعل الجملة الرئيسيه كما في العبــارة (ب). ويمتنع الربط بينهما مجدداً في التركيب (ج) لانتفاء التطابق.

(ب) هُنَّ واقفْنَ أزْواجَهُنَّ على زيارةِ بَعْضِهِنَّ بَعْضاً.

(ج) هُنَّ واقفْنَ أزْواجَهُنَّ على زيارةِ بَعْضِهِم بَعْضاً.

ويظهر أن الربط يمتنع أو يجب بمعيار دلالي صرف؛ بحيث تتدخَّل الدلالــة المعجمية لمثل الفعل (وَعَدَ) و(سَمَحَ) لمنع الربط بين الفاعلين؛ «هن» و«بعضهن» في العبارة (د)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفاعلَين (الــوزراءُ) و(أحدهم) في التركيب(هـ). كما تتدخَّلُ الدلالة المعجمية للفعلــين (نَــصَحَ) و(عاهَــدَ) لمنع الربط بين فاعلَيْ الجملتين الرئيسية والدامجة في العبارتين (و)، (ز).

(د) هن سمحن لبناتهن بمساعدة بعضهن بعضاً.

(هـ) وعد الوزراءُ رؤساءَهم بمعاونة أحدِهم الآخرَ.

(و) ينصح الأبناءُ آباءَهم بأن يتعايشوا.

(ز) عاهدَ الولاةُ سادتَهم ألاَّ يستعمرَ أحدُهم الآخرَ.

وتــدل صحّةُ التراكيب (أ – ز) في العربية ونحوها من اللغات البشرية المتميز تركيبُها بغنى المطابقة على أن هذا النسق دخلاً مباشراً في إقــرار مــا يجب أن يرتبط من مركبات الجمل المدمج بعضُها في بعــض، وأن ما سماه شومسكي بشرط النموذج المعين ليس طَبْعيَّاً ولا كلــياً أو صورياً خلافاً لما توهمه. وإنما هو شرط «كَسْــبيٌّ» لكونه مــستنبطاً مــن اللغــة الأنجليزية وقد يُستنبطُ غيرُه من غيرها، وثانياً «نَمَطِــيٌّ» لأنَّــه لا يصدق إلاَّ في اللغات التي تشارك الأنجليزية في خاصــية «غياب المطابقة»، وثالثاً «دلالي» لإسهام الدلالة المعجمية

لفعل الجملة الرئيسية[38] في تعيين المركبات التي يجب أن تترابط وأن تتطابق.

فواو الجماعة في الجملة الناجمة (بأن يتعايشوا) يعود على المركب الإضافي (آبائهم) الواقع في الجملة الرئيسية من التركيب (و)، كما يرتبط المركب الاسمي (أحدُهم) الفاعل في الجملة الناجمة من العبارة (ر) بالمركب الاسمي (الولاة) الفاعل في الجملة الرئيسية. ولا شيء يمكن أن يفسِّر ذلك سوى اختلاف الدلالة المعجمية لفعل الجملة الرئيسية.

ما لوحظ من قصورٍ في شرط السوج المعين وفي غير من المبادئ والقواعد النحوية جاءَه من اعتباره طَبْعياً وكلياً وصورياً في نظرية اللسانيات الكلية. ولتدارك هذا القصور تأسَّست نظريةُ اللسانيات النسبية على فرضية كسبية وعلى مبادئ لسانية نمطية، وأخرى دلالية وتداولية، وفي إطارها ينحل إشكالُ الربط بين الفاعلين في الجملة الكبرى على النحو التالي:

أولاً الانطلاق من أن في معجم اللغات البشرية طائفةً من الأفعال تتميَّز بانتقاء كل فعلٍ لموضوعين وبتطلُّبه إلى «مدخل فعلي»[39] ينتقي بدوره موضوعين آخرين فتنشأ الجملة الكبرى. وهذه الأفعال تنقسم من حيث دلالتها المعجمية إلى ثلاث فئات؛ فئة «الفعل المغاير»، وفئة «الفعل الموافق»، وفئة «الفعل المحايد».

---

(38) تكون الجملة رئيسية إذا كان أحد مكوناتها جملة، وعندئذ تكون هذه الأخيرة جملة دامجة أي داخلة في غيرها الرئيسية، من فعل دمج في بيته إذا دخله. ويمكن توضيح ذلك بمثال (خرج المريضُ وهو يشتم الطبيبَ) إذ تنحل هذه العبارة إلى جملة رئيسية(خرج المريضُ)، وجملة دامجة (وهو يشتم الطبيبَ).

(39) المدخل الفعلي يضم الفعلَ وما يقوم مقامه في التركيب، كالمصادر والأسماء الوصفية، للمزيد من الإيضاح انظر الأوراغي، الوسائط اللغوية.

الفعل المغاير يكوِّن الجملة الرئيسية، بدلالته المعجمية ينتقي فاعلاً ويستطلع إلى مدخل فعلي ينتقي للجملة التابعة فاعلاً مغايراً، من هذه الفئة نصح، وأوصى، وسمح، ولامَ.

- الفعل الموافق في الجملة الرئيسية ينتقي بدلالته المعجمية فاعلاً ويستطلع إلى مدخل فعلي ينتقي للجملة التابعة فاعلاً موافقاً لفاعل الجملة الرئيسية، من هذه الفئة وعد، وعاهد.
- الفعل المحايد في الجملة الرئيسية ينتقي بدلالته المعجمية فاعلاً ويستطلع إلى مدخل فعلي ينتقي للجملة التابعة فاعلاً محايداً، من هذه الفئة وافق.

ثانياً اللغات المتميز تركيبُها بغياب نسق المطابقة كالأنجليزية يكون لسمة الفصل دخلٌ مباشرٌ في رَبْطِ فاعلَيْ الجملة الكبرى أو منْعِه أو احتماله. وجملة الفعل المحايد ملتبسة في هذا النمط من اللغات لاحتمالها قراءتين.

ثالثاً اللغات المتميز تركيبُها بغنى نسق المطابقة كالعربية يكون لسمة الفصل دخلٌ مباشرٌ في إقامة الربط أو منعه أو احتماله، وتكون المطابقة لإقرار الربط أو إقرار المنع أو لرفع اللبس.

وإذا صحّ ما أوردناه بالاعتبار المراسي في معظم اللغات البشرية يتأكد تجاوز اللسانيات الكلية باللسانيات النسبية، إذ صارت توقعاتُ النظرية الأولى بعضاً مما تنبأ به النظريةُ الثانيةُ، فضلاً عن كون هذه الأخيرة تقدم وصفاً لما لم يكن في حسبان السابقة. إذ هنا يتبيّن أن جملةً من قبيل «لامَ الآباءُ بناتِهم على مساعدة بعضهم بعضاً» جملةٌ لاحنةٌ؛ لأن المطابقة في نمط العربية أقرت ربطَ الفاعلين «الآباءُ» و«بعضهم» في جملة كبرى تحتوي الجملة الرئيسية على فعل من فئة المغاير. ولا تسلم الجملةُ المعنيةُ إلا بإقرار للمطابقة لمنع الربط بين ذينك الفاعلين، كما في

مثل «لامَ الآباءُ بناتِهم على مساعدة بعضهن بعضاً». وبإقرار المطابقة للجمع في مثل «أنتم تعاهدون النسوةَ على ألاّ يحتقر بعضُهن بعضاً» يحمل مركب المصادرة، إذ تحتوي جملتُها الرئيسية على فعلٍ من فئة المواعيد. ولا تسلم من تحديد إلا بتغيير فئة الفعل «أنتم تحضّون النسوة على ألاّ يحتقر بعضهن بعضاً»، أو بإقرار المطابقة للربط: «أنتم تعاهدون النسوةَ على ألاّ يحتقر بعضُكم بعضاً».

ولا يظهر صوابُ نظرية اللسانيات النسبية في وصفها للعلاقة القائمة بين فاعلي الجملة الكبرى ووصفها لغيرها من الظواهر اللغوية الأخرى إلا بالاختبار المراسي لتوقعاتها السطحية في أغلب اللغات البشرية، وعندئذ يتأكد التجاوز عملياً لنظرية اللسانيات الكلية، ولكل ما بأيدي اللغويين حالياً من نماذج نحوية، ومنها نموذج سيبويه.

ولا بأس من نظرة مختصرة تظهر الفرق بين تناولَيْ النحو المدرسي و«النحو التوليفي»[40] لمثل الجمل التالية:

(ح). 1) هربَ اللصُّ، 2) هلَكَ القومُ، 3) يبيع التاجر ويشتري، 4) صديقُك يضرُّ ولا ينفع.

(ط). 5) اللصُّ هاربٌ، 6) الإنسان هالكٌ، 7) «صديقك ضارٌّ أو نافعٌ».

أولاً. جمل المجموعة (ح) فعلية وجمل المجموعة (ط) اسمية في النحو التوليفي، أما في النحو المدرسي فالفعلية الجمل (1-3) من المجموعة (ح). وباقي جمل المجموعتين اسمية.

---

(40) النحو التوليفي قسيم النحو التركيبي وهما النموذجان المتوقعان في إطار نظرية اللسانيات النسبية للنمطين اللغويين 1) اللغات التوليفية كالعربية واليابانية والكورية واللاتينية والفارسية، و2) اللغات التشجرية كالأنجليزية والفرنسية ونحوهما. للمزيد من التفصيل راجع الجزء الثاني من كتاب الأوزاعي، الوسائط اللغوية الخاص باللسانيات النسبية والأنحاء النمطية.

ثانـياً. المركبات الاسمية الظاهرة في جمل المجموعتين تستلم حالةَ الرفع في كلا النحوين المدرسي والتوليدي، إلا أن عامل الرفع في النحو الأخـير واحـد؛ وهـو «علاقةُ الإسناد»، وفي النحو السابق عوامل متعددة؛ (الفعل، والابتداء، والابتداء والمبتدأ، والمبتدأ، والخبر)[41].

ثالـثاً. لا يُسند النحوُ المدرسي إلى المبتدآت في الجمل الاسميه (4-7) أيّـة وظـيفة نحوية، ويُسند وظيفة الفاعل إلى المركبات الاسمية في مثل الجمـل الفعلية (1-3)، وقد يُفصِّلُ بعضُهم في مثل الجملة (2) باعتبار «القـومُ» فاعلاً في الصناعة ومفعولاً في المعنى من غير إيجاد مفسِّرٍ علّي لهذا الازدواج الوظيفي.

أمـا في الـنحو التوليدي فيُسند إلى المركب الاسمي «النصرُ» في الجملـة (1) وظـيفة «الفاعـل به» النحويةَ التي تحملها «علاقةُ السببية الدلالـيةُ»، وهـذه العلاقة ينتقيها الفعلُ اللازم «هرب». ويسند وظيفة المفعول النحوية إلى «القومُ» التي تحملها «علاقةُ العلية الدلاليةُ» المنتقاةُ من الفعـل القصر«هلك»، كما يُسند إلى المركبين «التاجرُ» و«صديقُكَ» في الجملـتين (3، 4) وظـيفة الفاعـل النحوية التي تحملها «علاقةُ السببية الدلالـية» المنـتقاة من الفعل المتعدي «يبيع»، و«ينفع». وما ينتقيه الفعل بفروعه الفرعية تنتقيه الصفةُ المشتقةُ منه وتكون العلاقةُ الدلالية عـندئذ عاملةً لـصفة الوظيفة النحوية. وبموجب هذا الأصل تكون للمركبات الاسمية؛ «النـصرُ» و«الإنـسانُ» و«صـديقُكَ» بذلك التوالي «صفة الفاعل به» و«صفة المفعول» و«صفة الفاعل» في الجمل (5 – 7).

ومن خلال المقارنة بين المقترحين قديماً وحديثاً لمثل الجمل السابقة يبدو النحو التوليدي ذا كفاية وصفية وتفسيرية قوية بالقياس إلى النحو

---

(41)انظـر المسألة الخامسة في الجزء الأول من كتاب أبـي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، القاهرة.

المدرسي وإلى النماذج النحوية الغربية المطبّقة على العربية. وهو أيضاً يتميز بواقعية نفسية عالية إذ يُطابق وصفُه للجملة ما يفهمه المتخاطبان منها، بينما النحو المدرسي يفتقد هذه الواقعية إلى حدٍّ كبير، وتحتم بكلمة في بنية النحو كما تحددها نظريةُ اللسانيات النسبية على العموم.

أساس النحوين معجمٌ فعلي؛ وهو في كل لغة عددٌ غيرُ محصور من المداخل المعجمية المنتظمة في بضعِ مقولاتٍ معجمية، ولكل مقولة معجمية في أيِّ لغة خاصية دلالية فارقةٌ وسلوكٌ خاص في البنية المكونية للجملة المعبَّر عنها بالقاعدة التالية:

ج ← ± صد (م . م) ± فض.

عن هذه البنية المكونية تنشأُ البنيةُ الإعرابيةُ بإجراء عمليتين اثنتين:

إحداهما تتلخّص في إدماج المداخل المعجميّة منتميةً إلى مقولة معجمية من شأن كل مقولة أن تُعوِّض عنصراً مخصوصاً في البنية المكونية. وعملية الإدماج هذه محدَّدةٌ بسلوك المقولات المعجمية.

وأخراهما تنحصر في إدراج علاقتيْ الإسناد «ع» والإفصال «ة» التركيبيتين بذلك التوالي بين المتساندين (م ع م)، وبين نواة الجملة وفضلاتها «فض»، كما تعبر عنه القاعدة الموالية:

ج ← ± صد (م ع مَ) ة ± فض.

فعلاقةُ الإسناد «ع» تقوم بين عنصرين نوويين (م ع مَ) تجمع بينهما، وتظهر في مثل العربية ولغات توليفية أخرى كثيرة في علامة المطابقة، وتكون هذه العلاقة «ع» عاملةً للرفع، ويستلم المتساندان هذه الحالةَ التركيبيةَ. فالرفع إذنْ حالةٌ تركيبية تعملها علاقةُ الإسناد التركيبية ويستلمها العنصران النوويّان المتميزان بمطابقة أحدهما للآخر، وبامتناع نشوء الجملة بغيرهما معاً أو بغيرِ أحدهما.

أما علاقةُ الإفضالِ «ﮤ» فتقوم بين نواة الجملة وفضلاتها، وتتميز تراكيبُهما في معظم اللغات البشرية بانتفاء المطابقة بينهما، وتكون هذه العلاقة «ﮤ» عاملةً لحالة النصب، ويستلم هذه الحالةَ التركيبيةَ العناصرُ الفضلاتُ المتميِّزة بانتفاء مطابقةِ أيٍّ منها لأيِّ عنصر نووي، وبإمكان نشوء الجملـة بدونها، وإن كان العنصران النوويان يستلزمان مثولَ الفضلات. فالنصب إذن حالةٌ تركيبيةٌ تعملها علاقةُ الإفضالِ التركيبيةُ وتتلقاها الفضلاتُ المتميزة بكونها من مستلزمات العنصرين النوويين، وبانتفاء مطابقتها لأيٍّ منهما، وبإمكان نشوء الجملة بدونها.

وبما أن عنصر الصدر «± صد» لا تجمعه علاقة تركيبيةٌ بباقي عناصر البنية المكونيَّة فإن المداخل المعجمية التي تعوِّضُه لا تستلم حالةً تركيبية. وبما أن «صد» لا يستلزمه عنصرٌ نوويٌّ أو فضليٌّ فإن مثولَه اختياري. وإذا جيء به فلِتخلُع دلالته المعجمية على ناتج التركيب بين باقي عنصر البنية المكونية.

تبيَّنَ أن الإعراب في نظرية اللسانيات النسبية لا يخرج عن حالتيْ الرفع والنصب، وأن هذا الإعراب لا يخصُّ العربية، وإنما ينسحب على جميع اللغات البشرية، وأن الاختلافَ اللغوي ناتجٌ عن اختيار من بين الوسائل المتاحة للتمييز بين تينكم الحالتين. فاللغات التركيبية كالأنجليزية والفرنسية تُعرب بالرُّتب المختلفة عن تغاير الأحوال التركيبية، بينما اللغاتُ التوليفية تستخدم الإلصاق؛ إذ تُضيفُ علامة معيَّنةً إلى لفظ المرفوع، وعلامةً أخرى مغايرةً إلى لفظ المنصوب. من النمط النحوي الأخير العربيةُ التي تُؤشِّر بضمَّةٍ مسموعة أو مرئية لحالة الرفع، وبفتحة منطوقة أو مرسومة لحالة النصب، والكوريةُ التي اختارت اللاصقة «سُونْ» لحالة الرفع، و«رُولْ» للنصب، واليابانيةُ المعربةُ بالصوت «و» عن الرفع وبالصوت «أ» عن حالة النصب، واللاتينيةُ التي ألحقت

بالمرفوع صائتاً يعادلُ الفتحة في العربية وخصّت المنصوب بالصوت «إمْ»، ومنه الفارسيةُ التي علّمت المنصوب باللاحقة «را» وجعلت عدم العلامة علامةً على حالة الرفع. نخلصُ مما أوردنا هنا إلى صوغ القيود الإعرابية التالية:

- كلُّ مدخل معجمي عوّضَ عنصراً نووياً (م ع مَ) في البنية الإعرابية عرضتْ لهُ حالةُ الرفع التي تحملها علاقةُ الإسناد «ج»، وتعيّنتْ له في العربية علامةُ الضمة، سواءً ظهرت على رويّه إذا زال كلُّ مانع أو لم تظهر لبناء وصعي؛ كما في الفعلين الماضي والأمر أو لاستثقال لفظي في مثل الضمائر والموصولات والإشارة.
- كلُّ مدخل معجمي عوّضَ الفضلةَ «± فض» في البنية الإعرابية عرضتْ لهُ حالةُ النصب التي تحملها علاقةُ الإفضال التركيبية «ك»، وتعيّنتْ له في العربية علامةُ الفتحة، سواءً ظهرت على رويّه إذا زالت الموانعُ اللفظيةُ أو لم تظهر لتعذّرٍ أو استثقال.
- كلُّ مدخل معجمي عوّضَ الصدر في البنية الإعرابية لم تعرضْ لهُ حالةُ تركيبيةٌ، ولا ظهرت على رويه علامتُها.

وتنشأ عن البنية الإعرابية بنيةٌ وظيفية، وذلك بإدراج العلاقات الدلالية بين عناصر البنية الإعرابية تبعاً لم ينتقيه الفعل بمقولته الفرعية المعوّضُ لعنصر المسند في البنية المكونية. والعلاقات الدلالية الحاملة للوظائف النحوية في نظرية اللسانيات النسبية ستةٌ لا غير؛ سببية ينتقيها الفعل المتعدي أو المتخطي وتحمل وظيفة الفاعل لا غير، وعلاقة السلبية ينتقيها الفعل اللازم أو المتخطي، وتحمل وظيفة الفاعل به، وعلاقة العلية ينتقيها الفعل القاصر أو المتعدي أو المتخطي وتحمل وظيفة المعمول، وعلاقة اللزوم الحاملة بشروط متغايرة لوظائف نحوية مختلفة، وعلاقة الانتماء المكونة لتركيب التقييد ولا تحمل وظيفة نحوية.

وعـــن البنية الوظيفية تتكوَّنُ بنيةٌ موقعية بعوامل أخرى ممثلة في أصـــول تداولـــية، وكل أصل تداولي عبارة عن علاقة بين متخاطبين بموجبها يرتب المتكلم باللغة التوليفية جملته على قدر افتقار مخاطبه.

إن هذا العرض الموجز لا يُقدم صورة كافية عن نظرية المناسبات النـــسبيه ولا عـــن النحوين النمطيين المقامين في إطارها، وإنما هو مجرد إشارات إلى بناء محكم موصوف في مختلف الأعمال التي وصعناها بعون الله وتوفيقه.

الفصل الثالث

من العاملية اللفظية
إلى العاملية العلاقية



1. الأصل ونُسَخُه

من بين التوجهات الممكنة اعتبار لغة الإنسان نسخةً رمزية تُحاكي كوناً وجودياً بواسطة نسخته الذهنية. وأن اللغات البشرية، من حيث هي نسخةٌ تابعةٌ لأصلٍ وجوديٍّ مشترَك بين الناس قاطبةً، يجب أن تعكس خصائص دلالية وتداولية واحدة، وأن اللغات من حيث هي نسخة رمزية من وضع الناطقين بها من أجل التواصل فيما بينهم يجب أن تعكس خصائص بنيوية متغايرة في حدود ما تسمح به مبادئ الملكات الصناعية، وأن اللغات البشرية باعتبارها موضوعاً للسانيات يجب أن تكون لها نسخٌ تمثُل في أوصاف اللسانيين المفترَضِ فيها أن تكون مطابقةً تمامَ المطابقة للموضوع الموصوف، حتى لا يَدخل في النسخة الواصفة ما ليس من اللغة، ولا تُغفِلَ النسخةُ الواصفةُ عن شيءٍ كائنٍ في اللغة الموصوفة.

واللساني، كما في علم الجميع، يصدق على كلِّ شخص ردَّد فكرَه بين اللغة بُغيةَ صناعة نسخة واصفة لها بأقواله الاصطلاحية، وبين الآلة المنهجية التي يبنيها توخياً للموضوعية في الدراسة اللغوية، حتى إذا توسَّل بتلك الآلة إلى اللغة انكشفت له، وأعاد بناءها في نموذج نحويٍّ مطابقٍ لها بنيةً ووظيفةً. والتطابق متوخّىً في أيِّ نموذجٍ مصنوعٍ على منوال اللغة الموضوع.

وكأنَّ باللساني مستوياً على مقعدين يتقاسمانه؛ فهو متمسِّكٌ بآلته المنهجية وبما يتولَّد عنها من نموذجٍ نحويٍّ، ومتشبِّثٌ أيضاً بأنَّ هذا

النحوَ الذي صنعه مستنبطٌ من اللغة، ومنها اقْتُنص بواسطة تلك الآلة. وعندئذٍ يكون النحو ملويّاً عن جهته، فهو في آنٍ واحد نتاجُ الآلة المنهجية وتابعٌ للغة الموصوفة موضوعِ الدراسة، وهذا النحوُ عماسٌ، لأنه لا يُدرَى من أين يُؤتَى له.

فلو سايرنا سيبويه مثلاً في قوله باستتار الفاعل في الفعل (عوى) المتأخِّرِ عن مراكبه (الذئبُ) في مثل الجملة: (الذئبُ عوى)، لم يكن منّا الإقرارُ بوجود فاعلٍ مستترٍ غيرِ محقّقٍ صوتياً إلاّ في مستوى النسخة الواصفة. أمّا عن وجوده أو عدمِ وجوده في اللغة الموصوفة موضوعِ الدراسة فالحسم يكون من جانب اللغة أو من جانب الآلة الواصفة؛ أيْ المنهجية التي يجب الالتزام بها تحقيقاً للموضوعية المطلوبة في كل دراسة علمية.

أمّا من جهة اللغة فليس في الجملة السابقة ولا في مجموعة الجمل (1) الآتية ما يمنع من اتّصافِ الأسماءِ قبل الأفعال بوظيفة الفاعل.

(1) – المرأةُ صَرَخَتْ

– الرجلُ ثارَ

– الطفلُ ثارَ

– الدخيلُ هَرَبَ

– العميلُ عابَ.

بل كلُّ متكلّمٍ تلقّى الجملةَ (المرأةُ صَرَخَتْ) أو مثلها غير المتناهي، فَهِمَ بالضرورة من هذه التركيبة أن الاسم الواقعَ أولاً سببٌ في خروج الفعل بعدَه من العدم إلى الوجود، فهو إذنْ محدِثُه، ومن ثَمَّةَ وجب له أن يتّصفَ بوظيفة الفاعل أولاً وقبل أيّةِ خاصيةٍ بنيوية أخرى. وإذاك تزولُ كلُّ ضرورة تقضي بتجريد الاسم قبل الفعل من وظيفة الفاعل، حتى يتسنّى إسنادها إلى ضمير مستتر يعود على الاسم الظاهر المذكور قبل الفعل.

وعليه لا شيءَ من جهة اللغة يستلزم أن يُوجَد، في مثل الجمل (1) أعلاه ضميرٌ مستترٌ أو مركّبٌ اسمي غير محقّق صوتياً. وبقي أن يكون الضمير المستتر موجوداً في النسخة الواصفة لا غيرُ، وقد أتاها من آلة الوصف؛ أيْ المنهجيةُ التي يتبعها اللساني من أجل دراسة اللغة دراسةً علمية. وقبل الانتقال إلى النظر في كيف يتولّدُ عن آلة الوصف مفاهيمُ تنتمي إلى النسخة الواصفة وليس إلى اللغة الموصوفة ينبغي أن نسجل في هذا الموضع الخلاصة (2) التالية:

(2). اللغــة كــونٌ رمزي مطابقٌ لأصله الكونِ الوجودي، أما وصفُها فكونٌ اصطلاحي قد لا يُطابق تماماً اللغةَ الموصوفة بسبب خلل في آلة الوصف.

2. الخلل في عاملية سيبويه[1]

لاحظ سيبويه تعاقبَ علاماتٍ على رَوِيِّ بعض المداخل المعجمية المتراكبة في العبارة اللغوية، ولتفسير هذه الظاهرة صنع عامليّته اللفظية[2] المتكوِّنة من ثلاثة مفاهيم أساسية: عامل، وأثر، وقابل.

1) العامــل؛ في تصوُّر سيبويه، هو كلُّ ما يمكن جَعْلُه سبباً تُعَلَّلُ به العلامــةُ الظاهرة أو المقدَّرَةُ على رويِّ المدخل المعجمي المراكب

---

(1) العامليــة، كما وصفها السكاكي وهو يتحدث عن علم النحو، جهاز مفهومي يتكوّن من تفاعل العامل والأثر والقابل. للمزيد من التفصيل انظر ص 37 من كتابه مفتاح العلوم.

(2) يدخل في العاملية اللفظية كل النماذج النحوية التي تُصنِّف المداخل المعجمية عامليا إلى مقولات عاملة ومقولات قابلة، بحيث تُنيط بالعوامل ما يعرض للقوابل. كإناطة رفع الفاعل بالفعل قبله في نحو سيبويه. وإناطة معربية الاسم بالعمل رأس المركب الفعلي في نحو شومسكي. ولتجاوز مشاكل العاملية اللفظية القديمة في نحو سيبويه المتحكِّمة في نحو شومسكي اقترحنا عاملية علاقية.

لقصوره هدف تأليف العبارة اللغوية. فالشرط الأول في العامل هو الجعل، لأنه ما ليس عاملاً بطبعه كالمفردات المعجمية ليس له أن يُحدث أثراً في غيره بالعمل فيه. والشرط الثاني أن يطّرد وجودُ العلامة مع وجود عاملها، وعدمها مع عدمه. والشرط الثالث أن يَخُصّ العاملُ المدخلَ المعجميَّ المعمولَ بخصيصة بنيوية يتحلّى بها، وتُلازمه ما دام العاملُ عاملاً. وقد كفانا حديثُ النحاة المفصَّلُ عن أضرب العامل وعن عدد كل ضرب مؤونةَ تكرار نفس الأقوال.

2) الأثر، وهو ما يُخلّفه العامل بعرض إسناده إلى غيره، ويشمل أولاً العلامات الأربعة؛ (الضّمّة والفتحة والكسرة والسكون)، التي تظهر أو تُقدّر على روي المعمول. وثانياً الخصيصةَ البنيوية المنوطةَ بالعامل وجوداً وعدماً، والمسنَدَةَ إلى المدخل المعجمي المعمولِ مدام في مجال عمله.

3) القابل، يصدق على كلّ مدخلٍ معجميّ مستعدّ بذاته لأن يتلقى أثر العامل، بحيث يتحلّى بخصيصة بنيوية وتظهر على رويه أو تقدّر علامةٌ مُعْرِبَةٌ. وبعبارة أخرى «المراد بالقابل هاهنا ما كان له جهةُ اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة»[3]. والجهة في كلام السكاكي مقصودٌ بها المقولةُ التي ينتمي إليها المدخل المعجمي، وأما المناسبة فهي العلاقة التي تجمعه بالعامل. وكأنّ بالسكاكي يقول: القابل مدخل معجمي مهيّأ، بسبب انتمائه المقولي، لأنْ ينتظم بعلاقة مع العامل من أجل استلام أثره. يلزم عنه أنّ ليس كلُّ مدخلٍ معجمي بقابلٍ حتى تجمعَه علاقةٌ بأيِّ عاملٍ. وعليه يمكن تصنيف المداخل المعجمية في إطار عملية سيبويه إلى ما يلي:

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 37.

أ) عامــــل فقط مثل (لن)، إذ يُحدث أثراً في غيره لكنّه غيرُ مهيّأ لاستلام أثرٍ من غيره.

ب) قابل فقط مثل (رجل)، فهو مهيّأ معولياً لأنْ ينتظم بعلاقة مع العامل من أجل استلام الأثر الذي يُحدثه فيه.

ج) عامــــل قابــــل نحو (يخرج) المنتمي إلى مقولة خاصة تسمح له بقبول الأثر وتُمكّنه من العمل.

د) عاملٌ رافض؛ أي لا يعمل بطبعه أثراً ولا يقبله من غيره. فهو غــــيرُ عاملٍ ولا قابلٍ مثل (ال) وغيره القليل المنتمي إلى مقولة محايدة لا تُؤثّر في الغير ولا تتأثّر به.

ومــــن المحتمل ألاّ يوجدَ مدخلٌ غيرُ منتمٍ عاملياً إلى واحد من الأصــــناف الأربعة، وعند ائتلافها لتكوين العبارة اللغوية تتمايز عاملياً، كما يظهر في مثل الجمل (3) التالية.

(3) (أ) لن يخرجَ الرجلُ.

(ب) كأنّ امرأةً سوفَ تموتُ غداً.

(لــــن، كأنّ) كلاهما عامل فقط، إذ جلب كلٌّ منهما فتحةً لما دخــــل عليــــه، ولا يسمح انتماؤهما المقولي بأن يقبلا أثراً من غيرهما. والفعــــلان (يخرج، تموتُ) كلاهما قابل لتعاقب الضمة والفتحة على رويهما، وعاملٌ لإحداث الفعل الأول ضمّةً والثاني فتحةً فيما يليه[4]. أمــــا المــــدخلان (ال، سوف) فكلاهما عامل رافض؛ لا يجلب علامةً لمراكبه ولا يتلقّاها مما يُراكبه. وبقي معنا من الجملتين أعلاه المدخلان؛ (رجــــل، غداً)، كلاهما منتمٍ إلى القابل لتعاقب الضمة والفتحة على رويهمــــا وإلى الخامــــل لإمــــساكهما عن العمل في غيرهما. ومع هذا

---

(4) للوقوف على معمولات الفعل بأصنافه المختلفة راجع باب الفاعل في الجزء الأول من الكتاب.

الاطراد الظاهري في التصنيف العاملي للمداخل المعجمية إلا أن عاملية سيبويه تنتج من المشاكل الشيء الكثير، ويحسن الوقوف عند أهمها تبريراً لاستبدالها.

1.2. أصل عاملي مناقض لمبدأ لغوي

العلاقة الموضعية بين المقولات العاملة وغيرها القابلة ضبطها سيبويه قياساً على العلاقة الوجودية بين العلل الطبيعية ومعلولاتها[5]. وبما أن العلة الطبيعية؛ كشروق الشمس، سابقةٌ بالطبع على المعلول، كانتشار الضوء على سطح الأرض، وجب قياساً على النظير أن تترتَّب المداخل المعجمية المكونة للعبارة اللغوية بحيث يتقدَّمَ العاملُ منها ويتأخَّر القابلُ، ولا يجوز العكس.

وبقياس الوضعي على الطبيعي اتخذ سيبويه أصلاً لعامليته الرتْبية، يمكن التعبير عنه بقولنا: الأصل في العامل التقدم وفي القابل التأخُّر. وبه منع سيبويه ونحاةٌ بعده أن يتقدَّم الفاعلُ على فعله[6]، لأن الفعل مقولةٌ عاملة تُحدِث الرفع وعلامته الضمَّةَ فاستحقَّ التقدُّم، بينما الفاعلُ، لانتمائه إلى مقولة قابلةٍ ليس له سوى أن يتحلَّى بذلك الأثر، وأن يتأخَّر عنه رتبةً.

---

(5) العلة والمعلول من الثنائيات المترددة في التراث العربي بمفاهيم متقاربة مع السبب والمسبَّب، المتقدِّم والمتأخر، الشرط والجزاء، العامل والقابل. ولتدقيق ما بينها من الفروق انظر الغزالي، تهافت الفلاسفة، ص 187. والتهانوي كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص 120. والرضي، شرح الكافية، ج1، ص 21.

(6) «قال البصريون الاسم لا يرفعه إلا ما قبله، لأن الرافع عامل والمرفوع معمول فيه، ورتبة العامل التقدُّم على ما يعمل فيه» أبو علي الفارسي، أقسام الأخبار، ص 214 ضمن مجلة المورد العدد 3، السنة 1978. وقد حاول المبرد، في المقتضب ج4، ص 128، أن يستدل على امتناع أن يتقدم الفاعل على فعله، وجميع أدلته بيِّنة الخلل سهلة النقض.

فـإذا ائتلف فعلٌ واسمٌ في جملة، كما في المجموعة الآتية، تقدَّمت العوامل: (تجبّر، اقتتل، يُعبد) وتأخَّرت القوابل: (الإنسانُ، الناسُ، المال).

(4) (أ) تجبَّرَ الإنسانُ.

(ب) اقتـتَلَ الناسُ.

(ج) يُعبَدُ المالُ.

وإذا انعكس الترتيب، كما في مجموعة الجمل (5) التالية:

(5) (أ) الإنسانُ تجبَّرَ.

(ب) الناسُ اقتـتلوا.

(ج) المالُ يُعبَدُ.

امتنع أن تتأثر القوابلُ المتقدّمة: (الإنسانُ، الناسُ، المال) بعَمَلِ العوامل المتأخرة (تجبَّرَ، اقتتلوا، يُعبد). واعتباراً للأصل العاملي المعبَّر عنه بقولهم: من حقِّ العامل التقدُّمُ على القابل، يلزم آلةَ الوصف السيبويهية أن تحتويَ على مفاهيم إجرائية لكي تستوعب الترتيبين (4) و(5) أعلاه المعبَّر عنهما من جديد على النحو التالي:

(6) (أ) $\text{فعل}_{\text{عمل}}$ ← $\text{اسم}_{\text{قبل}}$.

(ب) ∅ ← $\text{اسم}_{\text{قبل}}$ $\text{فعل}_{\text{عمل}}$ ← ∅.

المفهوم الإجرائي الأول هو «الابتداء ∅»: أيْ عدمُ التلفُّظ بالعامل الذي يجلب الرفعَ وعلامتَه الضمَّةُ للاسم الواقعِ في «صدر الإسناد»، كما في الجمل (5) ومثلها (6 ب). والمفهوم الثاني هو «المبتدأ» أي القابل الذي عاملُه «الابتداء ∅» بشرط أن ذلك القابل يكون اسماً. أما المفهوم الثالث فهو «الضمير المستتر ∅»: أي القابل غيرُ المتلفَّظ به، والذي يستلم أثر الفعل العامل المرتَّب قبله. والجامع بين هذه المفاهيم الثلاثة هو وجودُها في النسخة الواصفة مع عدم ظهورها في اللغة

للموصوفة[7]. وانتفاء التطابق بين الأصل ونسخته من بواعث الشك في سلامة آليات جهاز الوصف.

ولضبط آلة الوصف اقترح الكوفيون والبصريون، في إطار العصبة اللفظية التي تُصنِّف المداخلَ المعجمية عاملياً إلى مقولات عاملة ومعمولات قابلة، ثنائيةَ العامل والعلة. فعامل علامات الرفع الظاهرة على روي الأسماء في مجموعتيْ الجمل (4،5) هو المتكلم نفسُه، وكان مع ذلك العملُ لعلّةٍ وهي الأفعال التي تراكبُ تلك الأسماء بصرف النظر عن رتبتها. وهو ما يظهر من قولهم: «قولنا (قامَ) يرفع (زيد) اختصار وتقريب من المتعلم، والذي توجبه الحقيقةُ أن المتكلم يرفع (زيد) بلسانه لمعنى وعلة. فعلّةُ الرفع (قام)، والعلة لا يُنكر تقدُّمها وتأخُّرها إذا كان العامل لا يُزايله التقدم»[8].

وعليه تكون مقولةُ الفعل شرطاً لأن يستلمَ الاسمُ الرفعَ وعلامتَه، ولا تزول شرطيّته سواء تقدّم، كما في المجموعة (4) أو تأخّر في مثل المجموعة (5). وبذلك يكون الفعل عاملاً للرفع في الاتجاهين، كما يتبيّن من التمثيل (7) الموالي.

(7) اسم قابل ← فعل عامل → اسم قابل.

ولا ينبغي أن يُفهم من التمثيل (7) أن الفعل يعمل في آنٍ واحد في الاتجاهين معاً، بدليل أن الفعل إذا توسط بين مرفوعين تخلّص من أحدهما إلى الآخر، وتعلّقَ الأثرُ الظاهرُ على الباقي منهما بعامل غير ماثلٍ في بنية الجملة. وهو إما عامل معدومٌ لغوياً وهو الابتداء الذي

---

(7) انبحاسُ الابتداء من آلة الوصف وانعزاؤه من اللغة الموصوفة من أدلة الكوفية على أن هذا المفهوم غير عامل؛ «فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم». للمزيد من التفصيل انظر الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 45.

(8) أبو علي الفارسي، أقسام الأخبار.

أنكـره الكوفيون، وإما عامل موجود لغوياً وجب على آلة الوصف أن تُعيِّنه. فالرفع بعلامته الظاهرة على الاسم (الشجرةُ) قبل الفعل (تناثرت) في الجملة (8) الآتية مناطٌ بعاملٍ يبغي الكشفُ عنه، لأن الفعل (تناثرت) مشغولٌ بالعمل في الاسم (أوراقُها) الواقع بعده. ولأن الابتداء غيرُ عاملٍ في عاملية الكوفيين اللفظية، ولا في عامليتنا العلاقية.

(8) الشجرةُ تناثرتْ أوراقُها.

نخلص مما سبق إلى أن للكوفية أصلاً عاملياً غيرَ مقيسٍ على العلاقة الوجودية بين العلة ومعلولها الطبيعيَّيْن؛ فلم يُقيِّدوا العملَ بوقوع العامل في رتبة بعينها، بل اكتفوا بالوجود شرطاً لأن يعمل الفعلُ الرفعَ في الفاعل أو نائبه. وبإحلال العامل الحر محل العامل المقيَّد بالرتبة اختفى من النسخة الواصفة مفاهيمُ الابتداء والمبتدأ والضمير المستتر.

ففي كل جملة من المجموعة (9) الآتية يكون الفعل قد انشغل بعمل الرفع في الاسم المتأخِّرِ عنه في التمثيل (أ) أو المتقدِّمِ عليه في التمثيل (ب). وزالت الضرورةُ المنهجية إلى تقدير عاملٍ وقابلٍ معدومين لغوياً.

(9) (أ) يُجَبَّرُ ← الإنسانُ. اقتتلَ ←الناسُ. يُعْبَدُ ← المالُ.

(ب) الإنسانُ ← يُجَبَّرُ. الناسُ ← اقتتلوا. المالُ ← يُعْبَدُ.

وبالتصويب المدخَل على العاملية آلةِ الوصف يعود التطابق المطلوب بين النسخة الواصفة وبين اللغة الموصوفة؛ بحيث يبتني من النسخة ما انعدم من اللغة. إذ يوصف (الإنسانُ) في الجملتين (9أ، ب) بكونه فاعلاً، ويوصف (المالُ) في الجملتين بكونه نائب الفاعل تبعاً لاصطلاحات النحويين.

2.2. فضائل العاملية الحرة وثغراتُ العاملية المرتبة

من فضائل عاملية الكوفيين الحرة كونُها لا تُرتِّب عاملياً مكونات الجملة، وهذا الأصل العاملي ينسجم من جهة أولى مع المبدأ الوصفي المقوِّم للغات البشرية المتمثل خاصةً في وسيط العلامة المحمولة[9] الذي اختارته العربية من اللغات التوليفية لفضِّها التركيبي من أجل التفريق بين العوارض التي تعرض لمكونات الجملة من غير أن تجعل لبعضها عند البعض الآخر رتبةً معينةً. ويَضْمَنُ من جهة ثانية بساطةَ الوصف ومطابقته للغة، إذ الاقتصارُ في وصفِ الجملة (البحرُ هاجَ) على ذكْرِ المصطلحات الوجودية «الفاعلُ المختص لتقدُّمه بفاعليته المحقَّقة لنفس الواقع بعده»[10] أوردُ من أن يُذكر في وصفها الابتداءُ والمبتدأ والضمير المستتر، وجميعُها لا يعلمها المتكلم من جهة اللغة لأنها عدمية، وإنما تأتيه من معرفته لآلة الوصف التي يضعها اللساني لأنها مفاهيم إجرائية[11].

ومع هذا الامتياز لعاملية الكوفيين الحرة عن عاملية سيبويه المرتبة غير أنَّ العاملية اللفظية عموماً تنقصها الصرامة المنطقية، فكانت جهازاً مختلَّ البناء، من شأنه أن يَختلقَ في السمة الواصفة مفاهيمَ ليست من

(9) للتوسع في الموضوع راجع كتابنا الوسائط اللغوية.

(10) ذكر الجرجاني فائدتين لذكر الفاعل قبل الفعل؛ الأولى أن يقصد المتكلم إفرادَ الاسم المذكور أولاً بفاعليته للفعل المرتب بعده، ويجعله مستبداً بوظيفة الفاعل دفعاً لمشاركة الغير إياه كما قد يتوهّم المخاطَبُ. ويحكي تركيز هذا القصد في مصطلح «الاختصاص الوظيفي». أما الفائدة الثانية فهي أن يقصد المتكلم أن يُحقق على المخاطب أن الفاعل المرتب أولاً قد فعل حدث الفعل بعده، فيمنعه من الشك في فاعليته. ويخص هذا القصد بمصطلح «التحقيق الوظيفي». للمزيد من التوضيح انظر الفصول التي عقدها الجرجاني للتقديم والتأخير في كتابه دلائل الإعجاز.

(11) للوقوف على نماذج من المفاهيم الإجرائية المرتبطة بآلة الوصف انظر حوار الجرمي والفراء في كتاب أبي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 49.

اللغة الموصوفة، أو يقصُرَ عن وصف موضوعات لغوية. وتجمّعُ الآلة الواصفة بين اختلال البناء، واختلاق المفاهيم، والقصور عن معاينة موضوعات، يجعلُه مدعاةً لاستبدالها، لكن بعد إثبات كل ذلك بالأدلة القطعية.

1.2.2. من ثغرات العاملية اللفظية

قد لا نُضيف جديداً إنْ قلنا إنّ إحكامَ بناءِ آلة الوصف شرطٌ لنجاحها في توليد نسخة واصفة مطابقة للغة الموصوفة. ومن ضوابط إحكام البناء الانطلاق من أوليات محصورة العدد واضحة المعنى، منها تُستنبط بقواعد منطقية مبرهناتٌ متضمّنةٌ لأخرى يكون استنباطُها منها تصريحاً بها، وكذلك يستمر استنباط بعض المبرهنات من بعض إلى أن ينتهي الاستنباط عند الجزء الذي لا يتجزأ.

ولم يكن للعاملية اللفظية هذا البناء المنطقي، لقيامها على الاستخدام المباشر للملكات الذهنية وإعمال النظر في موضوعات لغوية طلباً لمبرِّرٍ ممكن للملحوظات المطّردة. وفي مثل هذه الحالة يُؤخَذُ غالباً بما تبادر إلى الذهن ولاح، بدليل جواب الخليل حين سُئل عن مصدر العلل التي يَعتلُّ بها في النحو[12].

إن العامل، وهو من الأبجدية المركزية في العاملية اللفظية، عيرُ محدَّدٍ بدقّة[13]. فهو مرّةً مؤثّرٌ بالطبع كالمتكلم للمفيد باستعمال اللغة

(12) ينظر نص الجواب كاملاً في ص 65 من كتاب الزجاجي، الإيضاح في علل النحو.

(13) من كلام الرضي الآتي يظهر عدمُ الاستقرار على المفهوم من العامل حيث يقول: «إن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكنه نُسِبَ إحداث هذه إلى اللفظ الذي بواسطته الذي قامت هذه المعاني بالاسم فسُمّي عاملاً، لأنه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المُعلَم»، شرح الكافية، ج1، ص 21.

العربية، وأخرى ليس إلا شرطاً لتكوُّن الأثر كالألفاظ العوامل. وفي كلا الاحتمالين نجد اختلافاً في العوامل واتّحاداً في الأثر الذي تولّده، كالرفع المعمول بالفعل وبعض مشتقاته والمبتدأ والخبر والناسخ. كما نجد اختلافاً في الأثر واتّحاداً في العامل، كالفعل الذي يعمل في آن واحدٍ الرفع في الفاعل والنصبَ في المفعول. وذُكر الناسخ بصفته صنفاً آخر من العوامل اللفظية من غير تدقيق معناه. هذا الغموض ينبغي أن يزول من كل عاملية جديدة.

يُضاف إلى ما سلف أن العوامل اللفظية منتشرةٌ غيرُ مضبوطة العدد، إذ أوصلها الجرجاني في كتابه «العوامل المائة» إلى مائة عامل. وقد يكون عددها أقلّ أو أكثرَ عند غيره، لإمكان تجميع عوامل الجر والكسر في صنف، وعوامل الجزم والسكون في آخر، وكذلك يستمرُّ في الباقي. ولا شكَّ في أن انتشار الأوليات المفضي إلى الاختلاف في عددها إذا أُضيف إلى غموضها تسبَّب حتماً في توهين الآلة المنهجية المؤسسة على تلك الأوليات. لذا يجب تجنُّبُ غموض الأوليات وانتشارها خلال بناء العاملية البديل.

والأثر من الأبجدية الأساسية للعاملية اللفظية، وهو أيضاً غيرُ محدَّد. لقد انتبه نحاةُ العربية[14] قديماً إلى جملة من العوارض التي تطرأ على المداخل المعجمية. لكن بعضهم كالرضي لم يُميِّز بين الأثر الطارئ الذي يُناطُ بالعامل مثل الرفع والضمة، وبين ما يطرأ ولا يتعلق بعامل؛ كالتثنية وعلامتها، والتنكير وعلامته.

وإذا كان بعضُ الأثر في غاية الوضوح؛ كالرفع وعلامته الضمة والنصب وعلامته الفتحة فإن البعض الآخر في غاية الإبهام كالجزم، وقد

---

(14) للوقوف على مختلف العوارض التي تطرأ على المداخل المتراكبة في الجملة انظر الرضي، شرح الكافية، ج1، ص 20.

يُلحق به الجرُّ، وإن استقلّ الأخيران بعلامتَيْ السكون والكسرة. وباختصار هل لكل علامة من الحركات الأربعة ما تُعرب عنه، وهي في ذلك متساوية، وهل العلامةُ الواحدةُ مختصةٌ بالإعراب عن طارئ واحد. أليس في اللغة أثرٌ من صنف آخر عَمِلَتْهُ العاملية اللفظية؛ كتنضيد مكوّنات الجملة للمعمول بنفسٍ عامل الحركات؛ أي المتكلم باللغة العربية الذي يُحرّكُ أواخر المداخل ويُرتّبها.

ما سُرِد من الغموض في المفهوم من أثر العاملية اللفظية لا يزول إلا بالحصر الصارم لما يتناوله هذا المصطلح، وهو في عامليتنا العلائقية أربعة أضرب، لا بأس من أن نخصّها بالذكر في هذا الموضع، وهي:

أ) عوامل الأحوال التركيبية؛ كالرفع والنصب.

ب) عوامل الوظائف النحوية؛ كالفاعل والمفعول.

ج) عوامل علامات الإعراب كالضمة والفتحة.

د) عوامل تنضيد مكونات الجملة، كترتيب الفاعل قبل الفعل أو العكس.

يُضافُ إلى العوامل الأربعة نواسخُ العلامات، وهي صنفان: نواسخُ علامة الرفع، ونواسخُ علامة النصب. ولكل ضرب من تلك العوارض ضربٌ من العوامل، وأن كلَّ ذلك يخصُّ النمط التوليفي من اللغات البشرية التي اختارت لفصّها التركيبي وسيط العلامة المحمولة[15]، ولا يتناول غيرَها من اللغات التي اختارت لفصّها التركيبي وسيطَ الرتبة المحفوظة.

ولم يسلم مُكوّنُ القابل في العاملية اللفظية من الاضطراب، فالمعمول، باعتبار التصنيف العاملي للمداخل المعجمية، مقولةٌ عاملةٌ. وباعتبار التصنيف الصرفي بعضُه قابلٌ أيضاً كالفعل المضارع؛ إذ تتوفّر

(15) راجع الجزء الثاني من الوسائط اللغوية.

قولـتُه علـى حرف الإعراب فتعاقبت عليه العلامات. أما الباقي، أي الماضـي والأمـر، فليس لهما شيءٌ من خصائص المضارع فأُخرجا من القوابل وأُدرجا ضمن الروافض.

وكـلُّ مـن دقّق النظر في أقوال النحاة عن المعرب والمبني سوف ينتهـي لا محالة إلى انتفاء الترادف بين القابل والمعرب أو بين الرافض والمبني. فقد يكون المدخل قابلاً لا يطرأ عليه إلا عارضٌ واحدٌ، وعندئذ لا يحتاج إلى حرف إعراب ويكون مبنياً، كالفعل عموماً الذي لا يطرأ علـيه في التركيب إلا النواتيةُ[16]، ويزيد عليهما المضارع بمعانٍ إضافية تُعـرِبُ عـنها الحركاتُ المتعاقبةُ على رويّه[17]. وهو في ذلك كالاسم القابل لأنْ يَطرَأَ عليه، فضلاً عن النواتية أو الرَّبَضيّة، الفاعليةُ أو المفعولية أو الحالية أو المعية أو الغائية، وغير ذلك من الوظائف النحوية.

2.2.2. تصور العاملية اللفظية

الانطـلاق من ملاحظات حسيّة بحثاً عن مفسّرٍ ممكن للاطّرادات الملحـوظة غالباً ما يفتح بابَ القول بما سبق، ويستدعي الوصولُ إلى «المفـسِّر العِلّـيّ». وهـو مـا حدثَ للعاملية اللفظية إذ تُمثّل رفع المضارع[18] في مثل الجمل(11) الموالية.

---

(16) يختصُّ الفعل بوقوعه في نواة الجملة لا غير، فهو تركيباً مكوّنٌ نوويٌّ. بينما الاسم قد يكون نوويا أو رَبَضيّا، وليس للأداة شيء من هاتين الحالتين. وقد سبق الرضي أن ميّز مقولة الفعل بالنواتية أو العمدية حيث يقول: «وإن كان طـريان المعنى لازماً للكلمة فإن كان الطارئ معنىً واحداً لا غير، ككون الفعـل عمدة فيما تركّب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة لأنها تُطلب للملتبس بغيره». شرح الكافية، ج1، ص 20.

(17) للوقوف على المعاني الطارئة على الفعل المضارع خاصة تنظر «وجوه إعراب المضارع» في شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري، ج7، ص 10.

(18) المقـصود بالإعراب الحركاتُ المتعاقبة على قولة المدخل المعجمي الدالةُ على عوارضَ طارئةٍ عليه.

(11) (أ) يتكتّلُ الضعافُ.
(ب) ممنوعٌ التدخينُ.
(ج) المرأةُ تستغيثُ.
(د) الدعوةُ مستجابةٌ.

الملاحظُ أن كلَّ مكونات الجمل (11) إعرابُها الرفع بدليل ظهور الضمة على رويِّها، وهذا الرفع معمولٌ، في العاملية اللفظية، بعاملين مختلفين في كلتا المدرستين البصرية والكوفية[19]. أحدهما الابتداءُ تبعاً للبصرية أو تبادلُ العملِ تبعاً للكوفية. والثاني «المضارعة» أيْ أحرفُها لدى الكوفيين أو «قيام الفعل مقام الاسم»[20] لدى البصريين. فالفعل (يتكتّل) في الجملة (أ) يقوم مقام (ممنوع) في الجملة (ب)، كما يقوم الفعل (تستغيثُ) في الجملة (ج) مقام الاسم (مستجابةٌ) في الجملة (د). فكان هذا التشابهُ عملاً للرفع في الفعل المضارع خاصةً. وللنحاة المتأخرين رأي آخر في ما بين المضارع والاسم من الشبه، إذ يُشبهه في خصائص أخرى مغايرة، سردها ابنُ الناظم بقوله: «وأما المضارع فأعربَ حملاً على الاسم، لشبهه به في الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته»[21]. وجاء السيوطي بشبه آخر، وهو «اعتوار المعاني»[22]. وهذا الاختلافُ في

(19) ينظر المسألة الخامسة في رافع المبتدأ ورافع الخبر في كتاب الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 44. وكتابه أسرار العربية، ص 28 فيما يخص رفع الفعل المضارع.
(20) الأنباري، أسرار العربية، ص 28. وقد جعل الجرجاني من المضارعة العامل المئة، وبه ختم كتابه. يقول: «والعامل في الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم، كقولك زيد يضرب في موقع زيد ضارب، مع خلوه من الناصب والجازم. فإن هذا المعنى يرفع الفعل المضارع».
(21) ابن الناظم، شرح الألفية، ص 31. انظر أيضا الأنباري، أسرار العربية، ص 25.
(22) همع الهوامع، ج1، ص 53.

مفهوم الشبه دليلٌ على وقوف العاملية اللفظية دون العامل الحقيقي في الفعل المضارع.

والمضارعة بمعنى قيام الفعل مقام الاسم لا يصدق على ضرب من الأفعال دون الباقي، بل يستغرق كلَّ فعل بصرف النظر عن صيغته الصرفية أو المظاهر التي تلصق به. فالماضي والمضارع والأمر سواسية في وقوع كلٍّ منها موقع الاسم، كما ظهر سابقاً ويتّضح أيضاً من الجمل التالية.

(12) (أ) تناصرَ المستضعفون.

(ب) الأرضُ ضاقتْ.

(ج) تكلّمي أنت.

(د) لمّا أنتَ فاسكُتْ.

(هـ) هالكٌ الإنسانُ.

(و) الطقسُ متقلّبٌ.

الماضي (تناصر) في الجملة (أ) كالأمر (تكلمي) في الجملة (ج) في قيام ذينكم الفعلين مقام الاسم (هالك) في الجملة (د). كما أن الماضي (ضاقتْ) والأمر (فاسكتْ) في الجملتين (ب، د) بمنزلة الاسم (مُتقلّبٌ) في الجملة (هـ). ومع هذا التماثل لم يجعلوا المضارعةَ عاملاً في الماضي والأمر، لأنهم لم يلحظوا تعاقباً لحركات الإعراب على رويّ هذين الفعلين.

لكن عدم تعاقب حركات الإعراب على رويّ القولة لا يعني أن المدخل غيرُ معمول. فمكوّنات الجمل (13) الآتية كلُّها معمولة، وإن وُجدَ رَوِيُّ قَولاتها مبنياً بحركةٍ لا تزول عنه ولا تفارقُه، كما هو ظاهرٌ بالملاحظة الحسية.

(13) (أ) مَنْ ضربَهُ مَنْ.

(ب) هيْهاتَ ذَلِكَ.

(ج) أينَ هوَ.

(هـ) كَيْفَ الّذي عُدْتَ.

إنّ عدمَ تغيُّر حركة الحرف الأخير من المداخل المكوِّنة للجمل أعلاه لا يلزم عنه بالضرورة انتفاءُ العامل الذي يجلب لكلٍّ منها أثراً غيرَ معربٍ عنه بعلامة. فالمدخل (مَنْ) في مقدِّمِ الجملة (أ) إعرابُه الرفع المعمول بالابتداء أو بالفعل(ضرب) بعده، أما (مَنْ) في مؤخرها فإعرابُه النصب المعمول بالفعل أو بالمركب الفعلي المتكون من الفعل والفاعل[23]، وإن لم تظهر على الأول الضمةُ علامة الرفع، ولا الفتحةُ علامةُ النصب على الثاني.

وكذلك الحال في باقي مكونات الجمل أعلاه، فالعوامل متغيرةٌ وأواخرُ المداخل ثابتةٌ على حركة بنائها، بتغيُّر العامل ولا يتغيَّرُ آخر المدخل المعمول. وبصحّة ما أوردناه ينبغي إعادة النظر في المفهوم من المبني المعبَّر عنه بقول الأنباري: «وأما المبني فهو ضد المعرب، وهو ما لم يتغيَّر آخرُه بتغير العامل فيه»[24]. وقد سبقت الإشارة إلى انتفاء الترادف بين القابل والمعرب انتفاءَهُ بين الراغص والمبني. وتؤكّد مكوِّناتُ الجمل (13) حقيقةَ أن كل مدخل فيها يجمع بين كونه قابلاً ومبنياً؛ فهو قابلٌ معنىً إذ تُعْتَوِرُ معناه المعجمي «معانٍ تركيبية» عارضة[25]، ومبنيٌّ لفظاً إذ لا تتغيَّر حركةُ حرفه الأخير.

---

(23)من خلافات النحاة حول عامل النصب في المفعول نكتفي بذكر رأْيَيْ المدرستين، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً... وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً. الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 78.

(24)الأنباري، أسرار العربية، ص 29.

(25)المعاني التركيبية العارضة محصورة حتى الآن في الأحوال التركيبية كالرفع والنصب، وفي الوظائف النحوية كالفاعل والمفعول.

3.2.2. عاملية اللسانيات النسبية

يعتبر العاملَ في إطار لسانياتنا النسبية مُفسِّراً عليّاً[26] للآثار التي تشكّل الخصائص البنيوية للعبارة اللغوية؛ بالعامل يُناطُ ما يُلاحظُ في تركيب العبارة من سمات حسية معربة عن مجردات، وهو علّةُ الحكم بالمعنى الأصولي[27]. فالرفع مثلاً خاصيةٌ بنيوية يجب إناطتُها بعاملٍ مغايرٍ لعاملِ الضمَّةِ علامةِ الرفع، وكذلك يسري في الباقي. ولتحصين العاملية من الاختلاق والاختلاف ينبغي تنسيقُ مبادئها بحيث تكون المفاضلة استقبالاً بين أنساقٍ عاملية، وليس بين تقديراتٍ ظنية كما كان من قبل في عامليّتَيْ سيبويه وشومسكي[28] اللفظيتين. وبناء النسق العاملي يستلزم مقدمةً أوليةً يمكن صوغُها على النحو التالي:

i. العامل شرطٌ ضروري لإسناد أثرٍ معين إلى قابل. ولتوضيح معنى العامل بالمثال يمكن القولُ إن الجاذبيةَ شرط ضروريٌّ وكاف لإسناد أثر السقوط إلى الأجسام. ومن جملة ما يلزم لزوماً منطقياً عن هذه المقدمة المصوغة في صورة تعريف للعامل، نذكر المقدمة الثانية التالية:

ii. العامل الواحدُ يُنتج نوعاً واحداً من الأثر، وقد يستلمُه أكثرُ من قابل. فالرفعُ أثرٌ واحدٌ يُولِّدُه عاملٌ واحد، لكنَّ هذا الأثرَ قد تتلقّاه

---

(26) راجع الفصل الثالث في ص 57 من كتاب كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية، الطبعة الفرنسية:
Karl Popper, La logique de la découverte scientifique, Payot, Paris, 1978.

(27) انظر مبحث «بيان وجه إضافة الحكم إلى العلة» في ص 458 من كتاب الغزالي، شفاء الغليل، مطبعة الإرشاد، بغداد 1390/1971.

(28) راجع كتاب شومسكي، نظرية العامل والربط، الطبعة الفرنسية 1991.
N. Chomsky, Théorie du Gouvernement et du Liage, Seuil, Paris.

قوابلُ مختلفةٌ مقولياً أو وظيفياً، مباشرةً أو بالتبعية. كما أن الضمةَ أثرٌ مغايرٌ للرفع يلزمُها عاملٌ يُولِّدُها، عاملٌ آخرُ مغايرٌ للعامل الذي يعمل الرفع. وإذا وقع تعدُّدٌ داخلَ نفس الأثر عُلِمَ أن هناك شرطاً إضافياً ينضمُّ إلى نفس العامل لتنويع نفس الأثر الذي يُحدثه، كما هو موضَّح بالمثال في المقدمة (iv) الآتية.

iv. إذا اجتمع عاملان على قابلٍ واحد كان ذانك العاملان من نوعين مختلفين، وكان أحدُهما طارئاً على الأصلي ناسخاً للعلامة الإعرابية دون الحالة التركيبية أو الوظيفة النحوية للمعمولين أصلاً بعامليْهما. لتوضيح ذلك بمثل الجملة (النحوُ دقيقٌ) يُلاحظُ أن كلا القابلين؛ (النحوُ) و(دقيقٌ) قد تلقّى ضمّةً معربةً عن حالة الرفع، واستناداً إلى المقدمة (ii) يجب أن يكون لكلا الأثرين؛ (أي حالةُ الرفع وعلامتُها الضمة)، عامل خاصٌّ. وبإدماج أحد المداخل التالية (إنّ، كانَ، ظنَّ) في البنية المكونة للجملة السابقة يكون عملُ هذا الطارئ منحصراً في نسخ الضمة، كما يظهر في مثل الجمل (14)، دون أن يمسَّ حالةَ الرفع بدليل معاودة ظهور علامتها عند العطف على المحل، كما في مثل التركيبين (15).

(14) (أ) إنّ النحوَ دقيقٌ.

(ب) أصبح النحوُ دقيقاً.

(ج) ظننت النحوَ دقيقاً.

(15) (أ) ﴿... أنّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾[29].

(ب) العلمُ صار مفسداً للطبيعة ومفقدٌ من الجهالة.

إذ عُطف (رسولُه) على محلّ المركب (أن اللهَ) المعمول ثانيه بعاملٍ أصلي قبل لحوق الطارئ (أنّ)، كما عطف (مفقدٌ) على محل

(29) الآية 3 من سورة التوبة.

المـــركب (صار مفسداً) إخراجاً له من حيز (صار) المزمّن لما دخل عليه.

١٧. عاملُ علامة الإعراب عن الأحوال التركيبية والوظائف النحوية هـــو الوســـيطُ اللغوي. وعلامة الإعراب إما موقعٌ في اللغات الشجرية الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة، كالفرنسية والأنجليزية، وإمـــا لاصـــقة في اللغات التوليفية التي اختارت وسيطَ العلامة المحمـــولة. والوسيط اللغوي لطبيعته الوضعية لا يحمل إلا علامةَ الإعراب. ففي العربية من اللغات التوليفية يحمل وسيطُ العلامة المحمـــولة الـــضمةَ وما ينوب عنها في الإعراب عن حالة الرفع، والفـــتحةَ ومـــا ينوب عنها إعراباً عن حالة النصب، والكسرةَ والسكونَ وما ينوب عنهما في الإعراب عن سمة النسخ، كما سيتبين في تناول النسخ والناسخ بعد حين.

والوســـيطُ اللغـــوي مختصٌ بحمل علامة الإعراب، وهذه إما موقع، كما في اللغات الشجرية، وإما لاصقة، كما في اللغات التوليفـــية. ولا يدلُّ تعددُ لواصقِ الإعراب، كالضمة والفتحة والكـــسرة والـــسكون في العربية، عن تعدد في وسيط العلامة المحمـــولة، وإنما نفس الوسيط يحمل بشروط متغايرة علاماتٍ إعـــرابيةً مختلفة. فالوسيط اللغوي يحمل الضمة بشرط علاقة الإسناد، والفتحةَ بشرط علاقة الإفضال، والكسرةَ أو السكونَ بشرط وجود ناسخ علامة الإعراب الأصلية. كما سيتضح بعد حين.

٢. عامـــلُ حالـــة الـــرفع التركيبية علاقةُ الإسناد «ع» التي تجمع بـــين المتـــساندين (م ؛ مَ) في نـــواة الجملة. وتتشخّص هذه العلاقـــةُ التـــركيبيةُ «ع» بواســـطة المطابقـــة في لغـــات

الصهير[30] خاصةً؛ إذ بالمطابقة يُستدلُّ على موقع العلاقة، كما تُوضِّح التمثيلاتُ (16) الموالية:

(16) (أ) (ليلى (خَطَبَ ع رضى)).

(ب) (مرضى (عالَجَ ع مُرتضى)).

(ج) (الكسالى (ينتقدُ ع النصارى)).

(د) (سلوى ع تُسْبِقُ (مصطفى)).

(هـ) (نجوى ع قاصدةٌ (المرسى)).

(و) (الصحايا ع سمعوا (الرزايا)).

وعمــلاً بالمقدمة (II) لا يعملُ حالةَ الرفع إلا علاقةُ الإسناد، ولا تعمــل هذه العلاقةُ التركيبيةُ إلا الرفعَ، ولا يستلمُ هذه الحالةَ إلا مدخلٌ معجميٌّ تسمح له مقولتُه المركبة[31] بتعويض عنصرٍ نوويٍّ في البنية المكونية للجملة. إذن، كلُّ مدخل معجمي عوَّضَ عنصراً نــووياً وجــبت له حالةُ الرفع سواءٌ ظهر على لفظه الضمّةُ علامةُ هذه الحالة، كما في المعرب وصفاً وموضعاً؛ وهو الفعل المضارع، والاســم الــتامّ، والاسم الناقص، والصفة، والمصدر. أو لم تظهر

---

(30) الصُّهورُ لغةً بقعةٌ من الجبل يخالف لونُها سائرَ لونه، واصطلاحاً: صُرفةٌ تلتصق بقولة مدخل معجمي استحضاراً لضمير أو اسم ظاهر. والصهور يشمل كل الصرفات التي تلتصق بالتراكيب أو بأحدها للدلالة على خصائص صرفية في مراكبه. كما في مثل (تُخرج، يَخرج، خرجتُ). إذ التصقت بالفعل (خرج) الــصهائرُ (تــ... يــ... ... ت) استحضاراً للضمائر (نحن، هو، أنتَ). ولغات الصهور، كالعربية والإيطالية والإسبانية ونحوها، هي التي تخطت عتبة الــضمير في سلمية التوقف وانتهت إلى الصهور. وفي مقابلها لغاتٌ وقفت عند عتبة الضمير ولم تتجاوزه، كالفرنسية والأنجليزية.

(31) المقــولة المركبة مستعملة هنا للدلالة على ما اشترك من المداخل المعجمية في نفس الخصائص المعجمية والسلوك التركيــبي والبناء الصرفي. وللمزيد من التفصيل راجع مبحث مكوّن المقولات في إطار اللسانيات النسبية.

عليه، كما في المبني وضعاً المعرب موضعاً، وهو الفعل الماضي والأمر، والخوالف التي تنوب عما سبق من المعرب وضعاً وموضعاً.

٣. عاملُ حالة النصب التركيبيةِ علاقةُ الإفضال «ڤ» التي تقوم بين نواة الجملة وفضلاتها، وتتشخّص هذه العلاقةُ التركيبية بانتفاء علامة المطابقة بين طرفَيها في لغات الجمهور خاصة، وبالمجاورة في غيرها. وهي تعمل حالة النصب في الفضلات لا غيرُ، وليس لها، بموجب المقدمة (iii)، أن تعمل في مكوِّنٍ نوويٍّ، لأن اشتراك علاقتيْ الإسناد والإفضال في كونهما تركيبيتين مانعٌ من اجتماعهما على المعمول الواحد.

والنصب حالةٌ تركيبية تُسند إلى المركب الذي يُعوِّض عنصر الفَضْلَة في البنية المكوِّنة للجملة، ولا يتلقّى هذه الحالةَ سوى مُكوِّنٍ فَضْلي مهما تعدَّد، كما في التمثيل (16) الموالي.

(16) (يلطمُ ع سُلطويٌّ (ڤ متجبِّراً عامياً لطمتين أمامَ رفاقِه يومَ الجمع وحضورَ الصحافة إذلالاً للأحرار)).

اعتباراً لما سبق تكون الأحوالُ التركيبيةُ محصورةً في حالتين اثنتين لا غير: أولاً رَفْعٌ يتفرَّد بعمل هذه الحالةِ علاقةُ الإسناد، ويتلقاها من مكونات الجملة المكوِّنُ النووي ليس إلاَّ. ثانياً نصبٌ تختصُّ بعمله علاقةُ الإفضال، ويتلقّاه المكون الفضلي في الجملة دون غيره. يمكن التعبير عن كل ذلك دفعة واحدة بالمثال (17) التالي.

(17) ج ← ± صد (م ع م) ڤ ± فض.

ومن جملة ما يسترعي الانتباه في التمثيل (17) أن عنصر الصدر[32]

---

(32) مصطلح الصدر لا يعني رتبة قارة لاقتضاء هذا المفهوم من العلاقات التوليدية، وإنما يصدق على عنصر بنيوي لا يأتلف مع غيره بعلاقة تركيبية، ويُعوَّض بمداخل معجمية خاصة إما أن تكون رافضة لأثر العامل، وإما أن تكون قابلة له بالمجاورة.

(صـــد) لا تجمعه علاقةٌ تركيبيةٌ بباقي عناصر البنية المكونية لجملة (ح). ويلزم عن ذلك أن يتجرَّدَ المركبُ الذي يعوِّضُ عنصر (صد) في البـــنية المكونية للجملة من الحالة التركيبية ومن علامة الإعراب عـــنها. إلا أن تركيب الأمثلة (18) الآتية يشهد على أن للمكون الصدري علامةً إعرابية، وبالتالي يجب تفسيرُ كيف حَصَلَ عليها.

(18) (أ) (بيـــتٌ (الشاعرُ ع ينظمُ (ڤ قولاً))).

(ب) (العمارةَ (يسكنُ ع الناسُ (ڤ شُقَقَها))).

(ج) (هذا الرجلُ (تبيعُ ع زوجتُه (ڤ سيارتَها القديمةَ))).

وينبغي التنبيه في هذا الموضع على أن العلاقة التركيبية لا تتكرَّر في الجملة الواحدة، وإذا تعدَّدت علاقةُ الإسناد خاصةً فلتعدُّد الجملة، كما في المثالين التاليين.

(19) (أ) ((يظنُّ ع العامَّةُ) (للخلافُ ع رحمةٌ)).

(ب) (أُريد ع عدوُّكم ڤ (أن تتفرَّقَ ع كلمتُكم)).

وبـــناءً عليه لا يجوزُ إدراجُ علاقة الإسناد بين المكون الصدري (بيـــتٌ) ونـــواة الجملة(الشاعرُ ينظم)، وإلا صار نووياً يكون لدلالته المعجمية دخلٌ في انتقاء المكوِّن المفعلي (قولاً)، بل هذا الأخيرُ منتقىً بدلالة الفعل المتعدي (ينظم). أما إعرابُ المكون الصدري(بيتٌ) فمكتسبٌ بالوراثة منتقلٌ إليه من «نَسِيبِه»[33] (يـــنظم) الواقع في نواة الجملة، كما اكتسبه المكون الصدري (العمـــارةَ) من نَسِيبِه (شُقَقَها) الذي يُعوِّضَ عنصرَ الفضلة في نفس البنية من التركيب (18ب). ومن النسيب (زوجتُه) الواقع

(33) مصطلح النسيب يصدق هنا على مكوِّن نووي أو فضلي يرتبط بالمكون الصدري بواسطة الضمير أو الظهور أي علامة المطابقة، وذلك تبعا لمقولة المكون الصدري. فإذا كان اسما فالرابط ضميرٌ، كما يظهر من المثالين (18ب ج)، أما إذا كان فعلاً، كما في (18أ)، فالرابطُ ظهورٌ أي علامة مطابقة.

في مستوى الجملة في المثال (18ج) انتقل الإعراب[34] إلى المكون الصدري (هذا الرجلُ). ويتأتى انتقالُ الإعراب من اليسار إلى اليمين أي من المسبب إلى المكوّن الصدري عن طريق التسريب. كما ينتقل عن طريق التبعية من اليمين إلى اليسار[35]، أي من المتبوعات إلى توابعها، كما في التراكيب (20) التالية.

(20) (أ) (ضاقت ع الأرضُ برُّها).

(ب) (رجع ع الجندُ لا عتادُهم).

(ج) (ذبلت ع الوردةُ الحمراءُ).

(د) (تُوُفِّيَ ع عمروٌ العقادُ).

(هـ) (نجح ع الطلابُ جميعُهم).

وليس كلُّ ما يُعوِّضُ الصدر(صد) في البنية المكونية للجملة؛ (± صد (م ، مَ) ع ± فض) بوارثٍ للإعراب من نسيبه النووي أو الفضلي. وللتمييز بين المكون الصدري الذي يتسرَّبُ إليه الإعرابُ من نسيبه وبين غيره الذي لا يتلقى إعراباً ألبتَّةَ. ويضطرُّنا هذا التمييزُ إلى المرور إلى تناول الركن الثاني في العاملية وهو القابل لأثر العامل.

vii. القابلُ لأثر العامل العلاقي هو كل مدخل معجمي مسموحٍ له مقولياً بأن يُعوِّضَ في البنية المكونية للجملة (± صد (م، مَ) ± فض) أحد العناصر الثلاثة التالية دون الباقي؛ (...(م، مَ) ± فض). أي المسند (م) أو المسند إليه (مَ) أو الفضلة (فض) لا غير. وقد تبيَّن من خلال تناولنا

---

(34) الإعراب مستعملٌ هنا للدلالة على العلامة اللاصقة بمكونٍ تعبيراً عن شيءٍ قد عرض له.

(35) للمزيد من التفصيل في موضوع انتقال الإعراب بالتسريب أو بالتبعية انظر المباحث المخصصة لموضوع توسيع البنية المكونية.

لسلوك «المقولات المركبة»[36] في البنية المكونية أن الفعل التامَّ يسمح للمداخل المنتمية إليه بتعويض عنصر المسند لا غير، وكذلك خوالفه.
وأن الاسم التام والناقص يسمحان لما ينتمي إليهما من المداخل المعجمية بتعويض عنصرَيْ المسند (مَ) والفضلة (فص)، بينما الصفة والمصدرُ يُرخصان للمداخل المنتمية إليهما بتعويض أيِّ عنصر في البنية المكونية إلا المصدر (صد)، وكذلك ما قد يخلفهما من الخوالف.
وكلُّ مدخل معجميٍّ سمحت له مقولته المركبة بأن يُعوِّضَ في البنية المكونية للجملة أحدَ العناصر الثلاثة (... (م، مَ) ± فص) فهو قابلٌ لأثر العامل العلاقي. فما عوَّضَ عنصراً نووياً (... (م، مَ)...) استلم من علاقة الإسناد الرفعَ، ومن الوسيط اللغوي الضمَّةَ علامةَ هذه الحالة. وكلُّ مدخل معجمي عوَّضَ الفضلةَ المخصوص بالمثول في البنية التمثيلية التالية: (... (...) ± فص)، ثم تلقى من علاقة الإفصال النصب ومن الوسيط اللغوي الفتحةَ علامةَ هذه الحالة. وإذا لم تظهر علامةُ الإعراب، بسبب البناء الوضعي والموضعي[37]

(36) المقولات المركبة أي المعجمية التركيبية في نموذج النحو التوليفي ستٌّ رئيسة وهي الاسم التام [+ح − ز]، والاسم الناقص [−ج + ر]، والفعل التام [+ح +ر]، والفعل الناقص [−ح + ز]، والصفة [+ج +ح]، والمصدر [+ح − ز]. فضلاً عن مقولتين تكميليتين وهما (أ) الأدوات المقسمة إلى رابط وإلى عارض للاسم أو الفعل أو الجملة. (ب) الخوالف التي تضم ما ينوب عن أحد المقولات الستة الرئيسية كالإشارة والموصولات والضمائر والمبهمات التي تخلف الاسم التام فتعوض في البنية المكونية ما نابت عنه. وفعلا المدح والذم وأسماء الأفعال التي تخلف الفعل التامَّ فتُعوِّض مثله عنصرَ المسند (م) في البنية المكونية ليس إلا.
(37) يكون المدخل المعجمي مبنياً وضعاً وموضعاً إذا كان رافضاً لأثر العامل مطلقاً، فلا يُعوِّض عنصراً نووياً أو فضلياً كالمنتمي إلى مقولة الأداة. ويكون المدخل مبنياً وضعاً معرباً موضعاً إذا انتمى معولياً إلى الخوالف أو الفعل الماضي والأمر واستقرَّ تركيبياً في أحد العناصر الثلاثة (... (م، مَ) ± فص).

أو الوصفي فقط وجب تقديرُها. ولا بأس من التذكير مرةً أخرى أن كل نموذج نحوي يتوقّعُ لمكونات الجملة في اللغات البشرية أكثرَ من تيكم الحالتين التركيبتين أو أقلّ منهما فهو نموذجٌ مختلُّ البناء.

viii. الوارثُ لأثر العامل؛ وهو المدخل المعجمي المنتمي أصلاً إلى مقولة تسمح له بتعويض أحد العناصر الثلاثة (... (م، م) ± فص)، لكنّ تغييراً في دلالته المعجمية تضطرُّه إلى أن يُعوّض عنصرَ الصدر (± صد (...)...) لا غير، كما هو شأنُ الفعل الناقص؛ مثلُ (كانَ، وبات وغيرهما)، فهو في الأصل تامٌّ، وحينئذ يُعوِّضُ في البنية المكونيَّة المسندَ (م)، ويتلقى أصالةً من علاقة الإسناد حالةَ الرفع، كما في مثل التركيبين (21) الموالين:

(21) (أ) (إذا (كان ع الشتاءُ) (فأدفئوني)).

(ب) (يبيتُ ع المشرَّدون (ة في العراء)).

وعند نقصانه لا يُعوِّضُ في البنية المكونية إلا الصدر (صد)، ويكون وارثاً للإعراب من تامِّه، وينتقل إليه بالتسريب من سببه المعمولِ بعلاقة الإسناد والمسوغِ علامةُ إعرابه بعمل الفعل الناقص في الصدر، وذلك بموجب المقدمة (iii). وهو ما تكشف عنه الأمثلةُ التالية:

(22) (أ) (يكونُ (الصيفُ ع حارّاً)).

(ب) (يبيتُ (المتهجِّدُ ع ساجداً)).

IX. الرافضُ لأثر العامل مطلقاً يتشكّلُ من المداخل المعجمية المنتمية إلى مقولة الأداة. وهذه كما سبق، نوعان:

1) أدوات علاقية لربط مقولتين تركيبيتين، من هذا النوع العطف؛ (و، ف، ثم..)، والاستثناء (إلا، وما ناب عنها)، والشرط (إنْ، لو..).

2) أدواتٌ اقترانيةٌ، وهي باعتبار ما اقترنت به ثلاثةُ أضرب:

(أ) اقترانيةٌ بالاسم مثلُ أداة التعريف (ال) التي تُؤلّف مع ما اقترنت به مركباً واحداً يُعوِّض في البنية المكونية ما كان يُعوِّضُه عجز المركب قبل اقتران الأداة به.

(ب) اقترانيةٌ بالفعل مثل (س، سوف، قد). وهي أيضاً تشكل مع ما اقترنت به مركباً واحداً يعوض في البنية المكونية للجملة ما كان يُعوضه عجزُ المركب قبل اقتران الأداة به، أي عنصر المسند (م) لا غيرُ.

(ج) أدوات اقترانية تدخل على الجملة مثل (هل، إنّ، أ، ما، ليت، لعل). وهذه لا تعوض إلا عنصرَ (صد) في البنية المكونية (± صد (...)...). وليس لها تسببٌ تستلم منه إعراباً.

x. الأداةُ، انطلاقاً من اشتغالها بما دخلت عليه، نوعان: أحدهما يضمُّ «الأداةَ المُهمَلة»؛ وهي التي لا يعمل لها ما اقترنت به ولا يتأثرُ، بدليل احتفاظه بعلامته القديمة، كما يتبيَّن من خلال المقارنة بين الجمل (أ) و(ب) في المجموعة التالية (23):

(23) (أ) (جبلٌ ع تحرّكَ) (ب) (الجبلُ ع قد تحرّكَ).

(أ) (مريضٌ ع يُعالَجُ) (ب) (لا مريضٌ ع سيُعالَجُ).

أما النوعُ الثاني فيشمل «الأداة الناسخة»؛ وهي التي تؤثِّرُ فيما اقترنت به؛ إذ تُبطل علامةَ إعرابه الأصلية، وتُحولُها إلى علامة مغايرة لما كان له قبل أن تدخلَ عليه الأداةُ الناسخة، كما يتضحُ من خلال المقارنة بين الجمل (24) والجمل (25) في المجموعتين التاليتين:

(24) (أ) (الأرضُ ع تتحرّكُ).

(ب) (إنسانٌ ع يُبحثُ).

(ج) (الضيفُ ع يدخلُ ة (الدارَ)).

(د) (الطريقَ ع تمرُّ ة (السهلَ (والجبلَ)).

(25) (أ) (كأنَّ (الأرضَ ع لم تتحرَّكْ)).

(ب) (لا (إنسانَ ع لن يُبحَثَ)).

(ج) (إنَّ (الضيفَ ع لَمَّا يدخلْ ة (إلى الدارِ))).

(د) (ليت (الطريقَ ع لنْ تمرَّ ة (بالسهلِ (والجبلِ)))).

يتبيَّنُ بوضوح من المقارنة بين المجموعتين من الجمل (24) و(25) أنَّ علامة الإعراب عن الحالة التركيبية المعمولة بالعلاقتين التركيبيتين (ع ة) في مكونات الجمل (24) قد تغيَّرتْ في الجمل (25) حين دخلت عليها الأدواتُ الناسخةُ؛ (كأنَّ، لا، إنَّ، لَمْ، لَنْ، لَمَّا، إلى، ب). ولو زالت هذه الأدواتُ عن مكونات الجمل (25) لعادت إليها علامتُه القديمة كما كانت في (24).

والملاحظُ أيضاً أن المركب التبعي[38] (والجبلَ) في (الجملة 25. د) قد تلقَّى علامتَه الإعرابيةَ من متبوعه (بالسهلِ) المركَّب من الأداة الناسخة (بـ)، ومنسوخِ العلامة (السهل). وتدلُّ هذه الملاحظةُ على أن الناسخ، بصرف النظر عن صنفه، لا يُزيلُ الحالةَ التي تعملها العلاقةُ التركيبيةُ، وإنما ينحصر أثرُه في استبدال علامة الحالة إيذاناً بانضمامه إلى منسوخ العلامة ليؤلِّفا معاً مركباً واحداً يتلقى الحالةَ التركيبيةَ وعلامتَها، وإنْ تعذَّرَ ظهورُها بسبب التركيب، كما لم تظهر لنفس العلة في نحو (نجحَ ع خمس عشرة (ع طالباً)). ويدلُّ على وجودها ظهورُها من جديد على المركب التبعي فيما عُرفَ في نحو سيبويه بالعطف على المحلِّ. ومنه قراءةُ

(38) المركب التبعي يتناول ما عرف في نحو سيبويه بالتوابع الخمس؛ أي عطفا النسق والبيان والنعت والبدل والتوكيد.

مـن عطف (وأرجلكم) على محل (برؤوسكم) في قوله تعالى ﴿يا أيُّهَا الَّـذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْـدِيَكُمْ إِلَـى الْمَـرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾[39]، فمَسَحَ القدمين في الوضوء ولم يَغْسلهما عطفاً على المغسولين (وجوهَكم وأيديَكم). والمسحُ، كما هو مستعمل في نحـو سيبويه، معناهُ إبطالُ علامة الحالة التركيبية بتحويلها إلى علامـة أخـرى من غير أن يمسَّ الحالةَ في حدّ ذاتها. فهو يتناول العلامةَ الظاهرةَ بالإبطال والنقل ولا يصل إلى الأثر المكون تحتها الـذي عملته إحدى العلاقتين التركيبيتين. وإذا تبيَّن المسخ تعيَّن المرورُ إلى تصنيف الناسخ.

xi. الناسـخُ؛ وهو يشكل عدداً محصوراً من المداخل المعجمية التي إن اقترنت بمعمولها أبطلت علامةَ إعرابه الأصلي وحوَّلتها إلى علامة نسخيَّة. وبما أن الإعراب الأصلي محصورٌ عددياً في اثنين لا غيرُ: أولُهمـا رفـعٌ عاملُـه علاقةُ الإسناد، وعلامتُه الضمَّةُ المحمولةُ بالوسيط اللغوي، وثانيهما نصبٌ عاملُه علاقةُ الإفضال وعلامتُه الفتحةُ المحمولةُ بنفس الوسيط، تعيَّنَ أن يتنوَّع الناسخُ إلى النوعين التاليين:

أولاً نواسـخُ الفـتحة علامة النَّصب حروفُ الجرِّ مثل (إلى، في، على، مِنْ، بـ، لِـ، عَنْ)[40]. وهذه النواسخ مختصَّةٌ بالدخول على

---

(39) الآية 6 من سورة المائدة. ذكر الرازي في تفسير قراءة النصب في (وأرجلكم) «إنمـا تـوجب المسح، وذلك لأن قوله (... وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ...)، فرؤوسـكم في النـصب ولكنها مجرورة بالباء فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على محل الرؤوس».

(40) انظر الباقي في مبحث حروف الإضافة في كتاب الزمخشري، المفصل، ج2، ص 176.

مكــوِّنٍ فضلي لتحوّلَ فتحته المعربةَ عن نصبه إلى كسرة ناسخة، كما في نحو الجمل (26) الآتية.

(26) (أ) ((يعودُ ع المهاجرُ ﮐ (إلى وطنه)).

(ب) ((تزيغُ ع القطارُ ﮐ (عن سكّته)).

(د) ((تخرجُ ع السيارةُ ﮐ (من النفقِ)).

وإذا زال الجــار، كمــا في (27)، أو كــان العطفُ على محل المــركّب من الجار والمجرور ممسوخ الإعراب، في مثل الجمل (28)، ظهــرت مــن جديــد الفــتحةُ علامةٍ حالةِ النصب المعمولةِ بعلاقة الإفضال.

(27) (أ) ((يمرُّ ع الناسُ (ﮐ الدروبَ)).

(ب) ((يمُرُّ ع الأهلُ (ﮐ الديارَ)).

(ج) ((يدخلُ ع الغزاةُ (ﮐ المدينةَ)).

(28) (أ) ((صامَ ع الزاهدُ (ﮐ في الليلِ (والنهارَ))).

(ب) ((صدَقَ ع المرشدُ (ﮐ في القولِ (والفعلَ))).

(ج) ((فرغَ ع الرجلُ (ﮐ من الصلاةِ (والتسبيحَ))).

وفي إطــار عامليــة اللــسانيات النسبية لا يستقيم رأيُ من قال «بالنصب على نــزع الخافض»، في الجمل (27) الماضية ونحوها (29) الآتية، بل الأنسب أن نستبدلَ بها عبارة «النسخ على إدراج الخافض»، كمــا في الجمل (27) أعلاه. أما نصب المركبات في مثل الجمل (29) التالية فهو الأصل.

(29) (أ) العيدُ غداً.

(ب) السفرُ حالاً.

(ج) البارحةَ عزمٌ.

(د) اليومَ حزمٌ.

إذ كل مدخل معجمي مسموحٍ له مقولياً بتعويض عنصر الفضلة وجب أن يتلقّى النصبَ من علاقة الإفضال، والفتحةَ المعربةَ عن الحالة من الوسيط اللغوي. وإذا بقي مكونٌ نوويٌ بغير مراكبه، كما في الجمل (29)، تعيّن تقديره بمدخل يدلُّ معجمياً على كَوْنٍ عامٍّ كما في الأمثلة (30) الموالية.

(30) (أ) (العيدُ ع يحلُّ (ق غداً)).

(ب) (السفرُ ع يكونُ (ق حالاً)).

(ج) (ق البارحةَ (كانَ ع عزمٌ)).

(د) (ق اليومَ (يتحقّقُ ع حزمٌ)).

ثانياً نواسخُ الضمّة علامةِ الرفع تتفرّعُ، باعتبار مسوغ العلامة، إلى قسمين:

أحدهما يحتوي على أدوات تقترن بالفعل المضارع خاصةً، فتُبطلُ ضمّته المعربةَ أصلاً عن حالة الرفع بتحويلها إما إلى سكون أو فتح. فإذا اقترن بالمضارع أحد الجوازم؛ (لَمْ، لَمّا، إنْ، لا، ل)، تحوّلت ضمّته إلى سكون. كما يتبيّن من خلال المقارنة بين الجمل (أ) و(ب) في المجموعات الآتية.

(31) (أ) يشتغلُ أبي كثيراً ويروحُ منهكاً.

(ب) إنْ يشتغلْ أبي كثيراً يَرُحْ منهكاً.

(32) (أ) يَحينُ الشتاءُ ويهاجرُ الطيرُ.

(ب) لم يَحِنْ شتاءٌ ولَمّا يُهاجرْ طيرٌ.

(33) (أ) يُسافرُ وزيرُ الخارجية حالاً.

(ب) لِيُسافرْ وزيرُ الخارجية حالاً.

(34) (أ) لا ترفعون صوتاً ولا تحملون سلاحاً.

(ب) لا ترفعوا صوتاً ولا تحملوا سلاحاً.

وقد تتحوّل ضمةُ المضارع إلى سكون بعمو ناسخٍ جازمٍ، ويكون بانتظامه في «سياق الجزم»[41]، كأن يأتي في جملة الجواب و لم تقترن به أداة علاقية تربطه بما سبق من «جملة طلبية»، كالنهي (35أ)، أو الأمر (35ب)، أو الاستفهام (35ج)، أو التمني (35د)، أو العرض (35هـ)، كما يتبين من العبارات التالية.

(35) (أ) ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[42].

(ب) انطلقْ ظُهراً تصلْ عصراً.

(ج) مَنْ شيخُكَ أُصاحِبْهُ.

(د) ليتَ كتابَكَ معيدٌ أقتنِ منه نُسختين.

(هـ) ألا تزورُ بيتَ الأهل تلقَ أحبابَكَ.

وإذا اقتــرن بالمــضارع أحدُ النواسخ؛ (لَنْ، أَنْ، كَيْ، لِ) حوَّلت ضَمَّةَ إعرابه الأصلية إلى فتحة. وعندئذ يوصف بكونه مضارعاً مفتوحاً بأداة ناسخة في مثل العبارات (36) الموالية.

(36) (أ) راوي العِلْمِ لنْ يُطوِّرَ معرفةً أبداً.

(ب) أُصاحبُكَ كَيْ أنتفعَ بعلمك.

(ج) لا يُريدُ أحدٌ أن تتّبعَ ضالاً.

(د) أُعاتبُك لترتدعَ.

(هـ) يُحاربُك حتى تَستَسلِمَ.

(و) تفضحُكَ الصحافةُ أو تُحكُمَ بالعدل.

---

(41) يأتي المضارعُ في سياق الجزم إذا وقع في جملة الجواب من غير أن يدخل عليه رابطٌ يربط جملته بجملة الأمر أو النهي أو الاستفهام، أو التمني أو العرض. انظر ص 145 في الجزء الثاني من كتاب المفصل للزمخشري.

(42) الآية 6 من سورة المدثر.

وإذا استعمل المضارعُ في «سياق الفتح»[43] حركت صمته إلى فتحة وإن لم يدخل عليه أحدُ الفواتح السابقة. كما في نحو التراكيب (37) الآتية:

(37) (أ) لا تُراهِنْ على عدوٍّ فيضيعَ الوطنُ.

﴿... وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[44].

(ب) ليس لكم علمٌ فينهضَ الوطنُ.

﴿... هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا...﴾[45].

ثـاني القسمين من نواسخ الصمة يتميّزُ بنيوياً بتعويضِ عنصر المصدر من البنية المكونية، وهو باعتبار مقولته ومنسوخه وأثره يتفرّع إلى ثلاثة أصناف:

1) «ناسـخ مركبـي»؛ وهو المتميّزُ بالخصائص الثلاثة التالية: أ) أن يـتألّفَ من «فعل ذهني»؛ مثل (عَلِمَ) وما يُشاكله من أفعال اليقين، أو (ظنَّ) وما يُرادفه من أفعال الشك. ب) أن يقترنَ بجملةٍ لإمضائها علـى الشك أو اليقين. والجملة الموجَّهُ بالناسخ المركبـي إما «جملة اسميـة»؛ تـتكوَّنُ نواتُها من «اسمين»[46]، وإما «جملة فعلية»[47]،

---

(43) يكون الفعل المضارع في سياق الفتح إذا وقع في جملة الجواب وقد اقترنت به فاء السببية لارتباطه بجملة الأمر أو النهي أو النفي أو الاستفهام، أو التمني، أو العرض، للمزيد من التفصيل انظر ص 139 في الجزء الثاني من كتاب المفصل للزمخشري.

(44) الآية 73 من سورة الأعراف.

(45) الآية 148 من سورة الأنعام.

(46) يُستعمل الاسم مطلقاً ليشمل المقولات الأربعة: الاسم التام والاسم الناقص والصمة والمصدر.

(47) المفهوم هنا من الجملة الاسمية والجملة الفعلية مأخوذ من التمييز كما عرضه الرازي في ص 40 من كتابه نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. ومعيار التفريق بينهما دلالي يقـوم على وجود الزمان في الفعلية وانتفائه في الاسمية. ولا نأخذ بتصوّر النحويين للفـرق بين الجملتين كما عرضه ابن هشام في الباب الثاني من كتابه المغني لقيام ذلك التمييز على معيار شكلي يتصل برتبة الاسم من الفعل في بداية الجملة

بشرط أن يتقدم الاسم في نواتها ويتأخرَ الفعلُ. ج) أن يُحوِّلَ الناسخُ صيغةَ كلا القابلين في نواة الجملة الموجِّهَة إلى فتحة. وهو ما تكشف عنه المقارنةُ بين جمل المجموعة (38) قبل دخول الناسخ عليها، والجمل (39) بعد اقتران الناسخ بها، فكان منه التوجيهُ الوظيفي والنسخُ الإعرابي.

(38) – الطارقُ نجمٌ.
– الناسُ أخيارٌ وأشرارٌ.
– الحائطُ مائلٌ.
– العالَمُ يتقهقرُ.

(39) – علمتُ الطارقَ نجماً.
– وجدتُ هندٌ الناسَ أخياراً وأشراراً.
– يَحسَبُ البناءُ الحائطَ مائلاً.
– يظنُّ الساسةُ العالَمَ يتقهقرُ.

وبافتراض بنية تمثيلية من قبيل (+ صد (خالداً ع بخيلاً)) يُتوصَّلُ إلى أن هناك ناسخاً مركباً ينبغي إظهارُه معوِّضاً عنصر المصدر (صد) كي تتبيَّنَ جهةُ نواة الجملة (خالداً ع بخيلاً)؛ أهي محمولةٌ على الشك أم اليقين.

2) «ناسخ فعلي»؛ يَتَشكَّلُ من الفعل الناقص المتميز مركَّباً بالخاصية [−ح+ر] وبتعويض عنصر المصدر (صد) في البنية المكونية، وتركيباً بمطابقته لما يُعوِّض المسند إليه (مَ)، وبنسخه لصيغة الاسم الذي يشغل عنصرَ المسند (م). وله وظيفةُ ترمين الجملة؛ إذ يُدخل عليها «زمناً مصحباً».

ومما سَرد من الوظيفة والخصائص البنيوية للناسخ الفعلي يظهر ويُفهَم من المقارنة بين الجمل (40) قبل أن يدخل الناسخ الفعلي

علـيها، وبعد اقترانه بها في الجمل (41) الموالية. وفي العبارة (42) يكـون تعاقب النواسخ الفعلية (ظلت، أمست، باتت، أصبحت) علـى نفس الموضوع (الوزيرة) تبياناً لأزمنة المحمولات (نشيطة، حزينة، مريضة، ميتة).

(40) – (الضيفُ ع حارٌ).
– (هندٌ ع أستاذةٌ).
– (الصبيةُ ع مريضةٌ).

(41) – (أضحت (الصَّبيّةُ ع مريضةٌ)).
– (صارتْ (هندٌ ع وزيرةٌ)).
– (كانَ (الضيفُ ع حارّاً)).

(42) – ظلّت الوزيرةُ نشيطةً، وأمست حزينةً، وباتت مريضةً، وأصبحت ميّتةً.

ولا بأس من الإشارة في هذا الموضع إلى أن للناسخ الفعلي زمانين؛ معجمـي وصـرفي. يدلُّ على الأول بأحرفه وعلى الثاني بصيغته. كمـا يفهـم من (بات، يبيت) في (43) بالمقارنة إلى المفهوم من (ظلّ، يظلُّ) في (44) من جمل المجموعة (36) الموالية.

(43) البارحةَ ظلّت الوزيرةُ خارجَ مكتبها واليومَ تظلُّ داخلَ بيتها.

(44) أمسِ باتَ الرجلُ وزيراً والليلةَ يبيت عريساً.

3) «ناسـخ حرفي»؛ ينتمي مقولياً إلى الأداة، ويُعوِّضُ تركيبياً عنصرَ الـصدر(صد) في البنية المكونية، وينسخ سِمَةَ المسند إليه (م)، وله وظـيفةُ الإصباغ المحدَّدة معجمياً. كالاشتباه المفهوم من (كأنَّ)، والـتمني مـن (ليتَ)، والتوكيد من (إنَّ)، والترجي من (لعلَّ)، والاسـتدراك من (لكنَّ) في الجمل (46) بالقياس إلى مثلها (45) المجردة من الناسخ الحرفي.

(45) – (الناسُ ع متنافقون).

- (الصحراءُ ع جافةٌ).
- ((الإنسانُ ع ظلومٌ)).
- (الخطأُ ع متداركٌ).
- (الإنسانُ ع محسنٌ).

(45) - (كأنَّ (الناسَ ع متخاصمون)).
- ليتَ (الصحراءَ ع حقولٌ)).
- (إنَّ (الإنسانَ ع لجهولٌ)).
- (لعلَّ (الذئبَ ع معمورٌ)).
- (الإنسانُ ع محسنٌ (لكنَّ (المكثرَ ع قليلٌ))).

يحصل ما سبق أن ذكرنا في وصف النسخ وتفصيل النواسخ أن النسخ إبطالٌ لعلامة الحالة التركيبية دون المسِّ بالحالة المسندة عندئذ إلى المركب من الناسخ ومنسوخ الإعراب، كما يشهد عليه العطفُ على المحل. والناسخُ إما أن يُحوِّلَ فتحةَ المنصوب بعلاقة الإتصال إلى كسرة؛ وهو صنيعُ حروف الجر[48]، وإما أن يُحولَ ضمّةَ المرفوع بعلاقة الإسناد إلى علامة أخرى. وهذا الأخيرُ إما فعلٌ مضارعٌ بنسخ ضمّتَه جازمٌ أو فاتحٌ، وإما اسمٌ منسوخُ الضمّة بناسخ مركبي أو فعلي أو حرفي.

ولعلّه اتّضح قسمٌ من عاملية اللسانية النسبية الذي يشمل حتى الآن:

1) الوسيط اللغوي الذي يعمل في نحو اللغات التوليفية العلامةَ الإعرابية، وفي نحو اللغات الشجرية المواقعَ الرتبية. وإذا تعددت

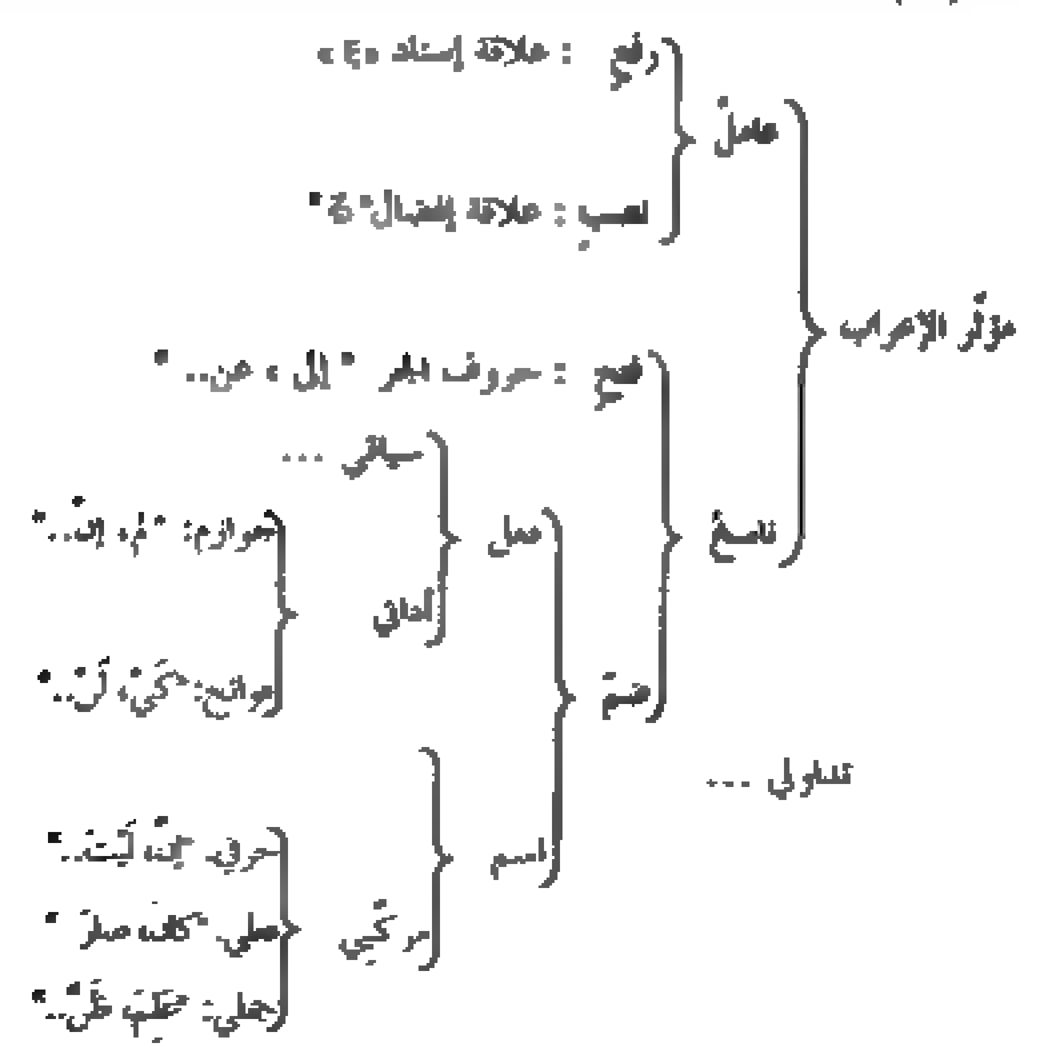
---

(48) قد يقترن حرف الجر باسم معمول بعلاقة الإسناد، فيحوِّلُ ضمته إلى كسرة، كما في مثل الآية 6 (... وكفى بالله حسيبًا) من سورة النساء ونحوها الكثير. وعندئذ يتجرّد من وظيفته التركيبية الأساسية التي من أجلها وضع، وهي إضافة الفعل في النواة إلى الاسم في الفضلة. وبفقده لوظيفته يكون في ذلك الموضع زائدًا.

العلامـــةُ مـــن ضمٍّ، وفتحٍ، وكسرٍ، وجزمٍ، فتعدَّد الشروط التي تنضافُ إلى الوسيط العامل.

2) العلاقـــة التـــركيبة، وهي نوعان: أ) علاقةُ الإسناد التي تُركِّب المكوِّنين النوويين، والمتشخِّصةُ في تطابقهما، والعاملةُ فيهما الحالة الرفع التركيبة. ب) علاقـــةُ الإفضال التي تُركِّبُ فضلَةَ الجملة إلى نواتها، وتتشخص في انـــتفاء المطابقـــة بين طرفَيْها، وتعمل حالةَ النصب في الفضلات مهما تعدَّدت واختلفت وظائفها النحوية، كما وضحناه في دراسة البنية الوظيفـــية للجملـــة. ويمكـــن أن نجمل عواملَ الإعراب ونواسخَ علاماته تحت مصطلح مؤثِّر الإعراب المتشعِّب على النحو التالي:

(45)



خلاصة

مما يعلم معظمُ اللسانيين أن الوصف البنيوي للعبارة اللغوية لا يستقيم بدون تفسير علمي، إذ استقرّ حالياً أنه من الضروري أن تجمعَ النظريةُ اللسانية بين الكفايتين الوصفية والتفسيرية. وما سردناه من العوامل العلاقية والنواسخ المعجمية والسياقية داخلٌ في الكفاية التفسيرية لما يظهر في التركيب من الخصائص البنيوية. وللإمعان في التطبيع الموضّح للعاملية باعتبارها جهازاً مفسِّراً للوصف المقدَّم للعبارة اللغوية لا بأس من اقتضاب القول المبيِّن مجدّداً للعلاقة بين الوصف البنيوي والتفسير العاملي، وأن يكون ذلك بنموذج النحو التوليفي المقترح، في إطار نظرية اللسانيات النسبية، للنمط التوليفي من اللغات البشرية. وأن يكونَ عرضُ ذلك على النحو التالي:

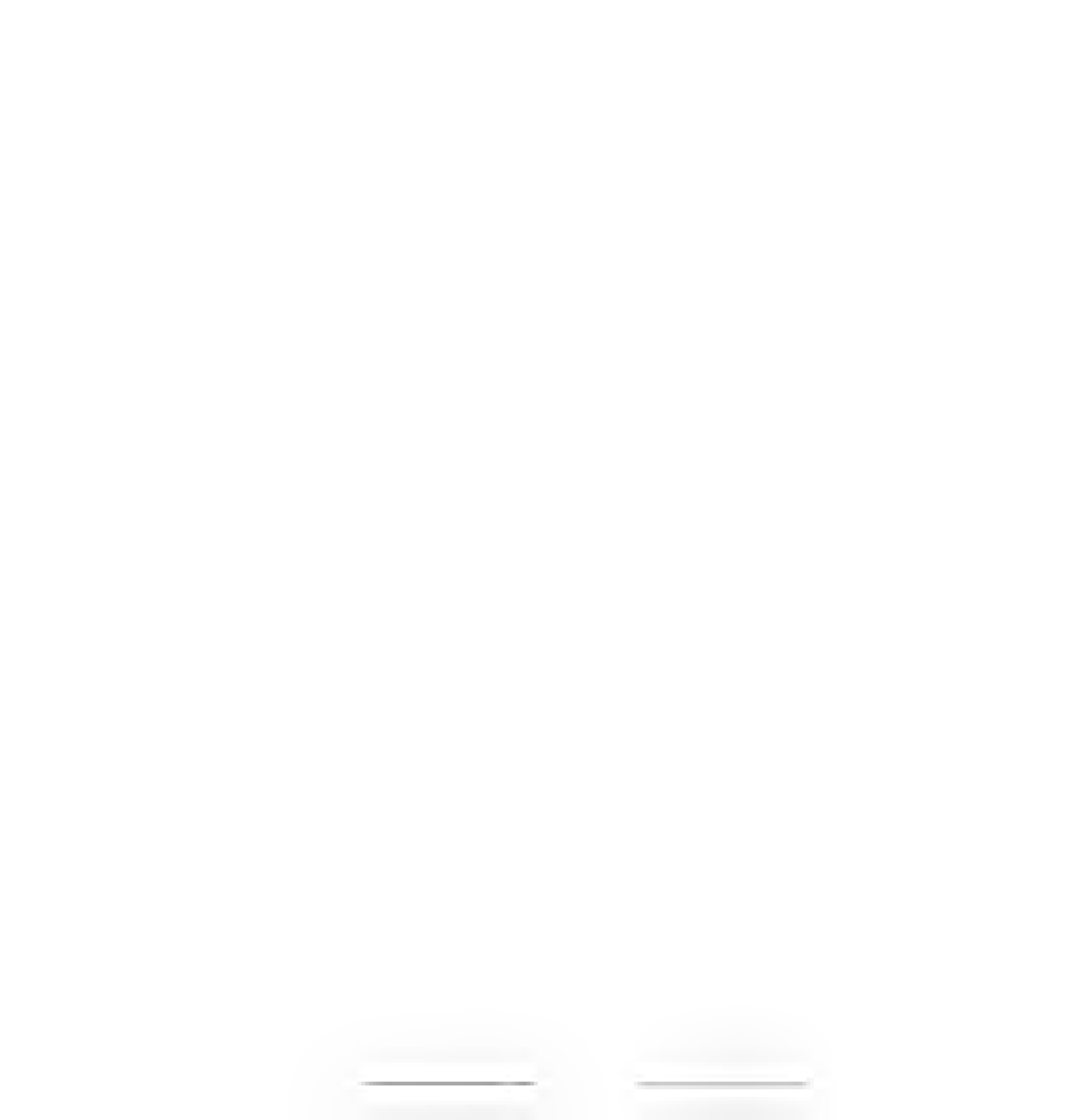
- علامات الإعراب، كالحركات المتعاقبة في العربية على روي القوابل المتراكبة في الجملة أو المقدَّرة عليه، عاملُها في اللغات التوليفية وسيطُ العلامة المحمولة. ونقيضُه، وسيطُ الرتبة المحفوظة الذي تأخذ به اللغاتُ الشجرية، يكون عاملاً في القوابل المتراكبة رُتَباً محدَّدةً. وتكون الرتبةُ في نحو اللغات الشجرية بمثابة حركة الإعراب أو علامته في نحو اللغات التوليفية.
- الرفع حالةٌ تركيبية، وهي مرادفةٌ لمعنى الثوانيّة في مقابل معنى الرئيسيّة. عاملُها علاقةُ الإسناد «ع»، وعلامتُها الضمّةُ أو ما ينوب عنها، وقابلُ الرفع والضمّة كلُّ مركَّبٍ عوّضَ أحدَ المتساندين (م،مَ) في نواة البنية المكونية للجملة؛ (± صد (م ع مَ) ت + مص).
- النصب حالة تركيبية معناها الربضية، عاملُها علاقة الإفضال «ع»، وعلامتُها الفتحةُ، وقابلُهما كلُّ مركَّبٍ عوضَ عنصر الفضلة (مض) في نفس البنية؛ (± صد (م ع مَ) ت ± مض).

ليس في العربية ولا في غيرها من اللغات أكثرُ من هاتين الحالتين التركيبيتين. وللغات الخِيَرةُ في انتقاء وسيلة الإعراب عن تينكم الحالتين.

كلُّ ما يُعوِّضُ عنصرَ الصدر (صد) في البنية المكونية (± صد (م ع مَ) ة ± فض) فهو إما رافضٌ لا تعتريه حالةٌ تركيبية ولا يستلم علامةً إعرابية، وإما قابلٌ يستلم بالوراثة علامةً من قابلٍ في نواة الجملة أو فضلتها بينهما تناسبٌ مّا.

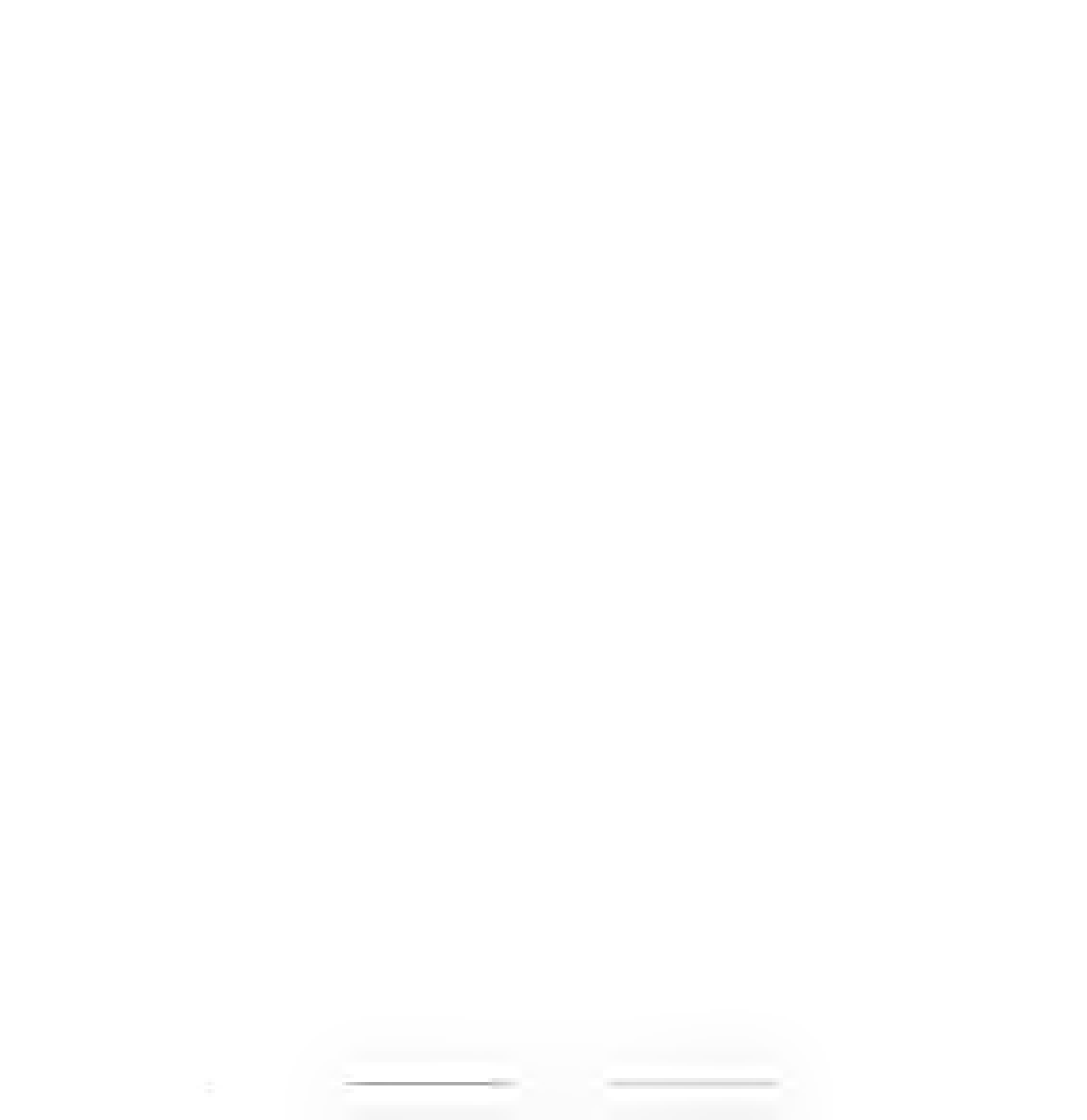
- النسخ هو إزالةُ علامة الإعراب عن حالتَيْ الرفع أو النصب التركيبيتين بجلب الناسخ لعلامة أخرى تُعوِّض العلامةَ السابقةَ.
- الناسخ إما معجمي وإما سياقي، وهذا الأخير مختص بنسخ الضمة علامةِ الإعراب عن حالة الرفع في الفعل المضارع خاصةً. أما المعجمي فقسمان: أحدُهما مختصٌ بنسخ الفتحة علامةِ حالة النصب، إذ يجلب الكسرةَ فينسخ بها الفتحةَ دون المساس بحالة النصب، وهو صيغ حروف الجر. والآخرُ مختصٌ بنسخ الضمّةِ علامةِ حالة الرفع، كجوازم المضارع ونواصبه، ونواسخ الاسم من نواسخ حرفية أو فعلية أو جملية. ولنواسخ الاسم خاصةً موقعُ الصدر (صد) في البنية المكونية: (± صد (م ع مَ) ة ± فض).

وما أوردناه في هذه الخلاصة يُمثِّلُ الجزءَ الخاصَّ من العاملية بتفسير ما يجري في البنية الإعرابية للجملة، وبقي منها العواملُ التي تُفسِّرُ ما يجري في البنية الوظيفية التي تتلو البنية الإعرابية. وأخيراً عوامل البنية الموقعية التي بها يكون تفسيرُ رُتَبِ مكوِّنات الجملة المحقَّقة. وبذلك ينقسم عوامل النحو التوليدي إلى ثلاثة أقسام: عوامل إعرابية، وعوامل وظيفية، وعوامل موقعية. وقد تناولنا بالتفصيل المطلوب كلَّ هذه الأقسام الثلاثة في أعمالنا التي سبق أن نشرناها.



الفصل الرابع

المبادئ الاعتباطية للسانيات الكلية وهفواتها المنهجية



سبق أن فصّلنا القولَ في مختلف الانتقادات التي وجّهها إلى نظرية شومسكي لسانيون وعُلوميّون وإحيائيون ورياضيون وغيرُهم[1]. ولن نعيد هنا أقوال هؤلاء في لسانيات شومسكي؛ لأنهم جميعاً يُركّزون في انتقاداتهم على جانبٍ معيّن من جوانب القصور في النظرية، ولا يتناولونها في عمومها للخروج ببديل عنها كما فعلنا. وإنما سنسوق نتائج تحليلاتهم التي أجروها على الأصول التي اختارها شومسكي للسانياته الكلية، وذلك لندحض دعائمها من أجل بناء لسانيات نسبية على أنقاضها.

1. نحو اللغات بين الاستقلال والتعلق

لعل الجميع يستحضر أن انشقاق أصحاب الدلالة التوليدية كان من نتائج اعتبار «الأساس الصوري» للنحو التوليدي التحويلي. فلما اهتدى فيلمور من خلال دراسته اللسانية لجملٍ شائعة إلى أن «العلاقات التركيبية» في نحو شومسكي غير كافية لتعيين «الأدوار الدلالية» اقترح لحل هذا المشكل «علاقاتٍ دلاليةً» كبديل للعلاقات التركيبية. لكن هذا المقترح لم يؤد لا إلى تغيير في البناء المنطقي لنظرية شومسكي؛ إذ واصل هذا الأخير يدافع عن صورية النحو واستقلال التركيب عن الدلالة[2]، ولا إلى إقامة نظرية أخرى بديلٍ عن الأولى.

---

(1) انظر الأوراغي، الوسائط اللغوية 1 – أفول اللسانيات الكلية.

(2) انظر أسلوب شومسكي في دفاعه عن نظريته في مبحث «البنية العميقة والبنية السطحية والتأويل الدلالي» من كتابه «قضايا الدلالة» Chomsky (1972), Questions de Sémantique, Seuil, Paris, 1975. وكذلك مقاله «مدخل إلى النظرية المعيار الموسعة»، ص ص 19–39 ضمن كتاب «النظرية التوليدية

ولا بأس من التنبُّه للفرق الجوهري بين الصياغة الصورية للقواعد النحوية وبين صورية النحو. فمما لا يخفى أن لا شيء يمنع من توظيف لغة الرياضيات الصورية لوصف قاعدة نحوية، ولنا في اللسانيات الرياضية[3] والدلالة المنطقية شواهد واضحة في هذا المجال. ومع ذلك لا يُنعتُ النحو لا بالاستقلال ولا بالتعلق، وإنما يأخذ أحد الوصفين بتغلبِ أحد الإمكانين؛ إما تقييدُ القاعدة النحوية الموصوفة وصفاً صورياً بشروط ذات طبيعة دلالية[4] أو تداولية[5] أو وضعية[6]، وفي هذه الحالة يكون النحو متعلقاً بما تقيد به وليس مستقلاً، وعلى هذا الأساس تقوم اللسانياتُ النسبية. وإما إطلاق القاعدة وتخليصُها من كل القيود الثلاثة السابقة، وعندئذٍ يكون النحو صورياً ومستقلاً كما هو في اللسانيات الكلية.

وإذا أحلنا البرهنة النظرية على مبدأ تعلق النحو فإن إثباته مراسياً لا يطرح مشكلاً. ففي مستوى النصّ الصوتي يتعذر على اللغات البشرية

الموسعة» المنشور بتنسيق ميتسو رونا تحت عنوان Langue Théorie générative étendue, Hermann, Paris, 1977. انظر التقابل الذي جرى بين شومسكي وبوتنام في مبحث «حول منطق التفسيرات الطبيعية» sur la logique de l explication innéistes ضمن نظريات اللغة ونظريات الاكتساب Massimo Piattelli-Palmarini, Théories du langage théories de l'apprentissage, Seuil, Paris, 1979.

(3) للوقوف على المفهوم من الصياغة الرياضية للأوصاف اللسانية راجع الكتابين التاليين:

A.V Gladkij et I.A. Mel'cuk, éléments de linguistique mathématique.

A.V Gladkij, leçons de linguistique mathématique.

(4) المفهوم من الدلالة انظره في الفصل الرابع من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية.

(5) يصدق التداول هنا على ما يقوم بين المتخاطبين من علاقات كلية تحمل خصائص بنيوية، انظر ص 497 وما بعدها من كتاب الوسائط.

(6) الوضعي يتناول الوسيط اللغوي ومقابله بوصفهما عاملين لخصائص بنيوية متقابلة في نمطين لغويين متغايرين.

جميعها الفصلُ بين النطائق والبدائل(7) بدون ربطهما بالدلالة، ولا أحد يستطيع أن يثبت خلافَ ذلك.

وفي مستوى المكون الاشتقاقي من الفحص التحويلي ثبت بأدلة حاسمة أن قواعد الاشتقاق الدلالية متحكِّمةٌ في قواعد التصريف الصورية(8)، ولا ينعكس أبداً. فمثل الجملة (الرجلُ مهلوكٌ)* تعتبر من جهتَيْ التصريف والتركيب سليمةً، لكنها من جهة الاشتقاق لاحنةٌ، لأنها خرقت قاعدة دلالية تمنع اشتقاق صفة المفعول من الفعل القاصر.

وفي مستوى الفحص التركيبي تبين أن الوظائف النحوية تتحدَّدُ كلياً بواسطة العلاقات الدلالية مطلقاً؛ كالسببية والعلية والسلبية التي تحمل هذا التوالي وظائفَ الفاعلِ والمفعولِ والفاعلِ به النحويةَ. أما باقي الوظائف؛ كالحالية والغائية والمعية والتوقيت والتمكين والتمييز والتبيين والتكييف فإن تحديدها يكون بعلاقة اللزوم الدلالية المقيَّدة بالخصائص المقولية للمدخل المعجمي القابل لوظيفة نحوية من هذا الصنف.

وبينا أيضاً أن ما يعرف في النحوين التوليدي والوظيفي بالأدوار الدلالية له ارتباطٌ مباشر بالدلالة المعجمية للأفعال أو المحمولات عموماً، إذ يتغير الدور الدلالي تبعاً لتغير دلالة الفعل. لتوضيح ذلك بالمثال نجد (أعطى) يستوجب بدلالته المعجمية إسنادَ دور «المستفيد» إلى المنصوب

---

(7) نستعمل النطيقة بمعنى phoneme وهي الصويتات المتغايرة جرسياً والفارقة دلالياً، والبديل بمعنى variante أي المتغايرة جرسيا غير الفارقة دلاليا.

(8) الجمل (سُقِطَ الندى)، و(هُلِكَ القطرُ)، و(مُرِضَ الولدُ) سليمة تركيبياً لتحقق علاقة الإسناد العاملة لحالة الرفع في المتسانِدَين، وصرفياً لأن ماضي الفعل الثلاثي السالم يُبنى لغير الفاعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره، لكنها لاحنة اشتقاقيا لخرق قاعدة دلالية تقول: لا يُشتق من الفعل القاصر فعل مبني لغير الفاعل. وللمزيد من التوضيح راجع الخرق الوضعي في الأوراغي، الوسائط اللغوية، ص 627.

الأول في الجملة (3. أ). بينما (منع)، نقيضُ (أعطى) يقضي بإسناد دور «المستلِب» إلى نفس المنصوب كما في الجملة (3. ب).

(3) أ أعطى منطقه القلوبَ عقولاً.

ب منع الأشحَّةُ أنفسَهُم خيراً.

ونبين أيضاً استحالة تفسير اتصال الإعراب في بنية الاستثناء (4. أ)، وانقطاعه في مثل (4. ب) دون ربطهما بعلاقة التداول القائمة بين المتخاطبين.

(4) أ لم يَحْمِ أهلَ الحَيِّ فتيانُه إلا ابنُ حُرَّة.

ب لم يَحْمِ أهلَ الحَيِّ فتيانُه إلا ابنَ حُرَّة.

إن محطَّ اهتمام المتخاطبين في تركيب الاستثناء المشمول بالنفي كما في (4) لا يخلو إما أن يكون المستثنى بعد «إلا»، وحينئذ يتعيَّنُ الاتصال فيكون للمستثنى (ابنُ حُرَّة) إعرابُ المستثنى منه (فتيانُه) إي كلاهما مرفوع. وإما أن يكون محط اهتمامهما المستثنى منه قبل «إلا»، وإذّاك يلزم الانقطاع؛ فيكون للمستثنى (ابنَ حُرَّة) بعد إلا إعرابٌ مغايرٌ لإعراب المستثنى منه (فتيانُه) قبلها. ولا شيء يمكن أن نفسر به خاصية الاتصال والانقطاع في الاستثناء وفي غيره من التراكيب الخاضعة لمبدأ امتداد الإعراب سوى الدلالة أو التداول. ومثل هذه الظواهر الجزئية؛ ومنها الكثير، تتضافر جميعُها للكشف عن أنَّ الخصائصَ البنيوية للعبارة اللغوية متعلقةٌ بالأصول الدلالية والأصول التداولية والأصول الوضعية للوسائط اللغوية؛ إذ تدور مع الثلاثة وجوداً وعدماً.

2. دماغ الإنسان ولغتُه أيهما موضوع للسانيات

ومن الإحيائيين مَنْ ركَّز على هدف اللسانيات الكلية في الكشف عن قصور هذه النظرية. خاصَّةً وأن شومسكي حاول إقناع الإحيائيين

بأن نظريته اللسانية تندرج في العلوم الطبيعية، وأن هدفها هو الكشف عن التركيب البنيوي للجهاز العصبي المميِّز للدماغ البشري. فمادام هذا الجهاز ينفلت للملاحظة بجميع أشكالها، وبما أن اللغة مرآةٌ تعكس بنيتُها التركيبَ البنيويَّ للعقل، صار بإمكان النظرية اللسانية في اعتقاد شومسكي أن تدرس البنية العصبية للملكة اللغوية كما يُدرس القلب أو الكبد أو أيُّ عضو آخر. بل يمكن حالياً النفاذُ إلى العقل البشري بواسطة نموذجه اللغوي، وهو ما فشل علمُ الأعصاب الدماغية في الكشف عنه حتى الآن.

هذا التوجُّه المميِّز للسانيات شومسكي الكلية جرَّ عليه انتقادات العلماء من حقول معرفية مختلفة. بعض الإحيائيين[9] رأوا في كلام شومسكي عن الدماغ أصواتاً لا طائل تحتها؛ لأن اللساني ونحوه غير المتخصص في دراسة الخلايا العصبية قد لا يجد حرجاً في استثمار لغة البيولوجيين، واستعمال اصطلاحاتهم للتعبير عما هو لساني، فيسهل عليه أن يقول إن اللغة البشرية محدَّدةٌ وراثياً، وأن المحيط لا يُؤثِّر في تعقيد بنية الدماغ أكثر مما يؤثِّر في باقي الأعضاء. إن تشبيه الدماغ بالكبد قد يقنع جمهور اللسانيين لكنه خادع بالنسبة إلى البيولوجيين والنفسانيين المتخصصين في علم النفس المعرفي.

إن دراسة اللغة من أجل معرفة كامنة في موضوعات غير لغوية لم يسلم من انتقادات قوية من لدن العُلوميين؛ فقد بيَّن كارل بوبر، في مقدمة الطبعة الأنجليزية لكتابه منطق المعرفة العلمية، فشل «فلسفة اللغة العادية» التي قامت على تحليل المعرفة من خلال تحليل اللغة

---

(9) انظر جان بيير شانجو، «حتمية وراثية وخلْقية لشبكة النورونات»، ضمن نظريات اللغة ونظريات الاكتساب. Jean-Pierre Changeux, Déterminisme génétique et épigenèse des réseaux de neurones, in Théories du langage théories de l apprentissage, pp 276-289.

العاديــة[10]. وكــذلك كان موقفه من المناطقة الذين كانوا يصنعون نماذج لغوية لاقتناص «معرفة علمية» بموضوعات واقعة خارج اللغة وخلــص إلى «أن العلمــاء لا يمكنهم استعمال أنساق لسانية؛ لأنهم مــضطرون باســتمرار وفي كل خطوة جديدة إلى تغيير في محتويات لغتهم الواصفة»[11].

ومــن المؤكد حالياً أن شومسكي باتخاذه الدراسة اللغوية وسيلة لمعــرفة التــركيب البنوي للدماغ البشري يكون قد رجع باللسانيات الغربية إلى سابق عهدها قبل سوسور، حين كان البحث في اللغة وسيلةً لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية ودينية، أو لاقتناص معرفة تخص بنية العــالم الخارجــي أو الذهنية القومية لأجناس بشرية. ومن المعلوم أن سوسور مؤسِّسَ البنيوية اللسانية حدَّد في البحث اللغوي حين ميز بدقة بــين مادة اللسانيات وموضوعها. فاللغة، باعتبارها نسقاً من القواعد يفلت للملاحظة، تُمثِّل موضوعَ اللسانيات، أما مجموع الوقائع اللغوية الــتي تشخص النسق وتُشكِّل مظاهرَه وتجلياته الخاضعةَ للملاحظة فهي مادة اللسانيات. ويُفترَض أن ينتهي التحليل البنيوي لمادة اللسانيات إلى الكــشف عــن موضــوعها[12]. وبهذا التوجه تأخذ نظريةُ اللسانيات النــسبية، لأنه ليس للساني أن يطلب من تحليله للظواهر الملحوظة من

---

(10)مــن الفلاسفة الذين تناولوا اللغة بالتحليل من أجل دراسة ظواهر غير لغوية نذكر أوستين وسورل في كتابيهما J L. Austin(1962), Quand dire, c'est faire, Seuil Paris 1970.

J R. Searle(1969), Les actes de Langage, Essai de philosophie du langage, Hermann, Paris 1972.

(11) كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية، ص 128 Karl R. Popper, la logique de la scientifique.

(12)للمــزيد مــن التفــصيل انظر محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية 1 أفول اللسانيات الكلية، ص 50 و89.

اللغة شيئاً آخرَ غيرَ نسقها الكامن في معطياتها. وكل من صنع نموذجاً لسانياً لمعالجة لغة، وهو يتطلّع إلى معرفة موضوعات تُكوِّن حقلاً معرفياً مغايراً لموضوع اللسانيات، فإن مقدمات تفكيره لا يمكن أن تكون لسانيةً، ولا نتائجُ بحثِه منتميةً إلى حقل اللسانيات، وهو حال نموذج النحو التوليدي التحويلي.

وإن القارئ لأعمال شومسكي ليخترصه في كل حين اهتمامُه المتزايد بإدراج الدراسات اللغوية في العلوم الطبيعية. فهو لا يتردد في أن يُصرِّح ويعيد مثلَ قوله: «دراسة اللغة جزء من مشروع عام وهو الوصف المفصل لبنية الدماغ»[13]، وغير بعيد في نفس العمل يضيف: «عند الحديث عن «أعضاء ممكنة» نهتم طبعاً بإمكانات بيلوجية لا منطقية». وفي كتاب سابق[14] ردد شومسكي نصَّ الطموح بألفاظ أخرى إذ قال: «النظرية اللسانية، أيْ نظرية النحو الكلي كما مهدنا لها قبل قليل، هي خاصيَّة طَبْعِيَّةٌ للذهن البشري. مبدئياً يجب أن نكون قادرين على صياغتها بمصطلحات بيولوجية»[15]. ويضيف قائلاً في تحديد هدف لسانياته «يكمن المشكل في كيف يمكن تصوُّرُ بنيات مميزة لنوع الإنسان، نضطرُّ إلى حملها في جسم الكبار، ونسندها بكيفية غير مباشرة إلى الوليد ونحن نَدْرُس ما يفعل وكيف يتصرف. يجب في تقديري أن نكون قادرين على إيجاد جواب لهذه المسألة عن طريق

---

(13) شومسكي، «دراسات حول الصورة والمعنى»، Chomsky (1977), Essais sur la forme et le sens, Seuil.

(14) شومسكي، «تأملات في اللغة»، ص 46. Chomsky (1975), réflexions sur le langage, Maspero, Paris 1977

(15) وفي ص 170 من كتابه المذكور «تأملات في اللغة»، يبيِّن الخاصية الطبعية المميزة للذهن البشري فيقول: «الناس مزوَّدون بنسق طَبْعِيٍّ système inné للتنظيم العقلي أسميه الطور الأولي للفكر».

فحص حالات خاصة واختبار كل التفسيرات المحتملة، وذلك بعكس المنهجية المتبعة في دراسة بنية الكبد أو القلب أو الميكانيزم المعقد للقشرة البصرية»[16]. وفي مواضع من أعماله الأخرى نراه من جديد يُدرج نظريته اللسانية في علم النفس المعرفي[17]، بل لا يتصور في اعتقاده «الحديث عن علاقة بين اللسانيات وعلم النفس، لأن اللسانيات جزء من علم النفس، ولا يمكن أن أتصورها خلاف ذلك»[18]. بل اللسانيات علمٌ مستقل بموضوعه تمام الاستقلال عن موضوعات سائر العلوم المعرفية الأخرى.

وإذا عنَّ لشومسكي أن يتوسَّل بالدراسة اللغوية إلى معرفة التركيب البنيوي للعقل البشري فلا يعني ذلك أن اللسانيات جزء من علم النفس المعرفي. لأنه ليس لأحد مهما نبغ واتسعت سلطته العلمية أن يقرر إخراج اللسانيات من العلوم الإنسانية من أجل دمجها في علم طبيعي.

3. اللسانياتُ بين فَرْضيةٍ طبيعيّةٍ وأخرى ضِمنيّةٍ

لم تكن فرضية العمل التي اختارها شومسكي أساساً لنظريته اللسانية لتسلم من انتقادات وجيهة، تنصبُّ عليها وعلى ما يلزم

(16)انظر تعقيب شومسكي ص 106 من كتاب نظريات اللغة ونظريات الاكتساب.

(17)يتخذ علم النفس المعرفي Psychologie cognitive من الدماغ البشري موضوعاً ومن الكشف عن طبيعة بنيته الأصلية هدفاً. ويضم هذا الفرع المعرفي فلاسفة وإحيائيين، وغيرهم كشومسكي الذي يتوسَّل باللغة إلى نفس الهدف. انظر الفصل السابع «البيولوجيا اللسانية» في ص 305 من كتاب شومسكي اللغة والفكر الطبعة المزيدة بايو باريس 2009.

(18)شومسكي، حوارات، ص 63. Chomsky, Dialogues avec Mitsou Ronat, Flammarion, Paris, 1977.

عنها بالضرورة المنطقية. ومعلومٌ أن شومسكي واحدٌ من الطَّبْعيِّين الذين اختاروا الانطلاق في تفكيرهم من فرضية طَبْعيَّةٍ مفادُها أن الذهن البشري تُسجَّلُ في خلاياه علومٌ أولية غريزية، بواسطتها تنتظم معطياتُ الواقع وتُؤوَّل التجربةُ ويتأتى الاكتسابُ. وذلك المخزون من العلوم المطبوعة خِلْقةً في الخلايا العقلية يخضع لقانون الوراثة، إذ ينتقل من دماغ السلف إلى الخلف بمُورِّثات عضوية؛ وهي مجموع العوامل الوراثية التي تُثْبِتُ نوعاً مّا على خليقة قد تعيَّنت في النَّحيتة[19]. أما عن أصل هذه العلوم الغريزية فيعود تبعاً لنظرية أصل الأنواع الداروينية إلى البكتيريا، ومنها انتقلت، عملاً بمبدأ التطور، إلى الذهن البشري في أرقى صيغه الحالية. ومعلوم أن فرضية العمل الطبعية تتشكّل في نظرية اللسانيات الكلية من ثنائية القدرة والإنجاز التالية:

فالقدرة تصدق على خصائص الطور الأول الذي يمثّل في تصوُّر شومسكي وغيره من الطبعيين الهبةَ المشتركة بين جميع الأطفال ساعة الولادة، ويُسمِّي القدرةَ في هذا الطور «ملكةً لغوية».

أما الإنجاز اللغوي فيتناول خصائصَ الطور النهائي حيث استقرَّ نموُّ القدرة اللغوية واكتمل نضجُها[20].

يُؤسِّس شومسكي نظريتَه للنحو الكلي على هذه الثنائية ليستقيم له إمكانُ الانطلاق من دراسة خصائص الطور النهائي كما هو محقّق في إحدى اللغات كالأنجليزية مثلاً فالتوصُّل إلى معرفة خصائص الطور

---

(19) المقابل العربي للفظ الأجنبي génotype بمعناه في علم الوراثة. وللمزيد من التوضيح راجع ص 342 من كتاب P P Massuno (1979), théories du langage théories de l apprentissage.

(20) انظر ص 14 من Chomsky (1995), The minimalist program, Massachusetts institute of technology.

الأولي؛ أي الهيئة المشتركة أو المعارف التي تنطبع في ذهن كل جنين خلال نموه وهو في بطن أمّه.

ومن أهم الانتقادات الموجّهة إلى الفرضية الطبعية المتألفة من الثنائية الموصوفة نذكر عدم جدواها، وذلك لمبرّرَيْن في غاية الأهمية؛ أولهما لكون الحدود الفاصلة بين الطوْرَيْن الأولي والنهائي غيرَ واضحة، ولأن التمييزَ بين المعارف الطَّبْعِيَّة والمعارف الكَسْبِيَّة متعذّرٌ[21]. وثانيهما مكمِّلٌ للسابق وينحصر في استحالة الارتداد من الطور النهائي حيث اكتملت القدرة اللغوية إلى الطور الأولي أي «الملكة اللغوية». وبتعبير آخر من المحتمل أن يُتوصَّل من الصياغة الصورية للتجريدات المطردة في الإنجاز اللغوي إلى استنباط القدرة اللغوية وهي في طورها النهائي، لكنّهُ لا يمكن الوصول عن طريق الارتداد إلى استنباط الملكة اللغوية انطلاقاً من تلك القدرة[22].

تعذُّر التمييز داخل القدرة اللغوية بين المعارف الطَّبْعِيَّة والمعارف الكَسْبِيَّة انعكس بشكل واضح على طريقة الاستدلال التي انتهجها شومسكي لإثبات طَبْعِيَّةِ المعارف الممسوحة عَلَقَةً في خلايا الذهن البشري.

وليس من المبالغة القولُ إن شومسكي قَدْ فقدَ كلَّ وسائل الاستدلال لإثبات طَبْعِيَّةِ المعارف اللسانية، ولجأ إلى الخطابة لإقناع الأتباع بأن ما يستنبطه من دراسته للغة الإنجليزية يجب عَدُّه معارفَ لسانيةً مطبوعةً في ذهن كل واحد؛ وهي أيضاً مبادئُ النحو الكلي.

وفي مجال العلوم لا يكتفى التصريح بالأخبار مجرَّدة من أدلّة صدقها، فلا أحد من اللسانيين الإثبات تكفيه تصريحاتُ شومسكي

---

(21) انظر ياحسي، ملاحظات تمهيدية، ص ص 95-100 ضمن نظريات اللغة ونظريات الاكتساب.

(22) للمزيد من الإيضاح راجع الأوراغي، الوسائط اللغوية، ص 62.

عقب كلّ مبدأ استخلصه من الأنجليزية أن معرفة هذا المَبدأ النحوي أو ذاك طَبْعِــيٌّ قد حصلت للمتكلم بدون تدريب أو تجربة. ولا بأس من إعادة التذكير هنا ببعض مبادئ النحو الكلي بهدف الوقوف بعدئذٍ على منهجيــة شومسكي في استخلاصها، وعلى طريقته في وصفها بكونها طَبْعِــيةً وكليةً وصورية ومستقلة، ونحو هذا من المفاهيم المتجانسة التي قامت عليها نظرية النحو التوليدي التحويلي.

أنْ يعتبــر شومســكي «قيد المركبات الاسمية المعقدة» من النحو الكلــي يحتاج إلى إثبات، أما قوله: «يصعب أن يكون كلُّ متكلم قد تلقــى تدريباً مناسباً أو خضع لتجربة ملائمة»[23] فمجرَّد من أيّ دليل علــى ضرورة إسناد هذا القيد إلى ما يسمِّيه صاحبُ اللسانيات الكلية «بالملكــة اللغوية». حقّاً يمتنع التصرُّف بالحذف أو التحريك الداخلي أو الخارجي في جملة الصلة، وفي سواها من المركبات المرتصّة كالتوابع الخمــس مع متبوعاتها والمتضايفين ونحو ذلك، لكنّه لا سبيل إلى إثبات أن مــا سُــمِّيَ بقيد المركبات الاسمية المعقدة خِلْقِيٌّ ووراثي. بل تدلُّ التجربة، بشهادة معطيات اللغات البشرية، على أن المركب النعتي ليس واحداً في جميع اللغات، إذ يتقدم المنعوت على النعت في بعض اللغات كالعربية ويتأخَّر في البعض الآخر، وكذلك حالُ المتضايفين.

ولو كانت مثل هذه المركبات المرتصّة من مبادئ النحو الطَّبْعِية الكلية لوجب أن يكون لكلِّ مركّب عند الآخر رتبةٌ قارّةٌ في جميع اللغات. لأن ما هو طبعي لا يتغيَّر ولا يختلف بين اللغات البشرية، كما هو الحال في اللغات

---

(23) تبعاً لروس (1967) يمتنع بموجب القيد المذكور إخراجُ كلمة من جملة داخلة في مركب اسمي، وقديماً ذكر نحاة العربية هذا القيدَ حين منعوا التصرف في جملة الصلة بالحذف أو النقل داخل الجملة أو خارجها، وكذلك الأمر في كثير من المركبات المتراصة. انظر الأوراغي، الوسائط اللغوية، ص 180.

الحيوانية الطبيعية حقّاً. وما اختلف دالٌّ قطعاً على خاصية الوضع، وباختيار احتمال دون الباقي يسري قيد التركيب المعقد داخل الاحتمال المختار. وبه لا يجـوز أن يتقدّم النعت على المنعوت في العربية، ولا المنعوتُ على النعت في الأنجليزية. ومن الأدلّة القوية على الضعف الواضح في منهجية شومسكي الاستدلالية على طبْعيَّة المبادئ النحوية وكلّيّتها نذكر:

أولاً الأسـلوبُ الإخباري المجرد من أي دليل منطقي، إذ نجده عقـب كـل مبدأ نحوي حسبه طَبْعيّاً وكلّيّاً يقول ويُعيد: يصعب من جديـد قبول كون "شرط النوع المعين"[24] نتيجة لتجربة أو تدريب مناسـبين، وفي موضع آخ يُضيف يُحتمل أن يقضي شخصٌ جلّ عمره من غير أن تعترضه معطيات واردة بله التدريبَ... يبدو إذن من العبث الدفاع عن كون التجربة توفّر الأساس لهذه الأحكام. وحيث يتحدّث في كتبـه عن "قاعدة التعلق البنوي"[25] يعقب بما يفيد قولَه: «يستعمل الطفل قاعدة متعلقة بالبنية ولا يخطئ كأن يستعمل قاعدة مستقلة عنها. ومـن العـبث أن يُعـزى ذلك إلى تنشئته على استعمال تلك وإهمال هـذه... إذ يحـتمل أن يقضي المرء جلّ عمره دون أن تعترضه وقائعُ حاسمـة». ولا أحـد يسـتطيع بشيء من الجدية أن يُدرج مثل هذه التصريحات العارية من الدليل في الخطاب العلمي الرصين.

ثانيـاً منهجية البحث غير المؤسسة منطقياً؛ يمكن أن نلمس ذلك مـن خلال طريقته في الاهتداء إلى المبادئ النحوية التي يصفها بكونها

(24) شرط النوع المعين المقابل العربي لمصطلح شومسكي condition du sujet spécifié. انظر كتابه دراسات في الصورة والمعنى Chomsky (1977), Essais sur la forme et le sens.

(25) قاعـدة التعلق البنـوي مقابـل عربـي لمصطلح شومسـكي Règle dépendante de la structure انظر مثلاً الفصل الأول من كتابه تأملات في اللغة Chomsky réflexions sur le langage، (1975).

طَبْعِيَّة كلّيّة. ومنها «شرط السُّوّج المعيَّن»، و«برمتر السوح الشاعر»[26]، و«قاعدة حرِّك الألف»، و«الرتبة الأصلية»، و«أحادية الوظيفة» وهلم جرا. ويكفينا أن نتناول نموذجاً مما سردنا للوقوف على الخلل الواضح في منهجـــية تفكير شومسكي. ولنركِّز هنا على ما سمّا "شرط السوج المعين" الذي عرفه، كما سبق أن ذكر في أكثر من موضع بقوله ما يفيد معناه في العبارة التالية:

(5) يمتنـع ربــط المركب س الموجود داخل المركب ج بعنصر الواقع خارج ج إذا كان ج يحتوي على سُوْجٍ مغايرٍ للمركب س.

استخلص الشرط الموصوف بالعبارة (5) من استعمالات المركب «each other» في اللغة الأنجليزية خاصة[27]، كما تشهد العبارة(01) في الطــرة (27) أدناه. وقد اعتبر شومسكي هذا الشرطَ طَبْعِيّاً لانتمائه إلى الملكــة اللغــوية أي الهبة المشتركة التي تشكِّل الإرث البيولوجي، وصـــورياً لاســـتقلاله عن الدلالة وعن أيِّ نسقٍ معرفيٍّ غيرِ التركيب، وكلِّيّاً لكونه يُقيِّدُ أنحاءَ جميع اللغات.

أمـــا مصدر الخلل في منهجية تفكير شومسكي فأتت من الفرضية الطبعيــة الـــتي أسَّس عليها نظريته اللسانية، إذ ألزمته هذه الفرضيةُ أن يطبـع في معـــــس العضو الذهني لكل إنسان نفسَ المبدأ النحوي الذي يكـــشفه وهـــو يـــدرس اللغة الأنجليزية دراسة معمَّقة. حقّاً أنّ التقيُّد

---

(26) مقابــلٌ عربــي لمصطلح شومسكي le paramètre du sujet nul انظره في مبحثه في ص 425 من كتابه Chomsky (1981), Théorie du gouvernement et du liage.

(27) من الأمثلة المستشهَد بها على استعمال المركب المذكور أعلاه نسوق العبارة (01) التالية:

(01). They promised to their wives to visit each other.

وللمـــزيد من الإيضاح انظر المبحث المخصص لنظرية الربط في الأوراغي، الوسائط اللغوية، ص 722.

بعرضيـــة العمـــل للوســـعة للنظرية ضروريٌّ استجابةً لمبدأ الانسجام الداخلي للنظرية، لكنَّ تعديةَ ما في إحدى اللغات إلى جميعها ليعتبر من قبيل التعميمات النظرية غير المدعومة مراساً. وليس من العلم في شيء الحكـــم علـــى بعـــض اللغات بالشذوذ إن توفّرت فيها وقائعُ مخالفة لتكهُّـــنات نظـــرية النحو الكلي. لم يكن شومسكي موفّقاً في منهجية تفكيره حين غفل عن ظاهرتين لغويتين في غاية الأهمية.

الأولى كـــون "المركـب البعضي" «each other» الذي استخلص مـــنه شومـــسكي شرطَ النسوج للمس غيرُ مستعمل بنفس الخصائص التركيبية في جميع اللغات البشرية. بل يُستغنى عنه كلياً في اللغة العربية، وذلـــك لقيام البناءُ الصرفي مقام البناء التركيبـــي للمركـب البعضي في الأنجليزية، بدليل صحة العبارة(6) المعتبرة مرادفة للعبارة (01) في الفقرة (27) أعلاه.

(6) هم وعدوا زوجاتهم بالتزاور.

فمعـــنى المشاركة المفهوم من تأليف المصدر والمركب البعضي في اللغة الأنجليزية (to visit each other) مدلولٌ عليه بصيغة (التفاعل) الصرفية للمصدر. وعليه يمكن للعربية أن تستغني بالصرف عن استعمال المـــركب البعضي الذي تضطرُّ إليه الأنجليزيةُ اضطراراً لخلوِّ نسقها من إمكان التعبير عن معنى المشاركة بالصرف.

الظاهـــرة الثانية تتجلّى في غنى نسق المطابقة في لغات كالعربية، وفقـــره في لغـــات أخرى كالأنجليزية. ويُوفّر غنى نسق المطابقة للعربية وغيرهـــا مـــن اللغات استخداماً مُعطياً للمركب البعضي، بحيث يكون للـــضمير المتـــصل بالمركب البعضي دوراً مركزياً في تعيين ثم يجب أن يربط المركب س في عبارة شومسكي (5) السابقة. كما يظهر بالمقارنة بين الجملتين (6) التاليتين.

(6) (أ) هم وعدوا زوجاتهم بزيارة بعضهن بعضاً.

(ب) هم وعدوا زوجاتهم بزيارة بعضهم بعضاً.

يظهر بوضوح من العبارة (أ) أن (فاعل) المركب البعضي في الجملة الثانية (بعضهن بعضاً) يمتنع أن يرتبط بفاعل الجملة السابقة (هم وعدوا)، في حين يجب في العبارة (ب) أن يرتبط المركب البعضي (بعضهم بعضاً) بفاعل الجملة السابقة (هم وعدوا).

وما أوردناه هنا كافٍ لبيان بأدلة مراسية حاسمة على أن اتحاد عرصة العمل الطبيعية مطلقاً غيرُ مهيمناً على استخدام مبدأ التعميم لسمة ما في بعض اللغات إلى جميعها، ولا شيء يُؤسِّس لذلك سوى التشهِّي والاعتباطية، إذ ليس هناك مايحمله بصفته لسانياً أو نفسانياً أو عصبياً على أن يتصوَّرَ عقل الإنسان علوماً نسقيةً أوَّليَّة، توجد مرقومةً في نسيج الخلايا الذهنية، وهي لا تُتعلَّم ولا تُكتسَب، وإنما تُوَرَّثُ بيلوجياً.

هذه العلوم الأولية التي تناولها قديماً المتكلمون تحت مصطلح العلم الضروري والفلاسفةُ باسم المعقولات الأوائل[28] لا ضرورة منطقية تحملنا على طبعها في دماغ الإنسان مادام هناك إمكان آخر أيْ أن يقتبسها عقلُه من العالم الخارج؛ وهو الاحتمال الذي يُرجِّحُه الكسبيون عموماً كابن سينا وغيره قديماً والجشتلْت حديثاً، كما يتضح من قول أحدهم: «إن حضور الشيء في النفس حملٌ للمخِّ على تكوين حلْيةٍ من الألياف العصبية وقد تشكَّلت تبعاً للبنية الذاتية للشيء المدرك.

---

(28)يستعمل القاضي عبد الجبار العلم الضروري للدلالة على المعارف الأوليه التي لا تكتسب بطريقة استدلالية، للتوسع في الموضوع انظر كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 12 الخاص بالنظر والمعارف. وكلما تناول ابن سينا إشكال أصل المعارف ومصدر المعقولات حسم بمثل قوله: «المعقولات إنما تحصل فينا من خارج لا من ذاتنا»، كتاب التعليقات، ص 102.

وعليه يكون إنجاز الدماغ متمثلاً في إنشاء البنية الأصل لمصدرٍ متكوّنٍ مـــن تجارب الدماغ مع الشيء خلال عدد من الإدراكات. فالألياف العصبية عموماً تكتسب عادات عند اتصالها بأشياء العالم»[29].

وإذا تغافـــل شومسكي عن هذا الاحتمال الكسبـــي مع وروده، وتمسـّك بمقابلـــه الاحتمال الطبعي على تَوَهُّم، فلأنه مضطرٌّ إلى ضمان التماسك المنطقي لنظريته وهي تُضفي «الكلـية» على المعرفة اللسانية الـتي يستخلـصها مـــن تحليله للغة الأنجليزية. فلا يحق لطَّبْعيٍّ حميد التشكيك في بقْبية للمعرفة النسقية الناتجة عن انتهاج الخطوات التالية:

- افتراض وجود معارف طَبْعية مسموحة خلقةً في الخلايا العقلية لكل متكلم بما يكون مهيأً لاكتساب أية لغة.
- إذا ثـبت خـــلال دراسة لغة مّا أن وُجدت بها خاصيةٌ بنيوية تعكس معلومة طبعية، يلزم بالضرورة أن توجد تلك الخاصيةُ في كل اللغات.
- تُحْكَم النتائج المصوغة في مبادئ نظرية وقواعد نحوية تُعتبَرُ مراسياً بـــأن يَبحث النحاةُ المطبِّقون في لغاتهم الخاصة عن ظواهر موافقة لمبادئ النحو الكلي وقواعده.

---

(29) راجع: Robert Marty, Sémiotique de L Obsolescence des formes, in Design-Recherche n° 6 (1994), Université Technologique de Compiègne, pp. 31-45.

وفي موضع آخر من نفس البحث يضيف مارتي: «يسمح نموذجنا بتصور فَرْد مجتمعـــيٍّ يمكّن من فهم الطابع الكلي لبنيات الجواهر. ويكفي لهذه الغاية أن مانعتمد بعين الاعتبار مجموعَ البنيات الجوهرية المتصلة بنفس الشيء في العالم الخارجـــي والتي كوّنها في ذهنه كلُّ واحد من أفراد المجتمع. وهكذا فإن الـــصورة التي يُسندها إلى الشيء كل واحدٍ من أفراد المجتمع تكون ثابتة في إدراك كـــل واحد لذلك الشيء. وبذلك تُمثّل تلك الصورة إحالة مشتركة وتـــصوراً كليا ومكوِّن مجموع هذه الإحالات مع علاقاتها العالم المبني، أو العالم الجمعي الذي يفكر داخله كل أفراد المجتمع فيقود ويوجه أعمالهم التي يوقعونها فيه».

وفي المقابل يكون أخذُ اللسانيات النسبية بالاحتمال الكسبي مُلزِماً لهذه النظرية على:

- افتراض أن خلايا الدماغ البشري مهيَّأةٌ بيولوجياً لأن تَبْنِيَ بمثل ما يحلُّ فيها من العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي، فتحصل لها القدرةُ على الاستنباط واكتساب العلوم.
- اعتبار اللغات البشرية ملكات صناعية كسبية؛ مُتَقَوِّمَةُ الذات من أربعة مبادئ: 1) أصول دلالية، و2) أصول تداولية، وكلاهما كليٌّ. و3) أصول وضعية بالاختيار لإحدى الشبكتين المتقابلتين من الوسائط اللغوية. والوضعي بالاختيار لا يكون كليًّا البته، واختيار أحد المتقابلين على جهة الثالث المرفوع لا يكون خاصاً أبداً. و4) أصول صوريةٌ للصياغة الصوتية تكون محكومةً بمبدأ ما يخفُّ على الناطقين، ولانتشار مبادئ الخفة وجب أن تكون هذه الأصول خاصة، ولعدمِ خضوعها للثالث المرفوع امتنع أن تكون نمطية وبالأحرى كلية.
- إذا ثبت خلال دراسة لغة مّا أن وُجدتْ بها خاصيةٌ بنيوية احتمل أن تكون **كليةً**؛ أي تستغرق جميع اللغات إذ تعكس بكيفية مباشرة إذا كانت أصلاً دلالياً أو تداولية. أو أن تكون **نمطيةً**؛ أي تعمُّ قسماً من اللغات، وهي التي اختارت لأحد مخصوصها نفسَ الوسيط. أو أن تكون **خاصةً**؛ تنفرد بها إحدى اللغات دون سواها، لأنها تعكس أصلاً مما يخف على الناطقين بتلك اللغة.

اتضح أن شومسكي قد اختار الفرضية الطبيعية، على تَبَوّءِها عُلومياً، لكنّها ترخص منطقياً لنظريته باستعمال مبدأ التعميم الضروري لإضفاء الكلية على مستخلصاته من دراسة الأنجليزية. وفي المقابل تبيَّنا فرضية كسبية أولاً لورودها عُلومياً؛ إذ يمكن الاستدلال على صدقها في

الكثير من الحقول المعرفية[30]، وثانياً لأنها ترخّص منطقياً لبناء نظرية لسانية نسبية من شأنها أن تتوقع قواعدَ نمطيةً لمختلف اللغات البشرية.

4. من مبدأ التعميم إلى وسيط التنميط

مبدأ التعميم سنّه المنطقي الفرضيةُ الطبيعية الموصوفة أعلاه، ومحتواه المفهومي قولُ شومسكي إن ما يصح في الإنجليزية يحتمل أن يكون كلياً يستغرق جميعَ اللغات البشرية[31]، ومنهجُه المعرفي الفرضاب[32] المركّبُ من الفرض الاعتباطي وقواعد البرهان الرياضي، وتوقُّعاته معرفةً نظرية يقينية[33]، تتلقى قيمةَ «الصدق» باعتبار منهجية استنباطها، وليس بمعيار مطابقتها لواقع لغوي.

أما مفعولُ هذا المبدأ والأثرُ الذي يخلّفه فيمكن أن نلمسه بوضوح من خلال تصور اللسانيات الكلية للبنية القاعدية التي يجعلها شومسكي على تركيب جميع اللغات البشرية. ومما يتردد في معظم أعماله كونُه يتبنى للإنجليزية بنيةً قاعدية ذات رتبة قارة[34] يصوغها كما يلي:

---

(30) انظر مثلاً ما يُقدم من تحليل في العلوم الشرعية للآية ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ سورة النحل، الآية 78. وكذلك الآية ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ سورة الروم، الآية 22

(31) للمزيد من التفصيل انظر الإحالات الواردة في الأوراغي، الوسائط اللغوية، 93 وما بعدها.

(32) الفرضاب تركيب مزجي من الفرض الاعتباطي والاستنباط البرهاني مستعمل هنا في مقابل Hypothético-déductive.

(33) تنقسم المعرفة تبعاً للمنهج المتبع في اكتسابها إلى 1) معرفة نظرية يقينية تُكتسب بواسطة الفرضاب، و2) معرفة علمية حقيقية يحصل اكتسابها بواسطة الفرضاب المتشكّل من قواعد الاستدلال الاستقرائي وقواعد الاستنباط البرهاني، و3) معرفة عادية تصورية يُعتمد في تحصيلها على الاستعمال المباشر لقوى النفس المدركة للمزيد من التوضيح انظر الفصل الآتي، منهج المعرفة العلمية في النظريات اللسانية

(34) يصوغ شومسكي البنية القاعدية المثلة للغة الإنجليزية كالتالي: SN-FLEX-SV.

(7) م س – ص ف – م ف.

ويلزمه، بموجب مبدأ التعميم، أن يفترض لكل لغة بشرية بنيةً قاعديةً ذات رتبة قارة، تُوصِّلها بانتقاء أحد التراتيب الستة المحتملة من القسمة العقلية للثلاثي. واختار للجملة الأصل في العربية أن تترتب مكوناتها ترتيباً قاراً على المنوال (8) الآتي، وتبعه في ذلك الاختيار معظمُ المحدثين من اللسانيين العرب.

(8) فع – فا – مف.

والذي يهمُّنا في هذا الموضع أن نبيِّن مرة أخرى تَبَرُّ مبدأ التعميم، وأن استعماله من لدن شومسكي تعسُّفٌ محض يظهر في العديد من الهفوات المنهجية.

اتضح أن المبدأ المذكور يخوِّل للنظرية اللسانية أن تُعمِّم مبادئ النحو الخاص بلغة مَّا على سائر اللغات البشرية، وبُحوِّها على إقامة نموذج نحوي واحد لا غير؛ يُفترَضُ في أصوله والقواعد المستنبطة من إحدى اللغات البشرية أن تصدق في الباقي، وبذلك يمكن إضفاءُ مفهوم «الكلي» على ما هو «خاص» أو «نمطي».

وإذا ظهر لشومسكي من خلال دراسته الأنجليزية أن يتبنى الترتيب (7) للجملة الأصل في هذه اللغة فإن مبدأ التعميم يسمح لنظريته الآخذة بمنهج الفرضية أن تفرض على اللغة العربية مفهوم الجملة الأصل أيّاً كان ترتيبُ مكوناتها، فأصَّل للعربية الترتيب (8)، وهو في غالب الظن لا يفرق بين «الرتبة الأصل» و«الرتبة الغالبة».

نقول عن ضرب من اللغات إنّ لمكوِّنات الجملة فيها رتبةً أصلية إذا ثبت من خلال الدراسة التحليلية لمعطياتها أن لها الخصائص (9) الموالية:

(9)

i. أن يكون لتركيبها بنيةٌ قاعدية ذات رتبة قارة، يُوصِّلها بانتقاء أحد التراتيب الستة المحتملة من القسمة العقلية للثلاثي،

ii. أن يسمح تركيبُها بترتيب ثانٍ يُشتق من الرتبة الأصل، فلا تُجوِّز أكثر من اثنين أو ثلاثة من مجموع التراتيب الستة المحتملة.

iii. الاضطرار إلى استعمال قاعدة تحويلية لاشتقاق الرتب المسموح لها؛ بتحريك بعض عناصر الجملة من مواقعها الأصلية إلى مواقع إنزال مرخَّصة.

iv. للعلاقة الرتبية؛ من اطِّراد وقوع مقولةٍ قبل أخرى أو بعدها، دخلٌ مباشر في تحديد العوارض التي يجب إسنادُها إلى القوابل[35].

وفي مقابل ما سبق هناك ضربٌ آخر من اللغات يكشف تحليل معطياتها عن تميزها بخصائص بنيوية مغايرة، بحيث تُقابل كلُّ خاصية في اللغات الآخذة بالرتبة الأصلية كالأنجليزية والفرنسية بنقيضها في اللغات الآخذة بوسائل الرتبة الحرة كالعربية واليابانية والفارسية وغيرها الكثير مما انقرض أو ما زال مستعملاً.

نقول عن لغات إن لها رتبةً غالبةً أي يكثر دورانُها في الكلام، وهي الأكثر استعمالاً من غيرها ولا تكون أصلية إذا انتهى تحليلُ معطياتها إلى الخصائص البنيوية (10) التالية:

(10)

i. أن يكون لتركيبها بنيةٌ قاعدية ذات رتبة حُرَّة، تتألف مكوناتُها

---

(35) تستعمل العوارض للدلالة على ما يعرض للمركب الواحد داخل الجملة من 1) أحوال تركيبية كالرفع، أو النصب، أو النسخ، و2) وظائف نحوية كالفاعل، والفاعل به، والمفعول، والحالية، والغائية، والماضية، والتوقيت، والتمكين، والتعيين، والتهيئ، والتكييف، والتكميم. أما القابل أو القوابل فيصدق على المركبات التي تستظل تلك العوارض.

بعلاقات دلالية وأخرى تركيبية من غير أن يكون لبعضها عند بعض رتبة معينة[36].

ii. أن يسمح تركيبُها على حدٍّ سواء لجميع التراتيب الستة المحتملة من القسمة العقلية للثلاثي.

iii. الاضطرار إلى استعمال قواعد تداولية[37] لإنزال مكونات الجملة المؤلفة في مواقعَ محدَّدة تداولياً.

iv. للعلاقة الرتبية، من اطّراد وقوع مقولةٍ قبل أخرى أو بعدها، دخلٌ مباشر في تحديد الغرض التواصلي الذي يجب إسناده إلى الترتيب المعين.

من ذينكم الضربين من الخصائص البنيوية (9) و(10) يُستفاد أن اللغات البشرية تنقسم تركيبياً إلى قسمين اثنين لا ثالث لهما، والأنسب في هذه الحالة تركُ مبدأ التعميم ليُستبدَلَ به مبدأ التنميط، إذ به يتأتى الاهتداءُ إلى موطن انفصال الكليات الدلالية والتداولية بوسائط لغوية متقابلة، وعندئذٍ يتكوّن بالضرورة نمطان من اللغات البشرية:

---

(36) الكثير ممن يستعملون لتدريس اللسانيات دقّ عليهم الفاصل بين التأليف والترتيب فلم يتصوروا إمكان وجود جملة مؤلفة من غير أن تكون مكوناتها مرتبة. ولو اطلعوا على حقيقة المفهوم من التركيب لوجدوها متكوّنة من تأليف يكون سابقاً على الترتيب. ولتعميم الفائدة نورد توضيحاً من الطوسي إذ يقول: «التأليف هو جعل الأشياء الكثيرة شيئاً يمكن أن يطلق عليه الواحد بوجه ... والتأليف أقدم من الترتيب بالذات، والترتيب أخص من التأليف لا بأن يوجد تأليف من أشياء لها وضع ما عقلاً أو حساً من غير ترتيب فإن ذلك لا يمكن بل ربما لا يعتبر فيه الترتيب بل بأن الترتيب المعين يستلزم التأليف المعين والتأليف المعين لا يستلزم الترتيب المعين، بل ترتيباً مّا مما يمكن وقوعه في تلك الأجزاء. مثلاً التأليف من (أ، ب، ج) يمكن أن يقع على هذا الترتيب، ويمكن أن يقع على ترتيب (ب، أ، ج) ونحوه مما يمكن»، نصير الدين الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا، القسم الأول، ص 125-129.

(37) نقصد بالتداول وقواعده العلاقات القائمة بين المتخاطبين والمنعكسة في الخصائص البنيوية للعبارة اللغوية. للمزيد من التفصيل انظر الأوراغي، الوسائط اللغوية

1) نمط اللغات الشجرية كالأنجليزية، وفيه لا غروَ تصدق كلية الجزنبرغ التي نساها شومسكي بصيغتها الأصلية والتي تقول: «يجب أن يكون لكل لغة طبيعية رتبة أصلية». وكلية الجزنبرغ هذه لكي توافق نظرية اللسانيات النسبية يتعيَّنُ تصحيحُها فتصير «كلية نمطية»، ويكون القولُ في التعبير عنها: «يجب أن يكون لكل لغة شجرية رتبةٌ أصلية، منها يُشتق بعضُ ما تسمح به من التراتيب المحتملة».

2) نمط اللغات التوليفية كالعربية، وفيه لا غروَ تصدق «كليةٌ نمطية» يُقال في التعبير عنها: «كل لغة توليفية تلزمها رتبةٌ عالية، تولّدُها وسائرَ التراتيب المحتملة بقواعدَ تداولية مباشرةً من بنية قاعدية ذات رتبة حرة».

اتضح أن «مبدأ التنميط» يُغني عن «مبدأ التعميم» ويُجزي عنه؛ فالأول يُجيز للنظرية اللسانية أن تكون نسبية؛ أيْ أن «الكلي البحت»، سواءٌ كان دلالياً أو تداولياً، يتحقق في اللغات جميعها على نحوين اثنين لا غير. ويُحترَس في نظريتنا هذه أن تتنبأ بقاعدتين نحويتين لنفس «الكلي البحت». فالإضافة البحتة مثلاً لا تستوجب لأحد المتضايفين رتبةً عند الآخر، لكن الإضافة النحوية لا تخرج عن أحد الاحتمالين: إما أن تتحقق على نحو يتميز بتقدم المضاف وتأخر المضاف إليه، وإما أن تكون على نحو ثانٍ يسبق المضافَ إليه المضاف. وليس هناك نحوٌ ثالثٌ إلا على سبيل الجمع بين الطريقتين.

وكذلك يطرد في تكوين اللغات لمعاجمها؛ إذ لا يوجدُ أكثرُ من وسيطين لبناء القَوْلاتِ التي تُقرَنُ بالكلمات فيتكوَّنُ المدخلُ المعجمي، إما ببناءِ جذورٍ بصوامتَ مجرَّدةٍ من الصوائت، وإما بناء جذوعٍ بصوامتَ مرتصَّةٍ بالصوائت التي تتخللها. ولا إمكانَ ثالثَ بين وسيطَيْ الجذر والجذع، وما يترتب عن أحد الوسيطين مغايرٌ تماماً لما يترتب عن الآخر إلى درجة تكوُّنِ نمطين متوازيين، بحيث لا يستقيم منطقياً مبدأ

التعميم القاضي بتعدية الخصائص البنيوية من أحدهما لتطبيقها على الآخر. وعليه يترجّح مبدأ التنميط الذي تتخذه نظريةُ اللسانيات النسبية بديلاً لمبدأ التعميم المؤسس لنظرية اللسانيات الكلية، وهو الذي يمكن صوغُه بالعبارة (11) الموالية.

(11) ما يصح في لغة معينة يحتمل أن يكون نمطياً يستغرق بوجهٍ مّا كلَّ اللغات البشرية التي تتقاسم الوسيط ل1، ويصح نقيضُه في النمط المتبقي من اللغات التي تشترك في نقيض الوسيط ل1.

مبدأ التنميط (11) يُجنِّب نظريةَ اللسانيات النسبية جميعَ أشكال التعسُّف اللغوي الذي يُوَفِّرُه مبدأ التعميم لِلسانيات شومسكي الكلية؛ ولا بأس من ذكر بعضها لبيان الضرورة الداعية إلى تأسيس نظرية للسانيات النسبية.

أولاً. يُعدّي مبدأ التنميط خصائصَ أيّة لغة إلى غيرها إذا ثبت مراسياً اشتراكُ جميعِها في نفس الوسيط. بينما مبدأ التعميم يُعدّي نظرياً لا مراسياً خصائصَ لغة واحدة إلى كل اللغات.

ثانياً. مبدأ التنميط يضمن بَدْءاً التمايزَ النسبي لقواعد اللغات، ويمكّن من بناء أنحاء نمطية؛ قد لا يتجاوز عددُها نموذجين اثنين:

1) نحو توليفي يتميز فصُّه التركيبي ببنية قاعدية ذات رتبة حرة، وتصدق توقُّعاته في نمط العربية من اللغات.

2) نحو شجري يختصُّ فصُّه التركيبي ببنية قاعدية ذات رتبة قارة، ويحتمل أن تصحَّ تنبُّؤاته في الأنجليزية ونحوها من اللغات التي تشترك في نفس الوسيط.

في مقابل ذلك يُتوخّى من اختيار مبدأ التعميم تقليصُ أنحاء اللغات إلى نحوٍ واحدٍ لا غير يستنبطُه صاحبُ اللسانياتِ الكلية من لغته التي يدرسها، ويفرض في قواعده أن تصدق في كل لغةٍ بشرية. وبذلك

يكــون الـــنحو التوليدي التحويلي قد أضفى «الكليةَ» على القواعد النحوية الخاصة بالأنجليزية.

ثالـــثاً. مبدأ التنميط يحفظ للغات البشرية بنيتها النوعيَّة، ويُسوّي بين أنساقها المستوفية، وهي جميعاً محدودةٌ؛ لأنه من دراسة أيٍّ منها يمكن اســتنباطُ قواعدِ نمطها التي يمكن تعديتُها إلى جميع اللغات التي تُقاسمها نفس الوسيط. وبه تتجنَّبُ النظريةُ اللسانيةُ الاضطرارَ إلى تقسيم اللغات تقـــسيماً عنصرياً، وهو ما حصل مع نظرية النحو الكلي المعيَّرة بموجب مبدأ التعميم على تصنيف اللغات البشرية إلى صنفين: 1) طبقة اللغات المركـــزية كالأنجليزية، يلزم النظريةَ اللسانيةَ أن تأخذها بعين الاعتبار. و2) طـــبقة اللغـــات الهامشية كالعربية ونحوها، وهذه لم تكن نظريةُ اللسانيات الكلية لتوليها كبير اهتمام، كما أنه ليس للغات هذه الطبقة سوى حقّ الإذعان للنظرية والتكيف معها.

رابعـــاً. تـــسمح الفرضيةُ الكسبية بإمكان تغاير اللغات، ويحصر وســـيط التنمـــيط هذا التغاير فيقلّصه إلى نمطين متوازيين لا يتقاطعان بنيوياً؛ وبذلك تكون الخاصية البنوية في اللسانيات النسبية نمطيةً؛ أي يمكـــن تعديتُها من لغة إلى أخرى داخل نفس النمط اللغوي، ويمتنع إطلاقاً تعديتُها إلى إحدى اللغات من النمط اللغوي الموازي.

ومـــع تـــبني شومـــسكي للفرضية الطبْعيَّة القائلة بوحدة التركيب البنـــيوي للغـــات، واستعماله لمبدأ التعميم المرخِّص لإضفاء الكلية على المستنبط من اللغة الخاصة، نراه، تحت ضغط الأمثلة المضادة، يُقرُّ بانقسام اللغـــات البشرية إلى لغات شجرية كالأنجليزية والفرنسية ولغات أخرى غـــير شـــجرية كالعربية واليابانية. أما تجاوزُ هذا الانقسام المناقض لكلية النحو فيحصل في نظره عن طريق توسيع الإطار النظري للغات الشجرية ليتـــناول اللغات غير الشجرية. والغريب في تفكير شومسكي هو إصرارُه

على أن تجاوز انقسام اللغات إلى النمطين المذكورين لا يمكن أن يحصل مثلاً عن طريق توسيع الإطار النظري للغات غير الشجرية ليشمل أيضاً نمط اللغات الشجرية[38]. هذا الضرب من التعميم الذي يصحّ من الإنجليزية نحوَ العربية مثلاً ولا يصح في الاتجاه المعاكس ليس له مبرر منطقي، وإنما يستمد «المشروعية» من إرادة بسط «الهيمنة اللغوية».

خامساً. مبدأ التنميط يضمن للنظرية اللسانية المؤسَّسة عليه أن تُصادفَ توقُّعاتُها وقائعَ هذا النمط من اللغات أو ذاك؛ قاعدتُه دلالةٌ بحتة وتداولٌ، وطريقه سبرٌ وتقسيمٌ محصور، وعبارته الواصفةُ شرْطيٌ متصل. وكل ما ذكرنا يمكن توضيحه بمثال الوظيفتين النحويتين الفاعل والمفعول كما تصورهما العبارة (12) الموالية:

(12) (أ) الفاعل؛ وظيفةٌ نحوية تحملها علاقةُ السببية[39]، ويتلقها أحدُ موضوعَيْ الفعل المتعدي وقد اتنقاه بدلالته المعجمية لتراكبه بعلاقة الإسناد[40] التي تحمل فيه حالةَ الرفع التركيبية[41].

(ب) المفعول؛ وظيفةٌ نحوية تحملها علاقةُ العلية ويتلقها الموضوع الثاني لنفس الفعل وقد انتقاه بنفس الدلالة المعجمية لتراكبه بعلاقة الإفضال التي تحمل فيه حالةَ النصب التركيبية.

---

(38) انظر مبحث «langues configurationnelles et langues non configurationnelles» في ص 224 من كتاب شومسكي نظرية العامل والربط Chomsky, Théorie du gouvernement et du Liage.

(39) السببية والعلية علاقتان دلاليتان، أولاهما تقوم بين طرفين أحدهما يكون سبباً في خروج الآخر من العدم إلى الوجود. والثانية تجمع طرفين أحدُهما يكون حافظا لوجود الآخر.

(40) الإسناد والإفضال: علاقتان تركيبيتان؛ تقوم الأولى بين مسانديْن يُطابق أحدُهما الآخر، وتجمع الثانية طرفين غير متطابقين.

(41) الرفع والنصب: حالتان تركيبيتان؛ يُخصص بالأولى كلُّ مركب مركزي لا تنشأ الجملة بدونه، وبالثانية يُخصص ما كان فضلة يمكن للجملة أن تكون بدونه.

لا تخلو لغةٌ بشريةٌ، باعتبار الدلالة البحتة، من وظيفتَيْ الفاعل والمفعول المنطقيين عدمَ خلوِّ تراكيبها من حالتَيْ الرفع والنصب التركيبيتين. واللغاتُ جميعُها سواءٌ في الاضطرار إلى التفريق بين وظيفتَيْ الفاعل والمفعول وحالتَيْ الرفع والنصب، وليس أمامها سوى إمكانين اثنين لا ثالث لهما:

إما أن تتبنّى «وسيط العلامة المحمولة» بأن تخصَّ ذا الرفع والفاعلية بعلامة حسية معينة، كما تخص ذا النصب والمفعولية بعلامة حسية مغايرة فتُلصقهما بلفظهما[42]، وتكون الغاية من اختيار هذا الوسيط اللغوي محصورة في التحرير القبلي لجميع مكونات الجملة المؤلفة بالعلاقات الدلالية والتركيبية من أيِّ ترتيب محتمل.

وإما أن تختار «وسيط الرتبة المحفوظة»، كأن تخصَّ ذا الرفع والفاعلية برتبة معينة، بحيث تكون رتبتُه إعراباً عن وظيفته النحوية وحالته التركيبية، وكذلك تفعل بذي النصب والمفعولية إذ تفردُه برتبة مغايرة تكون معربةً عن عوارضه الخاصة. حتى إذا استوطنت مكوِّناتُ الجملة مواقعَها المخصَّصةَ لها، واستقرَّ كلُّ مكوِّنٍ في مرتبته المحدَّدَة بالقياس إلى مراتب الباقي، صارت المراتب، في اللغات التي اختارت الوسيط الأخير، علاماتٍ معربةً عن وظائف مُكوِّنات الجملة وعن أحوالها إعرابَ اللواصق في اللغات التي اختارت الوسيط الأول. ولن نتعرّض هنا للتفاصيل اللازمة عن اختيار اللغات لهذا الوسيط النحوي أو ذاك، إذ نكتفي حالياً الإشارات الموالية.

---

(42) من اللغات التي اختارت وسيط العلامة المحمولة نذكر العربية التي علَّمت الفاعل المرفوع بالضمة والمفعول المنصوب بالفتحة، والفارسية التي أفردت المفعول المنصوب باللاحقة «را» حيث ميَّز الفاعل المرفوع بعدم اللاحقة، واليابانية وقد ألصقت السابقة «[illegible]» بلفظ الفاعل والسابقة «O» بالمفعول، وكذلك الكورية إذ تميز الفاعل والمفعول على هذا التوالي بالسابقتين «[illegible]» و «[illegible]»، واللاتينية التي تميز الفاعل باللاحقة «[illegible]» والمفعول باللاحقة «[illegible]».

وسيط الرتبة المحفوظة يجعل من العلاقة الرتبية خاصيةً بنيوية تتدخل في تحديد الوظائف النحوية والأحوال التركيبية في نمط من اللغات كالأنجليزية والفرنسية، في حين يدخل هذا الضربُ من العلاقات في تحديد الأغراض التواصلية في نمط من اللغات كالعربية واليابانية، إذ ثبت أن ما تعرب عنه الأنجليزية ونحوها من اللغات بالرتبة القارة تعرب عنه العربية ومثلُها الكثيرُ بالعلامة اللاصقة، فوفّرت هذا النمطُ الأخيرةُ الرتبةَ لتوظيفها في الإعراب عن أغراض تواصلية تحملُها أصولٌ تداولية.

- وسيط العلامة المحمولة يُوفّر لمكونات الجملة، في اللغات التي اختارته، كاملَ الحرية للنزول في أيِّ موقع مما تحتمله القسمة العقليةُ للثلاثي، ومع ذلك لا يفقد مكوّنٌ شيئاً من عوارضه بحلوله في هذه المرتبة أو تلك كما لا يكتسب عارضاً لم يكن له.
- وسيط الرتبة المحفوظة، بخلاف ندّه السابق، يُوطّنُ مكوّناتِ الجملة في مواقعَ أصلية، وقد لا يسمح بأكثر من احتمالين مما تقبله قسمةُ الثلاثي، ولا يُرخّص لبعض المكونات بالانتقال إلى موقع البعضِ الآخر إلا بشروط تحددها قاعدةُ التحريك التركيبيةُ. وإذا تبادل مكوّنان رتبتَهما الأصلية، كما في بناء الفاسيف[43]، احتفظ كلاهما بوظيفته النحوية وتبادلا الحالةَ التركيبية.

ما أوردناه، في مسألة اضطرار كلِّ اللغات إلى التمييز اللساني بين المختلف منطقياً، وإجبارها جميعاً على الاختيار بين وسيطَيْن، يُرجّح إقامة النظرية اللسانية على وسيط التنميط، وليس على مبدأ التعميم. لأنه يجعل وسيط التنميط ضمنَ الأصول التي يتأسّس عليها بناءُ اللسانيات النسبية

(43)الفاسيف معرّب للفظ الأجنبي passif كما هو مستعمل في تركيب اللغة الفرنسية أو الأنجليزية.

يكون قد ضمنّا لهذه النظرية القدرةَ أولاً على أن تتنبأ بقواعد نحوية لكلا الـمتعلمين الممكنين من اللغات البشرية، وأن تتوقع ثانياً الخصائص الممكنة الـتي تخصّ ضرباً من اللغات داخل نفس النمط. وبذلك نُجنّب اللسانيات كلّ أشكال التناقض بين توقعات النظرية وواقع اللغات البشرية.

ومن جملة ما يعلمه جميعُ اللسانيين المتخصصين أيضاً في «علوميا اللسانيات»[(44)] أن التناقض بين توقعات النظرية وواقع اللغات البشرية بلـغ الـذروة في اللسانيات الكلية، وأن سبب هذا التناقض الخارجي، كما سبق أن عاينّاه في الفصل الأول من كتاب الوسائط النحوية، يعود في الأصـل إلى إقامـة شومسكي لهذه النظرية على مبدأ التعميم، وأن محاولـته لـتجاوز هذه المعضلة فرض عليه الاستنجادَ بتقنيات الفلسفة الاصـطلاحية[(45)] للـدفاع عن النظرية المهدَّدة بالانهيار، فاستعار من أصـحابها «الفرضـية العينية»[(46)]، ووظّف هذه التقنية في أواخر عمر لـساناته الكلـية، أي في بداية الثمانيـات من القرن الماضي، فاختلق مفهوم البرمترات، وألحقه بنظريته إلحاقاً بدليل تأخُّرِه عن سائر المفاهيم الأسـاس المكـونة لبناء النظرية فلم يكن من رواسمها الأولية[(47)]، وهو المفهـوم الوحـيد الذي لا تتحدَّدُ قيمتُه داخل النظرية كما يقتضي البناء

---

(44)مصطلح علوميا اللسانيات يتناول هنا العلم الذي يجعل من اللسانيات خاصةً موضوعاً للتأمل، بحيث يكون المهتم بهذا الحقل المعرفي ذا مهارة مزدوجة إذ يُراوح بين علم اللغة إذا كان يدرس اللغات بواسطة إحدى النظريات، وبين علـم اللـسانيات إذا ترك مؤقتاً النظر في اللغة وجعل من النظرية اللسانية موضوعاً للتأمل والدراسة.

(45)الفلسفة الاصطلاحية مستعملة في مقابل التيار الفلسفي المعروف باسم La philosophie conventionnelle.

(46)الفرضية العينية مستعمل في مقابل hypothèses ad-hoc في كتاب كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية، ص 81.

(47)الرواسم الأولية مستعمل في مقابل les termes primitives في كتاب تارسكي، مدخل إلى المنطق.

المنطقـي لأيِّ نسقٍ معرفيٍّ في أي حقل علمي، وإنما يكتسب مراسياً قيمةً المتمايزة عند دراسة نفس الظاهرة في اللغات المختلفة نمطياً عن الأنجليزية.

أثنـاء دراسة شومسكي للأنجليزية ظهرت له قاعدةٌ تحلل الجملة كما سبق أن صيغت بنيتُها الأساس الصياغة التالية: (م س صرف م ف)[48]. واستناداً إلى فرضيته الطبيعية لا يجوز أن تكون هذه البنيةُ القاعديةُ خاصةً بالأنجليزية، بل ينبغي، عملاً بمبدأ التعميم، أن تسحب على سائر اللغات. وإذا ثبت، من خلال الاختبار المراسي لكلية هذه القاعـدة، خلافُ ذلك؛ كأن لا يكونَ للمركب الاسمي المتوّجُ واجبَ المثولِ في لغات كالعربية والإيطالية لو ظهر في غير موقعه الأصلي كما في الإيطالية من اللغات التركيبية، سيضطرُّ شومسكي عندئذ إلى الدفاع عن كلية مبادئ النحو وقواعده بفرضياتٍ مساعدة[49]؛ كما توصي الفلسفةُ الاصطلاحية بضرورة جَبْرِ النظريةِ إذا كانت مهددةً بسبب النماذج المتصاعدة أو الأمثلة المضادة المتكاثرة.

- الجَبْرُ: قصورُ النظرية السائدة في حقل معرفي معيّن قد يضطرُّها إلى الاستنجاد بالفرضيات المساعدة لجبر تصدُّعها وإنقاذ نفسها من الانهيار. وهذه الفرضيات لا تقوم عليها النظريةُ المعنيةُ منذ النشأة، وإنمـا تُلحقُها بها إذا اشتدت أزمتُها خلال حقبة من تاريخها. ولا يكون إلحاقُ الفرضية المساعدة من أجل إعادة بناء النظرية، ولا من أجـل تطوير المعرفة الحاصلة بها، وإنما يكون ذلك من أجل الإبقاء على النظرية سائدةً رغم قصورها.

---

(48) حيث يتحدث شومسكي في أعماله الأخيرة عن مبدأ الإسقاط يعرض في المطلب بالقاعدة التي تحلل الجملة إلى مكونات لا تعبّر ملغية أو رتبة؛ أي مركب اسمي قصرة مركب فعلي يتحول في ج ← م س – صرف – م ف P→SN-FLEX-SV.

(49) يستعمل الفرضيات المساعدة بمعنى hypothèses auxiliaires في كتاب كارل بوبر، المصدر السابق.

والجبر، كما قدمناه، لجأ إليه شومسكي لما أخذت نظريته اللسانيةُ تتصدّع بسبب تصاعد القوادح في توقعات نَحْوِه. وسخّر له تقنية «البرمترات» في مقال أصدره عام 1981 تحت عنوان «المبادئ والبرمترات في النظرية التركيبية»(50). والبرمتر، كما ورد في المقال المذكور وفي أعمال الكثير من أتباع شومسكي، عبارة عن فرضية عيْنيّة؛ إذ لا تقتضيه النظريةُ اللسانيةُ ولا يكون لـهُ محتوىً ضمني أو صريح في إطارها، وإنما يتحدّدُ محتواه وتتعيّنُ قيمُه عن طريق التجربة والممارسة داخل مختلف اللغات البشرية.

- القصور: يمسُّ النظرية السائدة بين بُحّاثٍ في مجال معرفي بعينه، وفي حقبة من تاريخ تطور العلم الذي يشتغلون به. ويظهر غالباً في وجود تناقضات بين توقعات النظرية المذكورة وواقع الموضوعات التي تدخل في مجال اهتمامها، وكلما اتسعت هذه التناقضاتُ اشتدت أزمةُ النظرية السائدة، وكثرت ترميماتُها، وتعطّل إمكانُ الاستمرار في الدفاع عنها، وارتفعت مبرراتُ إهمالِها والتخلي عنها.

وهذا القصور الذي ذكرناه يُمكن رصْدُه حالياً في لسانيات شومسكي الكلية، إذ تتوقّعُ نظريتُه نحواً توليدياً تحويلياً واحداً لجميع اللغات البشرية؛ وهو نموذجٌ ذو طبيعة صورية؛ مبادئه التي يعتبرها شومسكي كلية يستخرجها من تحليله اللساني للغة الأنجليزية. وأغلب توقعات نظرية شومسكي للسانيات الكلية لا

(50)راجع: N. Chomsky, Principles and parameters in syntactic theory, pp. 32-76, in Explanation in linguistics Edited by Norbert Hornstein and David Foot Light.

تصدق، كما ثبت بعض الدراسة المعمقة والتحليل الدقيق، إلا في نمط من اللغات ضمنها الأنجليزية.

التجاوز: يرتبط هذا الشرط بالنظرية المبتكرة، أي اللسانيات النسبية في مثالنا، ويظهر في اتصافها بخاصية التجاوز للنظرية السائدة. ويكون كذلك إذا انتفى التناقض عن توصلها، واحتوت صواب ما في اللسانيات الكلية، وزادت عليه حين تتنبأ النظرية النسبية بما لم يكن في حسبان النظرية الكلية. وبعبارة أخرى يجب أن تكون النظرية المستحدثة أقدرَ على التوقع من النظرية السائدة، وأصدقَ توقعاً منها.

خلاصة

نخلص مما تقدم في هذا الفصل أن النحو السيبويهي قاصرٌ عن وصف اللغة العربية وصفاً كافياً، ولا يلزم عن المثبت هنا أن كلّ ما قاله سيبويه ومن جاء بعده في وصف العربية لا يُطابق بنية هذه اللغة، ولا أن آراءه النظرية وأقواله الواصفة لا تفيد أو تنفع في إقامة نظرية لسانية أو بناء نموذج نحويّ، فمثل هذا الرأي لا يستقيم عُلومياً أو إبستمولوجياً، وإنما الاقتصار على ترديده بصوابه وخطئه هو الذي لا يجوز معرفياً، فتعيّن تجاوزه بحيث يُحفظ بصوابه، ويُصوَّبُ خطؤه، ويُتدارَكُ نقصُه باقتراح حلٍّ لما بقي فيه معلّقاً من المشاكل المستعصية على الحل.

ولم تكن مقترحاتُ الحداثيين من اللغويين الذين ساروا على النهج السيبويهي مُخرجةً للفكر اللغوي العربي من أزمته المستحكمة، إذ لم يُميِّزوا التمييزَ الصارم بين تبسيط النحو الموصوف أو الوصف، وأن التبسيط لا يعني التخفيف الانتقائي من أقوال النحاة في كل باب من

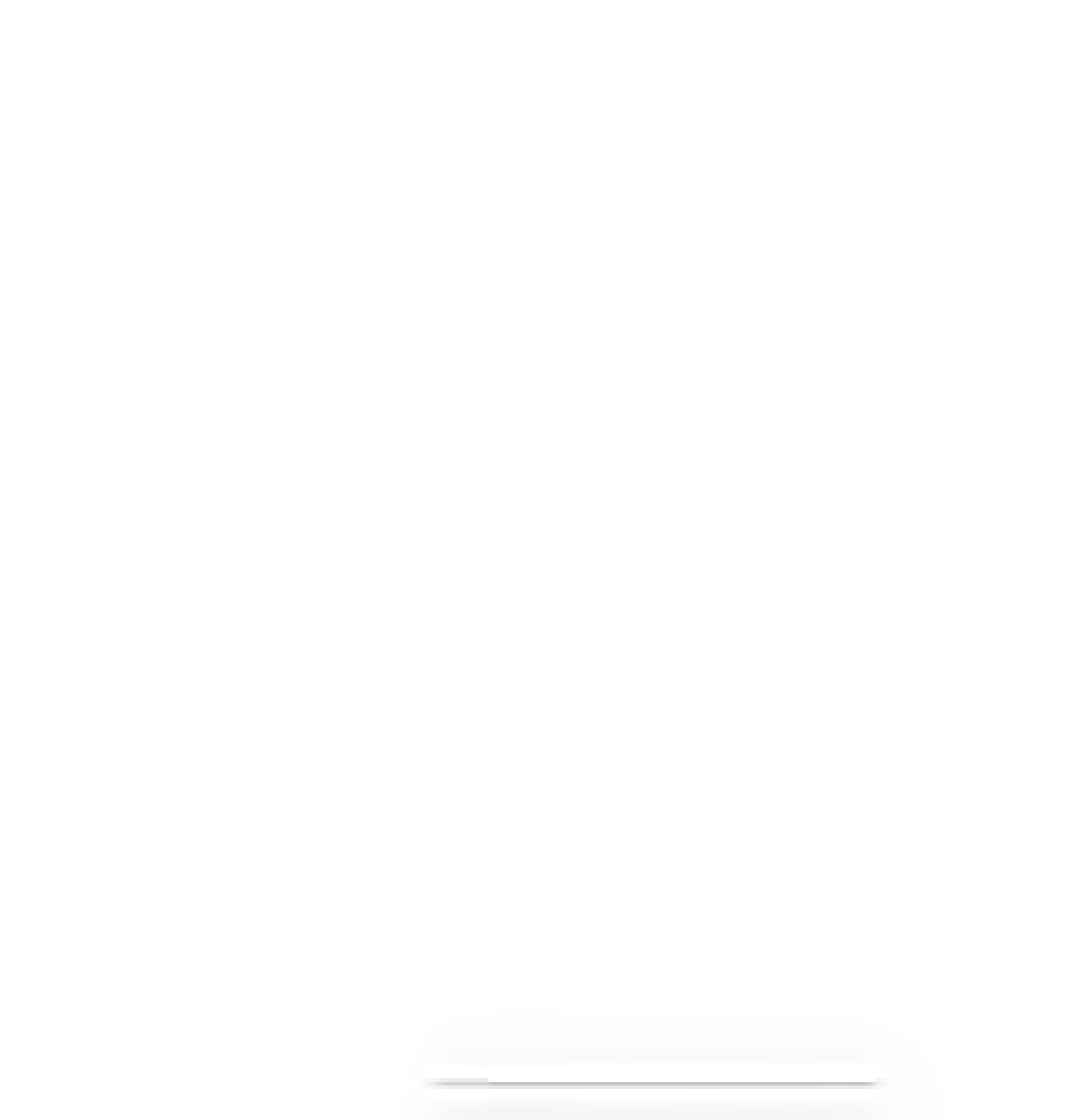
أبـواب النحو أو الصرف، فيُحفظ بعض العبارات الواصفة ويُصوَّب غيرُهـا ويُترك الباقي. فسلامةُ الوصف تستلزم إرجاع الظواهر اللغوية إلى مكوناتها الأولية المحصورة في بضع أوليات تامّة الوضوح. مثل ذلك لا يتأتـى إلا في إطار نظرية لسانية محكمة البناء بحيث تكون توقعاتُها مـوافقةً لواقع اللغات البشرية؛ فلا تغفل ما في اللغات ولا تضيف إليها ما ليس منها.

أما المستغربون بالنظريات اللسانية الغربية المطبِّقون لنماذجها النحوية في وصـف اللغة العربية فليسوا بأحسن حظّاً من نظرائهم المتقدّمين عليهم. إذ منتهـى اجـتهادهم أن يعلموا عِلْمَ روايةٍ ما قاله غيرُهم في لغاتهم، وأن يُعبِّـروا بالعربية عن بعض أقوالهم الواصفة للغاتهم، وأخيراً أن يُثبتوا مراسبَ صِدْقَ توقُّعاتِ اللسانيات الغربية بتكييف وقائعَ العربية.

والمنحى التقليدي لدى هؤلاء الحداثيين أشدُّ خطورةً من نظرائهم التراثيين، فعلى الرغم من اشتراك الفريقين في الانتصار للكسل الفكري بأدلّـة العاجـز على الإبداع في ميدان الفكر المفضي إلى تطوير المعرفة البشرية إلا أن التراثي محافظ على لسانيات السـلف وعلى نسق العربية، بينـما الحداثـي مفسدٌ لنسق العربية بكثرة الدخيل في مختلف مستويات العربية من الصوت إلى الخطاب، مُلْغٍ لأضخم تراث بشري لأنه منبهرٌ بفكر الغربيين.

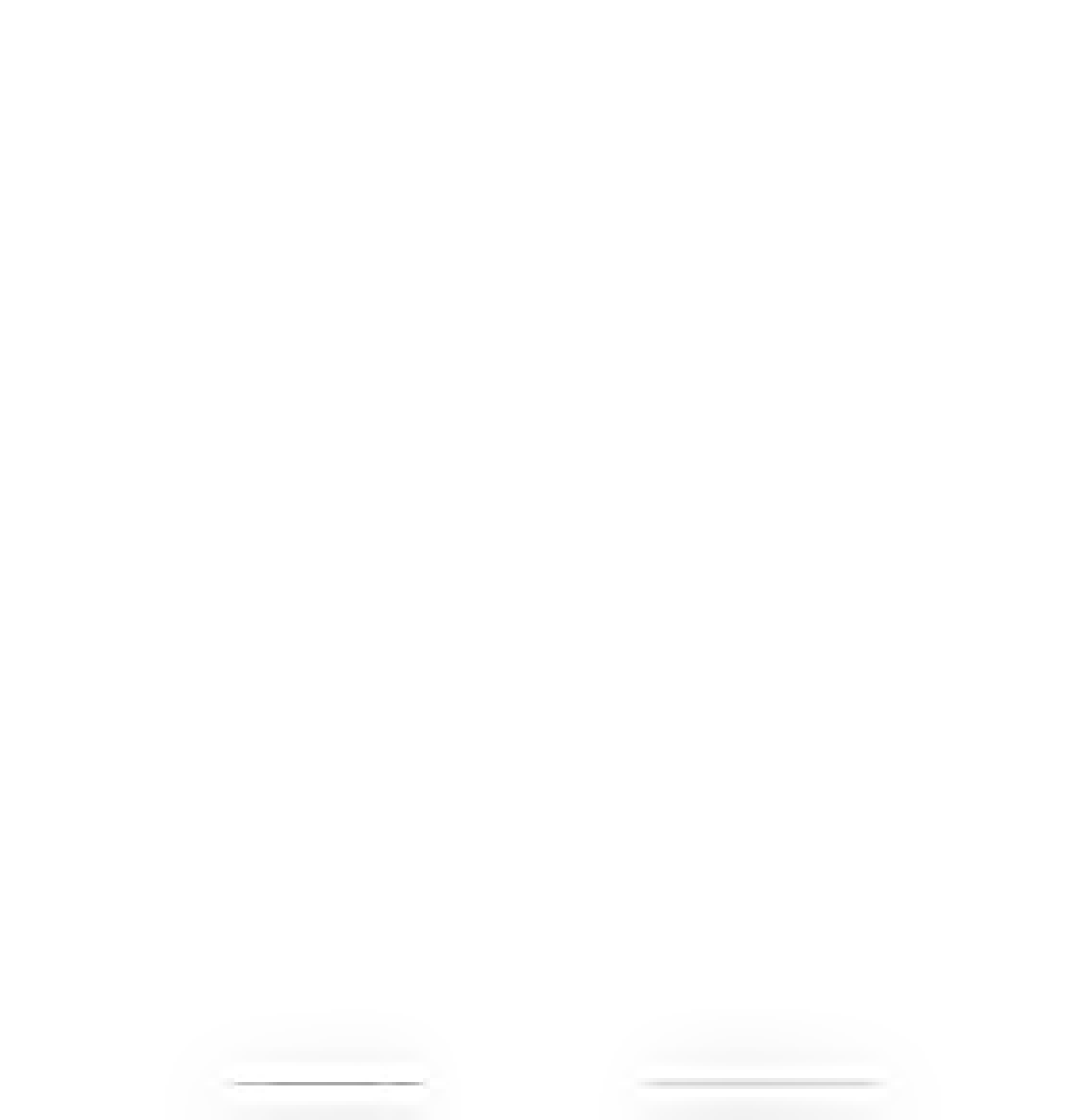
ولم يبق بـين هؤلاء وأولئك إلا سبيلُ المجاهدة الفكرية، وأوّلُه الاطّلاعُ المتبصِّر على جهود المتقدمين والمتأخرين في مجال التخصص، ثم الكـشفُ عن هفوات الجميع المنهجيةِ والوصفية، وعن مواطن القصور فيما بنوه من الأنظار والأنحاء، دون إغفال المفسِّر العلّي لكل ذلك. بدءاً مـن فرضية العمل أساسِ النظرية المقامة، وانتهاءً بتحديد درجة مطابقة توقُّعاتها لواقع موضوعاتها.

وعندئذ سوف يظهر لا محالةَ أوردُ فرضية يمكن الانطلاق منها لبناء نظرية جديدة من شأنها أن تتوقع للغات البشرية ما يناسبها من النماذج النحوية، فتُحدث ثورة علمية في ميدانها؛ إذ تُطوِّر معرفة الإنسان بلغاته. وهو ما تحقق في إطار اللسانيات النسبية التي تجاوزت بالمعنى المفهومي للتجاوز اللسانياتِ الخاصة التي علّمها سيبويه وأمثالُه، واللسانياتِ الكليَّةَ التي وضعها شومسكي.



الفصل الخامس

منهج المعرفة العلمية في النظريات اللسانية



مقدمة

مناهج اكتساب المعرفة لا ينحصر اختلافها خلال الأزمنة المتعاقبة ولا عبر الحقول المعرفية المتباينة، بل تختلف أيضاً بين النظريات المتزامنة التي تتنافس داخل الحقل المعرفي الواحد من أجل وصف موضوعاته. ولذلك سيكون من الصعب الحديثُ عن كلية المنهج وعن كلية النظريات، مع إمكان القول بكلية المعرفة العلمية خاصة[1].

دعونا نعتبر النظرية والمنهج والمعرفة مكونات لنسق علومي[2]، بحيث لا يستقيم تحليل أحد هذه المكونات بمعزل عن الآخر. وإذا ثبت أن هناك تنسيقاً بين المعرفة والمنهج والنظرية، وجب أن يكون تناولنا لأيٍّ منها تناولاً علاقياً. أما إثبات نسقية المكونات الثلاثة، فيكون عن طريق «مبدإ التضامن» الذي يفيد أن أي تغيير يطرأ على أحد مكونات النسق يجب أن يلحق غيره من المكونات بدءاً من الذي يباشره.

يلزم عن صحة التماثل الذي وصفناه أن يكون تقييد «المعرفة» بصفة «العلمية» مسبوقاً بتقييد «المنهجية» بصفة مناسبة للصفة التي تقيدت بها «النظرية» من قبلُ. فالتناسب بين الصفات المقيِّدة لمكونات

(1) مصطلح الكلية مستعمل أعلاه بمعنيين، إذ توصف المعرفة بالكلية إذا كانت ثابتة لا تتغير وشاملة لا تتبعض. بينما النظرية والمنهج يوصفان بالكلية حين يتوسل بهما كل الباحثين في ميدان بعينه. فالكلي إذا اقترن بالمعرفة، أفاد الثبات والشمول، وهو مع المنهج والنظرية يفيد التوافق والإجماع.

(2) العلوميا تركيب مزجي من العلم والعلو؛ وهو يفيد مصطلحياً المفهوم من «العلم الأعلى» في برهان ابن سينا، وهو أيضاً المقابل العربي لما يعنيه اللفظ الأجنبي Epistémologie spéciale.

النسق من مستلزمات «مبدإ التصاعد»؛ كما أن تعاقب تلك المكونات من ضرورات بناء النسق.

ظهر إذن أن إشكال هذا الفصل يمكن صوغه من جديد بعبارة موجزة؛ فنقول: تُقيَّد المعرفة بوصف العلمية إذا تم اكتسابها في إطار «نظرية نسبية» بواسطة قواعد يشكل بناؤها المخصوص منهجاً متميزاً نفرده بمصطلح «القرْتاب»[3].

ولإحكام الإشكال المطروح بمعالجة تكون في غاية الوضوح، يجمل بنا أن نُسيِّجها بالضوابط اللازمة، وهي متدرجة بحسب أهميتها على المنوال التالي:

أ. **الحصر الإجرائي**: بأن نتناول «النسق العُلومي» بمكوناته الثلاثة الموصوفة أعلاه في أحد مجالات العلم. وبحكم اهتمامنا باللغات، وجب أن تكون معالجتنا لهذا الموضوع داخل اللسانيات. حتى إذا اتضح الحلُّ المقترح وبانت أهميته، صار بالإمكان بعدئذ فحصه من جديد في باقي حقول العلم.

ب. **الربط الجدالي**: يحصل في ذهن الباحث الواحد الذي يؤهله تكوينه العلميّ والعلوميّ لأنْ يتردد على مجالين مترابطين، فيجمع بين اللسانيات، بوصفها علماً موضوعه اللغات البشرية، وبين علوميا اللسانيات التي تجعل من اللسانيات موضوعاً للدراسة. فهو لساني إذا درس اللغة، وينقلب علوميّاً إذا حول نظره وشرع يتساءل عن كيف يجب أن تُدرس اللغة.

---

(3) القرْتاب عبارة عن سلسلة من العمليات الذهنية المضبوطة بضربين من القواعد المعرفية: «قواعد استقرائية» تكوّن الفرع الأول من هذه المنهجية وتؤدي إلى «نتائج عامة» تنقلب في فرعها الثاني إلى «فرضيات مراسية»، منها يكون الانطلاق عند إجراء «قواعد برهانية» فتُشتق مبرهنات ومعارف علمية.

ج. **التحليل التقابلي**: باتخاذ البنيوية اللسانية قاعدة، يكون قد صمنا للعرض كل الوضوح، لأن أي مكون في النسق العلومي لا تتعين خصائصه الداخلة في تشكيل ماهيته إلا بتحديد الخصائص المكونة لماهية مقابله. وعليه، فإن للمعرفة العلمية لا تعني شيئاً إذا لم يُنظر إليها في مقابل كل من «المعرفة النظرية» و«المعرفة العادية». كما أن «النظرية النسبية» لا ينكشف بناؤها المنطقي بمعزل عن «النظرية الكلية» في اللسانيات أولاً، ثم في غيرها من العلوم الإنسانية والطبيعية. وكذلك يستمر التحليل التقابلي ليشمل مكوّن المنهج في «النسق العلوميّ»، كما سيتبين في المباحث المخصصة لكل واحد منها.

1. لسانيات كلية ومعرفة نظرية

لا بأس من إشارة تاريخية، ولو باقتضاب، إلى أن بناء المواد النظرية التي يُستعان بها في البحث اللغوي بدأ في الثلاثينيّات من القرن الماضي في مدرسة براغ على يد تروبتسكوي وياكُبْسُون. وكان استخدام النظرية حينئذ مقصوراً على «الفصّ الصَّوتيّ» من اللغة أو على مستواها المورفولوجي. ومنذ الخمسينيّات من القرن نفسه، طفرت النظرية في اللسانيات الأميركيّة، فعمّت اللغةَ بجميع فصوصها واكتمل بناؤها على يد شومسكي باعتباره ممثلاً للفلسفة الاصطلاحية في ميدان اللغة وعلمها.

من جملة ما يميز الفلسفة الاصطلاحية نفيُها لحقائق الأشياء في الأعيان. وأصحاب هذه النزعة يجمعون، تبعاً لما نَقَلَ عنهم بوبر[4]، «على أن عقل الإنسان هو الذي يفرض قوانينه على الطبيعة، ومن ثمّة

---

(4) انظر بوبر، منطق المعرفة العلمية K. Popper, La logique de la découverte scientifique.

فإن «قوانين الطبيعة» ما هي إلا نتاجٌ لإبداعات الإنسان، كما أن علم الطبيعة النظريّ إنما هو بناء منطقيّ لا صورة عن الطبيعة. وهذا البناء لا يتحدد، في التوجه الاصطلاحي، بخصائص العالَم، وإنما الأمر بخلاف ذلك؛ إذ البناء المنطقي هو الذي يحدد خصائص عالم اصطناعي، أي عالم من المفاهيم المحددة ضمناً بواسطة القوانين الطبيعية التي اخترناها، ولا يصف العلم سوى عالم من هذا القبيل».

استلهم شومسكي[5] نزعة الاصطلاحيين، وبلورها داخل اللسانيات في مواضع كثيرة من كتبه، فعكس عقيدتهم بمثل قوله: «جواهر الأشياء المدركة تشكل الموضوعات الأولى للعلم، وهذه الجواهر ليس لها وجود إلا في الذهن، من حيث هي أفكار نابعة من ذات الذهن نفسه. وبواسطة هذه الأفكار الطّبْعِيَّة، يستطيع العقل أن يعرف الأشياء الخارجية ويتصوّرها من حيث هي موضوعات ثانوية للمعرفة». ويكرر الفكرة نفسها إذ يقول في عمل آخر:

«توجد مبادئ وتصورات منسوجة في الذهن، إذ ننتزعها من أنفسنا ونسقطها على الموضوعات... وبالرغم من كون هذه التصورات المشتركة قد تمت إثارتها بواسطة الموضوعات لكن لا أحد، مهما كانت طريقة تفكيره غير معقولة، يتخيلها محمولة في ذات تلك الموضوعات... وباستعمال الحقائق الذهنية المطبوعة في النفس، نستطيع المقارنة بين الأحاسيس الجزئية وتركيبها وتأويلَ التجربة»[6].

بإدراج المعطيات اللغوية ضمن الأشياء المكونة للعالم المجردة من ماهياتها إلا بما يُضفيه العقل عليها، سيكون شومسكي قد انضم إلى الفلاسفة الاصطلاحيين، الأمر الذي سيضطره عقدياً إلى الرفض المطلق

---

(5) انظر شومسكي، تأملات في اللغة Chomsky, Réflexions sur le langage

(6) شومسكي، اللسانيات الديكارتية Chomsky, La linguistique cartesienne

بكل النـزعات التي تكون «التيار المراسي»[7]، ويجبره علمياً على إقامة نظـرية لسانية تستجيب بيناتها المنطقي لشروط النسق الرياضي. وبمبتكم النسقين تُؤَوِّلُ التجربة ويتأتى إسقاط بناء عقليّ على وقائع العالم ومعطيات اللغة. فالنظريات في النـزعة الاصطلاحية «عبارة عن شبكات لاصطياد العالم فنجعله عالماً معقولاً بتفسيره والتحكم فيه»[8].

1.1. بناء النظرية اللسانية بشروط اصطلاحية

تُقام النظرية اللسانية بشروط النـزعة الاصطلاحية إذا توافرت فيها أو في مواد بنائها الخصائص التالية:

1) المقدمة الأولى المؤسسة للنظرية يجب أن تكون «فرضية اعتباطية»، وهي قضية تتميز بسمات ثلاث هي: (أ) أن يكون محتواها وضعياً لا يحيل على واقع، (ب) لا تقبل الإثبات، لذلك تسند إليها القيمة «صادقة» مع التسليم الاعتباطي بهذه القيمة؛ (ج) لا تقبل الفحص ولا النقض، وكذلك حال ما يبنى عليها. تلكُمُ الخصائص متوافرة جميعها في فرضية المصل الاعتباطية المؤسسة للنظرية اللسانية الكلية، والقائلة: «إن اللغة مَلَكَةٌ طَبْعِيَّةٌ مرقونةٌ حلْقَةٌ في خلايا عضو من الدماغ البشري تنتقل من جيل إلى آخر بمورِّثات عُضوية»[9].
2) النظـرية مُـنـزهَة عن النقض؛ إذ تقوم بينها وبين موضوعها علاقة أحادية التأثير، من النظرية اللسانية في اتجاه المعطيات اللغوية ولا ينعكس أبداً. إن الحكم على البناء المنطقي للنسق النظري بالدقة

---

(7) راجع الفصل الرابع من حوار شومسكي مع متسو رونا Chomsky, Dialogue avec Mitsou Ronat.

(8) للمزيد من التفصيل، انظر: كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية.

(9) للتوسع في الموضوع، انظر: د. محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية، 1 – أفول اللسانيات الكلية.

والضبط يتعلق بمدى الانسجام الداخلي الحاصل بين فرضية العمل وبين ما استُنبط منها بواسطة قواعد برهانية محددة سلفاً، ولا يتأثر بنـاء النظرية ألبتّة بملاحظة الوقائع التجريبية[10]. وبتعبير آخر يسير في الاتجـاه نفسه، إن الشواهد الملحوظة في معطيات اللغة الخاصة كالعربية مثلاً يجوز استعمالها لاختبار قواعد النموذج النحويّ الذي أقامتـه النظرية اللسانية، لكن ليس لتلك المعطيات أن تنقض مبدأً كلياً توضعه النظرية.

3) حماية النظرية من الانهيار إذا اشتدت أزمتُها بسبب تصاعد النوادح بازدياد التعارض بين توقعاتها وبين نتائج الملاحظة المثبتة بالتجربة، أو بمنهجية مؤسسة مراسياً[11]. وللاصطلاحيين، عُلوميين كانوا أو لسانيين، عُدَّةٌ خاصة للدفاع عن النظرية والإبقاء عليها. وتتلخص في أربعة أنواع من الوسائل:

أ) التشكيك في القدرة العلمية للمنافس، كأن يدعي الاصطلاحيّ أن منافسه لا يتحكم بالقدر الكافي في موضوع الدراسة[12].

---

(10) راجع مفهومي الدحض والانسجام Falsifiabilité et Cohérence في الفصل الرابع من كتاب بوبر، منطق المعرفة العلمية.

(11) حمايـة النظرية من النوادح المراسية في اللسانيات الاصطلاحية نبّه د. عبد القـادر الفاسـي إلى بعض أصوله، كما في مقاله «من أساسات الخطاب العلمـي والخطـاب اللساني»، ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، ص ص 43–63. ومـن أمثلة التعارض المذكور، نجد نظرية شومسكي الاصطلاحية تتوقع أن يكون لكل لغة بشرية رتبة أصلية، في حين ثبت ثبوتاً قطعياً أن لغات ليس لمكونات الجملة فيها رتبة أصلية. راجع مفهومي اللغات التوليفية واللغات التركيبية في: الأوراغي، الوسائط اللغوية، أو اللغات المعربة واللغات المرتبة في: الأوراغي، اكتساب اللغة.

(12) تتوقع نظرية شومسكي أن مبدأ التعلق البنوي داخل في محتوى الملكة اللغوية، وعندما جعله بياجيه في ملكة ذهنية أعم سماها الذكاء العام، دافع شومسكي عـن تصوره بالتقليل من القدرة العلمية لمخالفه، كما يظهر من قوله: «إن

ب) نزع العلمية عن ملاحظات الدارس بمنهجية النظرية المنافسة، وذلك بالتشكيك في المعطيات الملحوظة وفي نتائج التجربة، بخلع العلمية عنها والموضوعية. بل يجب توظيف متخيَّر من العبارات ليخرج من العلم كل شاهد على صحة الاتجاه المنافس، من شأن التسليم به أن يقوض البناء المنطقي لنظرية جيدة تستحق في عقيدة الاصطلاحيّ كل رعاية وتعهد.

ج) تغيير الحدود[13] يضطر إليه الاصطلاحي لعلّة وغاية. فالعلة تعود إلى تزايد نتائج التجربة التي تقدح في توقعات النظرية؛ أما الغاية، فتكمن في إعادة توافق متوهَّم بين النظرية والواقع. إلا أن ذلك التغيير يجب أن يجمع في عرف الاصطلاحي بين تحقيق ذينك المطلبين وبين عدم المساس بالبناء المنطقيّ للنظرية، بحيث

كان بوتنام قادراً بالفعل على أن يشخص بكيمة أو بأخرى الذكاء العام، وأن يبين ولو بطريقة غامضة كيف تناط خاصية تعلق القواعد التركيبية بالبنية الفطرية كما يتصورها بوتنام، سأكون سعيداً بتبني فرضيته». اقتراح بوتنام المضاد يشير إلى أنه في ذهنه شيئاً، لكن اعتراضه فاسد الصياغة. (راجع ص ص 445-447 من كتاب "نظريات اللغة ونظريات الاكتساب" Théories du langage, théories de l'apprentissage انظر أيضاً رد شومسكي على أصحاب الدلالة التوليدية حين غيروا أسس النظرية المعيار فجعلوا الدلالة مكان التركيب، وكذلك رده على الوظيفيين عندما قالوا: إن لاستعمال اللغة وظيفة تؤثر في بنيتها الصورية. هذا الرد نقله د. عبد القادر الفاسي الفهري إلى كتابه اللسانيات واللغة العربية (انظر ص 41، 61، 94).

(13) مُستفاد من تحليل بوبر لمفهوم الحد في التوجيه الاصطلاحي والرامي أن تغيير الحد في التوجه الأول يعني إعادة صوغ النتائج الفاحصة بتحويل حدها الصريح إلى حد ضمني. وللمزيد من التوضيح، انظر المبحث العشرين، وكذلك الفصل الخامس من كتاب بوبر منطق المعرفة العلمية. وللوقوف على مثال علمي لتغيير الحد بالمعنى الاصطلاحي، انظر ما جمعه متسو رونِي من مقالات في كتاب "النظرية المعيار الموسّعة" Langue, théorie générative étendue، والفصل الأول من كتاب شومسكي، قضايا الدلالة (Chomsky, Questions de sémantique).

لا يـــصل تغيير الحدود إلى ثوابت النسق التي تجعل منه نظرية متميزة.

د) إدخـــال فرضيات مساعدة[14]. وهي عبارة عن أقاويل خاصة تتميـــز بعـــدم انتمائها أصلاً إلى النسق، وإنما تُلْحَقُ به لنجدة النظـــرية إبان تأزمها. ولعل "البرمترات" (parameters) التي ألحقهـــا شومـــسكي بنظريته في مطلع الثمانينيّات من القرن الماضـــي أفضل ما يُمَثِّلُ للفرضية القاصرة في النظرية اللسانية الاصطلاحية[15].

نخلـــص مما سبق إلى أن النـــزعة الاصطلاحية المتميزة بنفيها لحقائق الأشـــياء إذا بُنيت نظرية لسانية بشروطها الثلاثة: (أوّلاً، التسليم الاعتباطيّ بصدق فرضية العمل المتبناة؛ ثانياً، تنـــزيه النظرية عن النقص؛ ثالثاً، حماية النظرية المتميزة بنيانها المنطقيّ من الاختبار)، أوجبت لتلك النظرية خصائص ثلاثـــاً: أوّلاً، أن يكون موضوعها كلّيّاً؛ ثانياً، أن يكون منهجها جامعاً بين الفرض والاستنباط[16]؛ ثالثاً، أن تكون معرفتها نظرية.

1.2. منطلق اللسانيات الاصطلاحية لغةٌ خاصة ومنتهاها نحوٌ كلّيّ

سبق أن أثبتنا أن التسليم بكون اللغة مَلَكَة طبْعِيَّة مرقونة خلْقَةً في خلايـــا عضو من الدماغ البشريّ تنتقل عبر الأجيال بموروثات عُضْويَّة،

---

(14) الفرضية المساعدة (Hypothèse auxiliaire) كالفرضية القاصرة (Hypothèse ad hoc) يستعمل لما يرير كل ما يلحق النظرية إبان تأزمها من أجل إنقاذها من الاختبار (راجع كتابه منطق المعرفة العلمية).

(15) راجع: شومسكي، مبادئ وبرمترات النظرية التركيبية Chomsky, Principles and Parameters in syntactic Theory؛ وكـــذلك الفصل الثالث من: الأوراغي، الوسائط اللغوية، 1 – أفول اللسانيات الكلية.

(16) الفـــرض والاستنباط مركب لفظيهما تركيباً مزجياً فنحصل على الفرْتباط، وهو المقابل العربـــي للمصطلح الأجنـــبي Hypothético-Déductive.

كان من أجل اتخاذ هذه القضية فرضية العمل لإقامة نظرية لسانية كلية.
وغايةُ هـذا البناء المنطقي تكمن في اقتناص التركيب البنيوي للدماغ البشري، وصوغ مثال له في نسق من المبادئ والقواعد، أو التمثيل للملكة اللغوية بواسطة نموذج نحوي. ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن أي نموذج يجب أن يتم بناؤه بالقياس إلى حقل معين من الموضوعات، بحيث يصير ذلك النموذج المقام مشابهاً لأصله بنية ووظيفة.

لكنه يحسن استحضار أن تأسيس النظرية اللسانية على فرضية العمل الطبيعية[17] المذكورة آنفاً سيهيئها قطعاً لأن يكون مقتضها كلياً، أو تكون حصيلتها نسقاً من المبادئ والقواعد الكلية (أي النحو الكلي).

ولعله من بين أهم الأسئلة التي تشدُّ الاهتمامَ باستمرار هو كيف الوصول إلى معرفة النحو الكلّي؟ مع العلم أنه يتفلت للملاحظة بكل أشكالها. وبعبارة أخرى، بمَ توصي النظريةُ اللسانية الكلية وتنصح لكي ينتهي الباحث في إطارها إلى إقامة نموذج نحويّ مشاكلٍ للغة البشرية بنية ووظيفة؟

إن أول شرط منهجي يجب الالتزام به هو ضرورة التقيد بمبدأ الانسجام الداخلي للنسق المنطقي، بحيث لا نقبل من العبارات النحوية الممكنة إلا ما كان مُتضمَّناً في مقدمة الانطلاق، أو مستنبطاً من مجموعة النسق المنطقي بواسطة قاعدة برهانية[18]. بالامتثال لمبدأ

(17) فرضية العمل الطبيعية مفادها وجود معارف أولية منسوجة في بنية الخلية الدماغية، تلك الأوليات لا تُتَعَلَّمُ ولا يفترض خلو الذهن منها، لأنها القاعدة اللازمة والأساس الضروري لكل المعارف المكتسبة. وهذه الفرضية تكاد ترادف فكرة الإلهام والتسخير التي تقابل الوضع والاصطلاح في الفكر اللغوي العربي القديم. للمزيد من التفصيل، انظر: د. محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

(18) راجع منهجية الاستنباط في الفصل السادس من كتاب تارسكي مدخل إلى المنطق Introduction à la logique Alfred Tarski,.

الانسجام، تستطيع النظرية أن تميز داخل الممكن بين وارد يجب الأخذ به وناب يتعين إهماله.

إذن، انطلاق النظرية اللسانية من فرضية العمل الطبْعية يُحتم عليها أن تُقر بأن مبادئ النحو واحدة، وأنّ قواعده مشتركة بين جميع اللغات البشرية. وإذا تساءلنا عن كيف حصلت لنا المعرفة بالمعلومة المعبر عنها بقولنا: إن جميع اللغات تشترك في المبادئ نفسها المؤسسة لقواعد الأنحاء الخاصة بها، كان الجواب في «أن هذه المعلومة متوقعة ضمنياً من فرضية الانطلاق»[19]. وهي معلومة واردة في إطار نظرية تفترض أن كل متكلم، في أي مكان أو زمان، يُولد مزوّداً بملكة لغوية مستقرة في عضو ذهنيّ، وقد طُبعت، في خلايا هذا العضو، معارف لسانية واحدة. نذكر منها على سبيل التمثيل ما صيغ في النص على صورة الأمر، كمبدأ التعلق البنيوي[20] في (1. أ)، أو على صورة الشرط، كمبدأ تجنب الضمير[21] في (1. ب)، أو على صورة النهي، كقيد السوج المعين[22] في نحو (1. ج) مما يلي:

(1) (أ) كوِّنْ قاعدة متعلقة بالبنية، وأهمل كل قاعدة مستقلة عن البنية.

---

(19)انظر المفهوم من الحد الضمني المقابل العربي للفظ الأجنبي (Définition implicite) في بوبر، منطق المعرفة العلمية.

(20)يعتقد شومسكي أن المعارف اللسانية الطبعية المرقونة خلقةً في خلايا العضو الذهني تكون مصوغة صياغة الأوامر. للمزيد من التوضيح، انظر كتابه تأملات في اللغة. Chomsky, Réflexions sur le langage.

(21)انظر شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 119، 430؛ والأوراغي، المبحث 4.6.3 في: الوسائط، ج1، أفول اللسانيات الكلية.

(22)«قيد السّوْج المعيَّن» المقابل العربي لما سماه شومسكي (Condition du sujet spécifié). انظره في الفصل الثالث من كتابه: نظرية العمل والربط Chomsky, Théorie du gouvernement du liage وانظر أيضاً «قيد الجزر الاسمية» (NIC) في مقاله «On Binding»، ص ص 1-46، ضمن: Linguistic Inquiry 11.

(ب) متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل.

(ح) يمتنع ربط المركب س الموجود داخل المركب ج بعنوه الواقع خارج ج إذا كان ج يحتوي على نوعٍ مغاير للمركب س.

وتمثل هذه المعارف الطَّبعيّة بقوى المتكلم، بشرط أن يحصل بلغة خطه، على تكوين نسق من القواعد النحوية وإتقان استعماله.

وإذا علمنا مصدر ما في النحو من كليات تصدق في جميع اللغات، فكيف الوصول إلى استكناه تلك المعارف اللسانية الكلية؟ إجابةً عن هذا السؤال، يقترح اللساني ذو التوجه الاصطلاحي الضوابط المنهجية التالية:

(2) (أ) افترض وجود معارف لسانية مدمجة في الملكة اللغوية لدى كل متكلم مهيّأ بتلك المعارف الخلقيّة لأن يتعلم أي لغة.

(ب) إذا ثبت بدراسة دقيقة للغة معينة وجود خاصية ما تعكس معلومة طبعيّة، وجب أن تكون تلك الخاصية، تبعاً للضابط المنهجي (2. أ)، مبدأً كليّاً تخضع له جميع اللغات البشرية[23].

(ج) نتيجة الضابط المنهجي (2. ب) تُمحَّصُ مراسياً بالبحث في اللغات الخاصة عن وقائع لغوية واردة بالنسبة إلى المبدأ الكلّيّ المستخلص من دراسة لغة خاصة.

---

(23) عبر شومسكي عن مبدإ التعميم الموصوف أعلاه في مواضع كثيرة من كتبه، منها قوله: إن القيام بتحليل عميق للغة الواحدة ليوفر الوسائل الكفيلة بالكشف عن عناصر النحو الكلي. وقد قاده هذا الاعتماد إلى فرضيته الشهيرة التي تقول: إن ما يصح في الأنجليزية يحتمل أن يكون كليا يستغرق جميع اللغات البشرية. للمزيد من التفصيل، انظر كتبه: دراسات في الصورة والمعنى (Essais sur la forme et le sens)؛ ومسائل الدلالة (Questions de sémantique)؛ ونظرية العمل والربط (Théorie du gouvernement et du liage).

(د) استناداً إلى طبيعة العلاقة[24] التي تقيمها النظرية الاصطلاحية بموضوعها المتشكل كما تحددت في (المبحث 1. 1) السابق، يجب، أثناء الفحص المراسي، ألاّ تؤخَذَ بعين الاعتبار معطيات اللغات الخاصة إذا خالفت مبدأً أو قاعدة في النحو الكلّيّ.

بالنظر إلى احتلاب الأنجليزية لأكثر اللسانيين المعاصرين ولأقدرهم تطوراً، وجب أن تكون هذه اللغة، عملاً بالضابط المنهجي (2. ب)، هي الأكثر خضوعاً للدراسة اللسانية المعمقة. ومن تحليل أولئك اللسانيين للمركب البعضي[25]، كما تستعمله الأنجليزية، سوف يستخلص من النص قيدُ «السوح المعين» المصوغ في العبارة (1. ح)، ويُعمَّم بعد ذلك على سائر اللغات.

تفعيلاً للضابط المنهجي (2. ح)، تكون العربية، بتجويزها للتراكيب (3) الآتية، قد استجابت لقيد السوح المعين، فامتنع فيها ربط المركب البعضي (بعضهم - بعض) بالسابق (هم) في التراكيب التالية.

(3) (أ) هم رأوا غرباناً يتناول بعضهم بعضاً.

(ب) هم لم يسمحوا للراقصات بمساعدة بعضهن بعضاً.

(ج) هم طلبوا منكم عدم إحراج بعضكم بعضاً.

وبخلاف ما سبق، يظهر المركب البعضي (بعضهم - بعض) في الجمل (4) التالية مرتبطاً بالسابق (هُمْ/هُنَّ).

---

(24) للوقوف على طبيعة العلاقة القائمة بين النظرية وموضوعها، انظر: يلمسليف مقدمات إلى نظرية لسانية. Prolégomènes à une théorie du langage
وبوبر، منطق للمعرفة العلمية.

(25) سبق أن المركب البعضي يشمل each other كما تستعمله اللغة الأنجليزية في مثل. they want each other to win، ومرادفه في الفرنسية les uns les autres كما في نحو: ils ont promis à leurs épouses d'aller les uns chez les autres. ومثل ذلك «بعضهم بعض» المستعمل في العربية كما في العبارة: «هم وعدوا أبناءهم بزيارة بعضهم بعضاً»

(4) (أ) هم وعدوا زوجاتهم بزيارة بعضهم بعضاً.

(ب) هم أخبروكم بدعوة بعضهم بعضاً.

(ج) هنّ طلبن من رؤسائهن مساعدة بعضهن بعضاً.

(د) هنّ استأذنّ الأزواج برد زيارة بعضهن بعضاً.

وقد تقدم أن العربية وغيرها من اللغات البشرية يعوِز ارتباط فاعل الجملة الناتجة بفاعل الجملة السابقة، كما في المجموعة (3)، أو عدمُ ارتباطه، كما في مجموعة الجمل (4) إلى غنى نسق المطابقة في هذا النمط من اللغات. بل إن العربية وغيرها من اللغات ذات الصرف الوزني قد لا تحتاج أصلاً إلى المركب البعضي الذي منه أُستخلص مراسياً شرطُ النسوج المعين. إذ يمكن للعربية أن تعبّر بالصيغة الصرفية الدالة على المشاركة المعبّر عنها في الأنجليزيةُ ونحوها الفرنسية بواسطة المركب البعضي.

ولا يُمكن مطلقياً أن يكون شرطُ النسوج المعين ونحوُه من مبادئ النحو الكلي منسوجاً خِلقةً في خلايا العصو الذهني المسمى ملكة لغوية وهو إما غيرُ حاضر في اللغات ذات الصرف الوزني، وإمّا مستعمل استعمالاً خاصّاً في لغات غنيٍّ نسقُ مطابقتها.

وليس من العلم في شيء رميُ اللغات المستغنية بالصرف عن المركب البعضي، وبقدرتها النسقية على التصرف فيه بكونها لغة شاذّة أو غير طبيعية، لا لقصور فيها أو شيء آخر، بل لأنها لا تتقيد حرفياً بموجب شرط النسوج المعين المصوغ في (1. ج).

وليس من العلم في شيء أن يتقيّد اللساني بمقتضى الضابط المنهجي الموصوف في العبارة (2. ج)، بحيث يُلزم نفسه، وهو بمحض مراسيّاً القيد المذكور في لغته الخاصة، ألا يأخذ بعين الاعتبار أحكام المتكلمين الأشهاد إن هم جوّزوا مثلاً جمل المجموعة (4). لأن حكمهم

هذا لا يستند في نظر الاصطلاحيّ إلى نسق منطقيّ يُمكِّنهم من تأويل وقائع لغتهم تأويلاً سليماً.

إذن، لا يحق للغة الخاصة، كالعربية ونحوها من اللغات المحوية، ولا للناطقين بها أن يجوزوا تركيباً إذا نقض مبدأً كلياً. عن هذا المعنى تعبر النظرية اللسانية الاصطلاحية بقول أصحابها: «إن الشواهد الملحوظة في معطيات اللغات الخاصة يجوز استعمالها لاختبار قواعد التركيب المقترحة، لكن ليس لها أن تدعم أو تنقض مباشرة شرطاً كلياً، لأن ذلك من اختصاص قواعد التركيب». هذا الأصل الاصطلاحي الذي صاغه شومسكي[26] في مواضع من أعماله المتعددة بعبارات متغايرة يمكن إجماله بواسطة البيان (5) الآتي.

(5)

شروط كلية ⇄ قواعد تركيبية ⇄ معطيات اللغات الخاصة

وإذا ثبت، من دراسة معمقة ودقيقة للعربية في إطار نظرية لسانية نسبية، أن النسق النحوي لهذه اللغة يُجوِّز تراكيب الجمل (4) التي تمنعها نظرية النحو الكلي بقيد السوج المعين، فكيف يحل التدافع بين توقعات النظرية وواقع اللغات الخاصة؟

إن إعادة التوافق بين توقعات نظرية النحو الكلي ووقائع اللغات الخاصة لا يحصل أبداً، تبعاً للتوجه الاصطلاحي في اللسانيات، عن طريق إدخال تعديلات على البناء المنطقي للنظرية، بل يجب التمسك بالنظرية والمحافظة عليها مع إعادة النظر في نتائج الدراسة والطعن في القدرة العلمية للباحث[27]. إذ للتأثير اتجاه واحد، ينطلق من النظرية

---

(26) راجع المدخل من كتاب شومسكي، دراسات في الصورة والمعنى.

(27) للاصطلاحيين طرق عدة لتحصين نظريتهم المهددة بالأخبار. راجعها في فصول القسم الأول من كتاب بوبر، منطق المعرفة العلمية؛ وفي المبحث 4.2 من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج1، أفول اللسانيات الكلية.

لـيحيط بموضوعها اللغة. وهذا المبدأ الاصطلاحيّ يردده المنظرون حتى أتباعهم، كما يظهر بصريح العبارة من قول بعضهم[28]:

«النظريات التي بلغت درجة من العمق التفسيريّ في مجال محدود يجب ألا تنحّى بمجرد تقديم الحجة على كونها تتعارض مع التجربة كما تظهر في الحس العادي، ويجب أن يتوفر الاستعداد عند الباحثين لاحتمال أن تظل بعض الظواهر بدون تفسير، والتسامح في وجود بعض الحجج المضادة، خصوصاً وأن اللسانيين يترددون، في كثير من الأحيان، في تحديد نوع الحجج الواردة بالنسبة لنظرية معينة».

وبمثل هذا الحديث المتكرر بكثرة في أعمال الاصطلاحيين يظهر بوضوح أن هؤلاء، أيّاً كان مجال تفكيرهم، لا يسمح اللساني منهم للوقائع اللغوية المضادة بأن تؤثر تعديلاً في «الرواسم الأولية»[29] ولا في البناء المنطقي للنظرية اللسانية. وكأن هؤلاء لا يترددون في التسليم بصدق العبارة (6) الآتية:

(6) البناء المنطقي لنظرية النحو الكلي يتوقع، بقواعده البرهانية، معارف لسانية يقينية، إذا لم تصدق في كل اللغات البشرية فلخلل واقع خارج النظرية.

إنها معارف لسانية، لانتمائها إلى ميدان اللغة، وكلية باعتبار مرجعية العمل الاعتباطية التي تؤسس نظرية اصطلاحية، ويقينية من حيث منهجيّةُ الاستنباط المستعملة لاقتناصها لا من حيث صحتُها في

(28) انظر د. عبد القادر الفاسي الفهري وهو يردد نزعة اصطلاحية تخص طبيعة العلاقة القائمة بين النظرية اللسانية الكلية والوقائع التجريبية، في مقاله «عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب الأدبي»، ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، ص ص 43-63.

(29) نستعمل الرواسم الأولية بمعنى termes primitifs في الفصل السادس من كتاب تارسكي، مدخل إلى المنطق.

جميع اللغات البشرية. وكل معرفة توافرت فيها هذه الخصائص الثلاث فضلاً عن تمقيتها، أمكن إدراجها في ضرب «المعرفة النظرية». ولا يعنينا من «المعرفة النظرية»، كما وضحنا في مقدمة هذا الفصل والتزمنا به في سائر مباحثه، إلا «المعرفة النظرية الحقلية»[30]، وهي المنتمية إلى حقل علمي بعينه كاللسانيات، دون غيره من الحقول الأخرى كالفيزياء والإحيائيات والفلك، ونحو ذلك من حقول العلم الخاصة.

1.3. خصائص المعرفة النظرية

تبيّن أن المعرفة تكون نظرية وإن كانت حَقْلِيّة، وأن «المعرفة النظرية الحقلية» تتميز بخصائص يمكن إجمالها في ما يلي:

أولاً: كونها «نسقية»، بمعنى أن حصولها للعارف يكون بواسطة نظرية يمكن بناؤها المنطقيُّ المحكم من إقامة نموذج مطابق، بنيةً ووظيفةً، لحقل معين من الموضوعات. خاصية النسقيّة هذه، وإن تقاسمتها كل من «المعرفة النظرية» و«المعرفة العلمية»، فهي مميزة بالقياس إلى «المعرفة العادية» التي تختص بقيامها على «الإدراك المباشر»، كما سيتبين بعد قليل.

ثانياً: كونها «يقينية»؛ وهذه الخاصية مقصورة على «المعرفة النظرية» المستنبطة بقواعد برهانية صورية من مصفوفات النسق (وهي مقدمات لا تحيل على واقع). وكل معلومة يقينية، فهي صادقة وإن لم

---

(30) من المعرفة النظرية ما يكون "بحتاً"، فلا يتناول أي حقل من الموضوعات، بل لا تطلعنا هذه المعرفة النظرية البحتة على شيء في العالم الذي يحيط بنا، لأن مثل هذه المعرفة تكون مستنبطة بتطبيق قواعد صورية بشكل بنّاؤها الصارم نسقاً رياضياً بحتاً. للوقوف على هذا الضرب من المعرفة، انظر الفصل الأول من كتاب رودلف كارناب، الأسس الفلسفية للفيزياء
Rudolf Carnap, Les fondements philosophiques de la physique

تصادف واقعاً في لغة. إذن «القيمة الصدقية» المسندة إلى المعلومة الغيبية تُناط بمنهجية استنباطها لا بمعيار مطابقتها للواقع.

ما أوردناه في شأن هذه الخاصية يمكن توضيحه بمثال بسيط، يعرفنا بكيفية بناء نسق صوريّ منتج في نظرية النحو الكلّيّ للمقولات المعجمية التي تتقاسمها جميع اللغات البشرية.

إقامة نسق صوري يحتاج إلى: التحديد المسبق لعدد محصور من الرموز[31]، كعلامتي الإيجاب (+) والسلب (−)، إضافة إلى «س» رمز مقولة الاسم، و«ف» رمز مقولة الفعل[32]. ثم تركيب ذلك في الدالة التالية [± س ± ف]. وأخيراً حصرُ الاحتمالات المتولّدة عنها بالضرورة المنطقية، لنحصل في النهاية، من تلك الدالة (7 أ)، على الأقسام الأربعة الممكنة (7 ب)، كما يتضح مما يلي:

(7) (أ) [± س ± ف].

(ب) [+ س + ف] تمثيل لمقولة الصفة.

[− س − ف] تمثيل لمقولة الأداة.

[+ س − ف] تمثيل لمقولة الاسم.

[− س + ف] تمثيل لمقولة الفعل.

ندرك يقيناً أن الدالة (7 أ) تولّد بالضرورة المنطقية الأقسام الأربعة (7 ب) ليس غير. ومع ذلك، لا يستطيع أحدٌ الجزم باليقين نفسه أن هذا التقسيم الرباعي كلّيٌّ (أي كل اللغات البشرية تتقاسم هذه

---

(31) ينظر في موضوع منهجية بناء الأنساق الصورية: تارسكي، مدخل إلى المنطق Alfred Tarski Introduction à la logique وكارناب، الأسس الفلسفية للفيزياء Rudolf Carnap, Les fondements philosophiques de la physique وكارل بوبر، منطق المعرفة العلمية.

(32) راجع المبحث 3.2 في: شومسكي، نظرية العمل والربط، والفصل الأول من كتاب: The Minimalist Program.

للمقـــولات الأربع لا أقل ولا أكثر)[33] حتى وإن سلمنا بعرضية العمل الطبّيّة التي من مستلزماقا قولهم: ما صحّ في لغة معينة وجب أن يصح في سائر اللغات.

لا أحـــد ينكر كون الأقسام (7 ب) مستنبطةً بالضرورة المنطقية من الدالة (7 أ)، لكن لا أحد أيضاً يستطيع أن يتوصل من النتيجـــة (- س- ف) إلى معرفة ماهية هذه المقولة، وكذلك الحال في باقي المقولات. وكأننا مدعوون إلى معرفة الماهيات من جهة أخرى، وبمنهجية غير المنهجية، حتى إذا تـــصورناها تمام التصور ألصقنا بها الصيغ الرمزية في (7 ب)، ومع تلك الدعـــوة نـــستلم تحذيراً بضرورة رفض كل ما نجده من تلك الجهة مخالفاً للنـــتائج المستنبطة، كان الاختلاف في الكم أو في الكيف، وبذلك تثبت خصيصة اليقينية للمعرفة النظرية، نُعبر عنها من جديد في ما يلي:

(8) النـــتيجة المـــستنبطة بقـــواعد صورية معلومةٌ يقينيةٌ وإن لم تصادف واقعاً، أو كان في الواقع ما لم تصادفه.

ثالـــثاً: الخصيـــصة الثالثة المميزة للمعرفة النظرية متمثلة في كلية النـــتائج المـــستنبطة، وعلـــى هذه الخصيصة انبنت نظرية النحو الكلي المـــستخلص من دراسة مدققة للغة الأنجليزية. ومن كليات النحو نذكر مبدأ تأصيل اللمات لأبنيتها القاعدية[34] المصوغ بالعبارة (9) التالية:

---

(33) عـــدد أقـــسام الكلـــم قد يختلف حتى داخل اللغة الواحدة، وذلك حسب مـــنطلقات الدارســـين. ففي العربية مثلاً وجد سيبويه ثلاثة أقسام: الاسم والفعـــل والحرف، وبلغ العدد في مقترح تمام حسان سبعة: الاسم والصفة والفعـــل والـــضمير والخالفة والظرف والأداة، كما في كتابه، اللغة العربية معـــناها ومبناها، ص 90. ووجدنا بمعيار مغاير عبر ديدك المقدمين بمقولات أخـــرى، هـــي: اسم تام، اسم ناقص، فعل تام، فعل ناقص، صفة، مصدر، خالفة، أداة.

(34) راجع في مسألة الرتبة الفصل الثالث من كتاب: الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج1.

(9) (أ) لكل لغة بنية قاعدية ذات رتبة قارة، تؤصلها بانتقاء أحد التراتيب الستة (9 ب) المحتملة من القسمة العقلية للثلاثي.

(ب) فا – فع – مف. فا – مف – فع.

فع – فا – مف. فع – مف – فا.

مف – فا – فع. مف – فع – فا.

وبتأصيل لغات كالأعجمية مثلاً للترتيب: (فا – فع – مف)، قد تسمح بتفريع ترتيب آخر، فاحتاجت إلى قاعدة تحريك تسمى عادة بقاعدة «انقل الألف»، وهذه القاعدة تسمح بنقل أيّ مقولة إلى أي موقع، مع ضبط هذا النقل بقيودٍ لاختيار المنقول ومكان إقامته. وما وجد في الأعجمية وجب بحكم مبدأ التعميم أن يكون كلياً يستغرق جميع اللغات البشرية.

إن مبدأ تأصيل الرتبة لمكونات البنية القاعدية، وقاعدةَ التحريك اللازمةَ عنه، إذا نقضت كليتهما معطياتٌ لغويةٌ وجب إعادة التوافق بينهما، لكن ليس بإدخال تعديل على الكلّيّ لبقيته، ولا بالتشكيك في المعطيات الداحضة لثبوتها القطعي، وإنما باصطناع «فرضيات عينية» تُلحق بالنظرية عند الحاجة لتقوم بدورين في آن واحد: (أ) أن تساعد النظرية على الصمود وتحميها من الانهيار، بسبب تصاعد توقعاتها المناقضة لواقع اللغات، (ب) أن تُناط بها المميزات الملحوظة في اللغات الخاصة. وما جَمَعَ، فضلاً عن الإلحاق المتأخر، بين هاتين المهمتين من تلك الفرضيات فهو البرمتر في حقل اللسانيات.

نخلص مما سبق إلى أن اللسانيات الكلية نظريةٌ لغويةٌ؛ أساسُها فرضيةُ عملٍ افتراضية، ومنهجيتها قواعد استنباط صورية، ونتائجها معرفة نظرية تتسم بالسبقية واليقين والكلية. وهي نظرية مُبَرمَتَةٌ، إذ تستعين بفرضيات عينية لحل تناقضاتها مع بعض اللغات.

ومـــا سقناه في موضوع اللسانيات الكلية يدعونا بكل إلحاح إلى إقامـــة مقتـــرح يتجاوز، بالمعنى الطومي للتجاوز، نظرية النحو الكلي، بإدماجها في نظرية أعم للسانيات النسبية.

2. لسانيات نسبية ومعرفة علمية

اللسانيات النسبية نظرية لغوية تؤسسها «فرضية مراسية» تعد أن اللغـــات البـــشرية «ملكات صناعية كسْبية». ويلزم عن محتوى هذه الفرضية أن تتميز بخصائص ثلاث:

أولاً. كونها قضيةً واقعية تحيل على موجودات في المحيط الخارجي يـــتم اقتناصـــها مراســـياً[35]. ولارتباط محتواها بالواقع، صارت تقبل الإثبات وتحتمل النقض[36]. وإذا لم تثبت عند الفحص، وجب إدخال التعديلات اللازمة عليها وعلى النظرية المستندة إليها.

ثانياً. كون اللغة داخلةً في الملكات الصناعية يترتب عليه أن تكون موضوعةً بالاختيار. وما هو كذلك يجب أن يكون مختلفاً في حدود ما تسمح به الإمكانات الاختيارية.

(35) نـــبت أن الفرضيات المؤسسةَ للنظريات إما احتمالية لا تحيل على شيء في المحيط الخارجي، وإما مراسية مرتبطة بواقع. وهذه الأخيرة «حدود ومقدمات واجب قـــبولها في أول العقل أو بالحس والتجربة أو بقياس بديهي في العقل» (ابن سينا، الـــبرهان، ص 59؛ وراجع أيضا رودلف كارناب وهو يفرق بين القوانين المراسية (Lois impliquées) والقـــوانين الكلية (Lois universelles) في كتابه: الأسس الفلسفية للفيزياء؛ وراجع كذلك كارل بوبر، حيث يدافع في كتابه: منطق المعرفة العلمية، عن تصوره للأقاويل الجزئية (énoncés singuliersi) في مقابل الأقاويل الكلية (énoncés universels) لدى الاصطلاحيين.

(36) الفرضيات المؤســـسة للنظريات قابلة للإثبات دون السقوط في إقامة براهين بلا نهاية، ولا في الدور: كالبرهنة ببعض الفرضية على بعضها الآخر. وهو ما يؤكده ابن سينا بقـــوله: «لكـــل واحد من الصناعات، وخصوصا النظرية، مبادئ وموضوعات ومـــسائل. والمبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة، ولا تُبرهن هي في تلك الصناعة ... وإنما تُبَرْهَنُ في علم فوقها أو في علم دونها». (البرهان، ص 98).

ثالثاً. اللغة، إذا حلت بالعضو الذهني[37] المهيّأ خلْقة للانصياع، شكّلتهُ ببنيتها وكوّنت له القدرةَ على فعل الكلام.

اتضح، مما سقناه في الفقرة أعلاه، أن التأثير متبادل بين النظرية وموضوعها، وأن اتجاهه في البدء يجب، بمقتضى العرضية المراسية، أن ينطلق من اللغات نحو النظرية، مما يجعل من اللسانيات النسبية نظرية لأنماط لغوية. نظرية تكون جميع توقعاتها اللسانية نمطيةً، أو تتوقع لكل الأنماط اللغوية القواعد النحوية المناسبة.

1.2. بناء نظرية اللسانية النسبية

من انشغالات اللسانيات النسبية ضبط بناء النظرية بما يجعلها تتوقع الأنماط اللغوية الممكنة والقواعد النحوية التي تصادف واقعاً في نمط بعينه. ولكي تستجيب نظرية اللسانيات النسبية للضابط المذكور، يلزمها أن تجعل من «العرضية الكسبية المراسية»[38] أساساً

---

(37) سبق أن أثبتنا أن البنية الخلوية للأعضاء الدماغية تمتاز عن غيرها بتهيؤ العضو الذهني للتشكّل ببنية ما يحل فيه فيكتسب عندئذ قدرة عملية. (للتوسع في الموضوع، انظر: الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

(38) من خلال المقارنة بين لغة الحيوان ولغة الإنسان، تبين لابن سينا أن الضرورة الخلقية تحتم أن تكون الأولى طبعية لأن الحاجات البيولوجية للحيوان متناهية، فاقتُصر كل صنف من هذا النوع على التواصل بلغة محدودة على قدر الاحتياج ولما كانت أغراض الإنسان غير محدودة لزمته لغة على قدر الحاجة، بإمكانات غير متناهية. وغير المتناهي متجدد، والمتجدد وضعي. بل إن الضرورة الخلقية للإنسان هي الباعثة له على اختراع لغاته، كما نص على ذلك ابن سينا بقوله: "ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة، انبعثت إلى اختراع شيء يُتوصّل به إلى ذلك، ولم يكن أخف من أن يكون فعلاً، ولم يكن أخفّ من أن يكون بالتصويت... فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت، ووُفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معاً ليُدلَّ بها على ما في النفس من أثر". كتاب العبارة، ص 2. وللمزيد من التفصيل، انظر أيضاً القسم الأول من كتاب الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم؛ والمقالة الخامسة من كتاب ابن سينا، النفس، ص 181.

لسانها، كما يجب أن يكون بناؤها[39] قالبياً وجوبَ أن تكون هذه القوالب نمطية.

إن النمطيــة تعني هنا الجمع بين إثبات الاختلاف للغات البشرية، وبــين منْع اختلافها من الانتشار الواسع، مع توقُّعِ إمكان إرجاعه إلى أقل عدد بعد الواحد الكلي. ولا سبيل إلى حصرٍ من هذا الضرب بغير استثمار على نطاق واسع لمبدأ التقابل الثنائيّ بين شبكتين محتملتين من الوســائط[40]. ولكون هذا الاستثمار نسقياً، تعين أن تكون الوسائط من مقومات النظرية اللسانية التي تتوقع قواعدَ نمطيةً، وأن تكون داخلة في تشكيل بنيتها المنطقية التي تنتج معرفة علمية.

إشــارةُ الاختلاف النمطي لا يترتب عليه عدم ائتلاف اللغات من كــل وجــه، لأنــه يكفي أن نعتبر الطبيعة الرمزية للغة لتبين أن كل اللغات، مهما اختلفت بنيتها النمطية، فهي عالم رمزيّ يعكس بصدق انــتظام الأشياء في عالم تصوّريّ مطابق لعالم واقعي[41]. واللغات، من جهــة مــا تعكس، يجب أن تتوحد ولا تختلف. فهي واحدة من جهة المعبر عنه، ونمطية من جهة العبارة.

---

(39) للقالبيــة في اللســانيات النسبية تصور مغاير لما هي عليه في كل من النحو التوليــدي التحويلــي والنحو الوظيفي. للتوسع في الموضوع، انظر الفصل السابع بخصوص اللغات وقوالب اللسانيات في كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج2، اللسانيات النسبية والأنماط النمطية، انظر الفقرة ...

(40) نستعمل هنا الوسيط بمعنى مغاير لمدلول الوسائط في نظرية النحو الكلي. راجع الفــصل الثــالث مؤشرات النظرية ووسائط اللغة في كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج1، أفول اللسانيات الكلية.

(41) للوقوف على مطالع الرأي المطروح في التقليد الغربي على اللغة انظر كتابــي تشومسكي اللسانيات الديكارتية Linguistique cartésienne وتأملات في اللغة Réflexions sur le langage انظر أيضاً مقدمة الطبعة الإنجليزية لكتاب بوبر، منطق المعرفة العلمية.

هذا الطابع الازدواجيّ للحيِّز اللغات البشرية بلغ من البيان في الفكر العربي القديم حدّ لاكتهُ الأقلام على اختلاف تخصصات أصحابها. وأوضح عباراته قول الغزالي:

«إن الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقته في نفسه؛ الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن، وهو الذي يعبر عنه بالعلم؛ الثالثة تأليف صوت بحروف تدل عليه، وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس؛ الرابعة تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ، وهو الكتابة. فالكتابة تَبَعٌ للفظ إذ تدل عليه، واللفظ تَبَعٌ للعلم إذ يدل عليه، والعلم تَبَعٌ للمعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متطابقة متوازية، إلا أن الأوليين وجوديان حقيقيان لا يختلفان في الأعصار والأمم، والأخريين، وهما اللفظ والكتابة، يختلفان في الأعصار والأمم لأنهما موضوعان بالاختيار»[42].

ولا يعنينا من تلك المراتب الأربعة سوى وجود الشيء في المرتبتين الثانية والثالثة، لأنه في المرتبة الثانية يكون وجودياً، أي ثابتاً في أذهان كل الأقوام بغض النظر عن لغاتهم الخاصة. ولوقوعه في هذه المرتبة، نسميه تبعاً للغزالي «نُطقاً»[43]؛ ولثباته في أذهان الجميع وسريانه في

---

(42) الغزالي، المستصفى، ج1، ص 21.

(43) يعبر الغزالي عن تصور النظار للنطق والكلام والقول وعن علاقة التشارط القائمة بين هذا الثلاثي فيقول: «النطق ليس هو صورة العبارة، ولا نفس الإشارة، ولا شكل الحروف، ولا تقطيع الأصوات، بل النطق هو تمكن النفس الإنسانية من العبارة عن الصورة المجردة المتقررة في علمه، المفردة في عقله، المبرئة عن الأشكال المعرّاة عن الأجسام... وهو أصل الكلام والقول. لأن كلامنا أثر حياتنا... قبل إلقاء القول عليه... والكلام يحتاج إلى عبارة ونظم ولفظ ليصير قولاً... ولا يظهر القول إلا بواسطة الصوت... فالقول إذا صدر عن لسان المتكلم وانتظمت عبارته بحسب المراد... ويبلغ المعاني الملبوسة المركبة المرتبة إلى آذان المستمعين». (الغزالي، المعارف العقلية، ص ص 30-69).

كل اللغات، استحق محتوى «النطق» أن يتصف بالكلية بالمعنى الوارد للتسمية في النظرية اللسانية. وإذا أصبح الشيء موجوداً في المرتبة الثالثة، انقلب عندئذ وضعياً بالاختيار، وصار متغير الهيئة عبر الزمان، ومتبدل الصورة بين لغات الأمم. وما كان كذلك سميه مع الغزالي «القول» وبما أن تميُّز هذا الأخير يكون في حدود ما تسمح به الوسائط، استحق «القول» أن يتصف بالنمطية.

تبين مما تقدم أن «النطق الكلّيّ» يُعَدُّ شرطاً ضرورياً لتكوُّن ما بعده، وإذا صح أن «القول النمطيّ» يُشكل، بموجب طبيعته المادية، صورة مطابقة لما قبله لاح فراغ في النسق المفهوميّ للنظرية وفي لغتها الاصطلاحية، لأن السابق الكلي لا يكون شرطاً مباشراً للاحق النمطي الذي تجبره طبيعته المادية على أن يكون مطابقاً لأصله. ولسد هذا الفراغ، تعين إدخال مصطلح «الكلام» بوصفه أصلاً للقول وشرطاً مباشراً لتكونه.

ظهر أن «الكلام» بمثابة حلقة وصل، لأنه يجمع في آن واحد بين كونه «لاحقاً وأصلاً»؛ فهو «أصل» لصورته، لأنه يُعَدُّ شرطاً كافياً لتكوُّن القول بعده، و«لاحقٌ»، لأن سابقَه «النطق» شرط لا يكفي لتكوُّن «الكلام»، لأن «النطق» ليس سوى جزء من الشرط التام، جزؤه الثاني «الوسائط»، ومن مجموع ذلك؛ «النطق الكلي والوسيط الاختياري» يتشكل «أصل» ضروريّ لتكوُّن «كلام نمطيّ»، يُعَدُّ بدوره أصلاً لصورته «القول النمطي»، لأن المطابق للنمطيّ يجب أن يكون نمطيّاً مثله.

اتضح أن «النطق الكلّيّ» مثل «الكلام النمطي» في استرفاد العون من «الوسيط الاختياري»؛ إلاَّ أن «النطق» يفتقر إلى «الوسيط» ليخرج به من مجرد «سابق» ويشكل معه «أصلاً» وشرطاً كافياً لما

بعده، بينما «الكلام» يحتاج إلى «الوسيط» ليضمن لنفسه، بالرغم من عطيته، أن يكون صورة مطابقة للكلّيّ قبله.

كـــل المفاهيم الواردة في الفقرات السابقة يعكس من جديد تقديمها دفعه واحدة وتسييقها بعلاقة التعدية القائمة بين «الصورة» و«أصلها»، كما يكشف عن ذلك البناء الميباني التالي:

(10) [العالم الخارجي]

↑ ↓

[النطق الكلي] + [وسائط اختيارية] → [كلام عطي] → (قول عطي).

كَـــوّنّا حـــتى الآن المفاهيم الرئيسية التي تدخل في تشكيل البناء النظـــريّ للسانيات النسبية، وبيّنّا كيف تترابط فيما بينها وتتسق. ومع ذلـــك كلّه، لا بد من تحليل دقيق ومفصل لكل عنصر في الميبان (10) أعلاه.

2.2. كليات اللسانيات النسبية ووسائطها الاختيارية

دفعـــاً للتطويل، نكتفي بالإشارة العابرة إلى أن التعدية بين «العالم الخارجـــي» وبين «عُدّة الاكتساب»[44] تبادلية؛ بمعنى أن هذه العلاقة تقوم أوّلاً بين «أصل سابق» يتمثل في الحقائق الثابتة في العالم الخارجي، وبين «صورته اللاحقة»؛ وهو المعنى أو مثال الحقيقة المرتسم في الذهن. وتقوم ثانياً بين «سابق» (وهو «معنى» يتولد أصلاً في الذهن من المثال المرتسم ومعه إحدى علاقات التوليد كالمخالفة والمماثلة واللزوم ونحو ذلـــك من العلاقات المولدة للمعاني الذهنية)، و«لاحقه» الذي يشكل

---

(44) عـــدة الاكتســـاب تشمل قوى النفس المعرفية وقواها التعلمية. للمزيد من الإيضاح، انظر القسم الأول من كتاب الأوزاعي، اكتساب اللغة في الفكر العربـــي القديم.

حقائق ممكنة يُسقطها الذهن على العالم الخارجي، سواء أكانت تلك الحقائق لزومية أو احتمالية أو تخييلية[45].

من علاقة التعدية التبادلية التي تقوم بين العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي وبين عدة الاكتساب المهيّأة للتصور والتوليد تنشأ في ذهن كل إنسان الأمثلة نفسها للحقائق الممكنة والثابتة نفسها، من قبيل [شمسٌ، ضوءٌ، كسوفٌ، خشبٌ، نارٌ، حرقٌ، أسدٌ، ذئبٌ، خمرٌ، فرسٌ، طفلٌ، إنسانٌ، خضمٌ، تفاحةٌ، بلعٌ، مضغٌ، رجلٌ، ابنٌ، امرأةٌ...]، فيتكون له «نُطقٌ» محتواه «كليات مجردةٌ». وهذه الأخيرة من حيث محتواها قسمان: «كليات دلالية» و«كليات تداولية»، وكلا القسمين يتفرع إلى صنفين، كما سيتبين.

1.2.2. الكليات الدلالية والتداولية

يتميز الكلّيّ بتوافر ثلاث خصائص يلزم لاحقُها عن السابق على النحو التالي: (أ) أن يكون الكلي مُقوِّماً لكل لغة بشرية، فلا توجد لغة مع عدمه، (ب) أن يكون مشتركاً بين جميع اللغات، فلا تخلو إحداها منه، (ج) أن يكون له انعكاسٌ على نحو معيّن، في «البنية القولية» الخاصة بالنمط، وإلا فلا دليل ماديٌّ أو حسيٌّ على وجوده. والكلّيّ، كما وصفناه، يجب أن تنتظمه علاقةٌ؛ وهذه العلاقة تتفرع تبعاً لطرفيها إلى قسمين.

(أ) علاقة تداولية إذا كان طرفاها متخاطبين، كأن يوجد المتكلم [ك] داخلاً في العلاقة [ع] مع المخاطب [خ] بحيث يلزم [ك] تكوين القول (ق) المتميز بخاصية بنيوية تعكس العلاقة [ع]. والكلي التداولي كما وصفناه نصوغه من جديد بالعبارة (11) الآتية.

---

(45) للتوسع في الموضوع، راجع الفصل الرابع من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج1 – أفول اللسانيات الكلية.

(11) الشرع خ[ق]→(ق).

من الأمثلة المشخصة لهذا الكلي وجود متكلم مخصوص داخلاً في علاقة مع مخاطب معين تلزمه تلك العلاقة أن يُكوِّن بنية قولية بخصائص الجملة الطلبية، من نحو «ناولني بطاقة التعريف»، و«أين بتَّ ليلة وقوع الجريمة»، و«لا تغادرْ المدينة إلى إشعار آخر». والكلّيّ التداولي يتفرَّع إلى (أ) عدد محصور من العلاقات التخاطبية الممكنة من جنس المصوغ في العبارة (11) أعلاه. (أأ) اقتضاءات بحتة؛ وهذه عبارةٌ عن ضوابط كلية تُقيِّدُ المتخاطبين بوصفهما طرفَيْ العلاقة التخاطبية[46].

(ب) علاقات دلالية محصورة العدد تتميز بأن أطرافها مفردات بحتة؛ كعلاقة الإضافة (ع U ع) القائمة بين المتضايفين (س، ص) المعبر عنها بالدالة؛ [ص (ع U ع) س]، والمتحقق لغويّاً في بنية قولية على نحو (ضوء شمس، ابن امرأة). وعلاقة الانتماء بين الكل (سا) وبعضه (س) المصوغة في (س ∋ سا) والمحققة لغوياً في (الطفلُ إنسانٌ)، وعلاقة السببية (⊃) الجامعة بين طرفين، بحيث يكون أحدهما سبباً في وجود الآخر (س ⊃ ح) كما يتحقق لغوياً في نحو (حَرْقُ النارِ)، وعلاقة العلِّيَّة (Ω) التي تجمع بين طرفين أحدهما يكون حافظاً لوجود الآخر (ح Ω س) مثله في اللغة (كُسوف الشمس)، وعلاقة السبَبِلِّيَّة (⊆) القائمة بين طرفين (ح ⊆ س) بحيث يجمع أحدهما بين كونه سبباً وحافظاً للآخر كما في (هروب الناس)، وعلاقة اللزوم (φ) التي تربط طرفين بشرط أن يكون أحدهما متضمناً للآخر[47]، وهذا الأخير لازماً عن سابقه.

---

(46) للمزيد من التدقيق، انظر الفصل الخامس من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج2 – اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية.

(47) للوقوف على ما سرد من العلاقات وغيرها، راجع الأصول الإجبارية في القسم الثاني من كتاب الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم؛ والفصل الثالث من الوسائط اللغوية، ج1 – أفول اللسانيات الكلية.

ظهر أن الكليات الدلالية تتفرع هي الأخرى إلى صنفين: (أ) مفردات بحتة؛ وهذه تمثل الوجه الكُلِّيَّ الضروري لتكوُّن مداخل لمعاجم اللغات البشرية. (أأ) علاقات تأليفية: بواسطتها تنتظم المفردات البحتة، وينشأ في «تركيب» جميع اللغات «بنية وظيفية» واحدة.

اتضح أن الكليات الدلالية والتداولية، في النظرية اللسانية النسبية، مقوِّمة لكل الأنساق التي تُصنَع لغرض التواصل، وبالتالي فهي واجبة التحقُّق في كل اللغات البشرية لكن بكيفية غير مباشرة، ومن ثمة نشأت الحاجة إلى الوسائط اللغوية.

2.2.2. الوسائط اللغوية الاختيارية

تشكل الوسائط اللغوية، داخل النظرية اللسانية النسبية، مجموعة محصورة من الاحتمالات المتقابلة والموزعة توزيعاً توافقياً على مختصوص اللغات وقوالب أنحائها[48]. وبعبارة أخرى، كل وسيط لغوي يمثل أحد الاحتماليين المتقابلين، إذن لكل وسيط مقابل، بحيث إذا اختارت لغةٌ مّا أحدَهما لأحد فصوصها، ترجح أن تختار لفصِّها الآخرِ الوسيط الموافق، ولم يُستَبعَد أن تختار لغة ثانية، لنفس الفصِّ فيها، مقابلَ ذَيْنكم الوسيطين. وإذا أردنا أن نتدقق أكثر، نستطيع أن نقول بوجود شكلين

(48) سبق أن أثبتنا في أكثر من موضع أن كل لغة بشرية تقبل أن تُجزَّأ إلى أربعة فصوص مستقلة: (1) فص نُطْقِيٌّ له محتوى صوتي، يتفرع إلى: (أ) نُطق (phonétique) و(ب) نُصْت (phonologie)؛ (2) فص معجميٌّ محتواه عدد غير محصور من المداخل المتميِّز كل منها بتمثيليها كلميٍّ وقولِيٍّ، يتفرع إلى (أ) معجم واقع؛ مداخله أصول (ب) معجم متوقع؛ مداخله فروع؛ (3) فص تحويلي محتواه قواعد توليد مداخل فروعٍ من أصولها. يتشعب إلى (أ) اشتقاق: محتواه قواعد تشتيق الكَلِم (ب) تصريف: يحتوي على قواعد تصيير القول؛ (4) فص تركيبي: يخص قواعد التركيب، يتشعب بحسب النمط اللغويّ، إلى مكونين أو ثلاثة مكونات. ويتكفل بكل فص لغويّ قالب نحويّ في إطار نموذج مجموع قوالب النموذج النحويّ لمجموع فصوص اللغة.

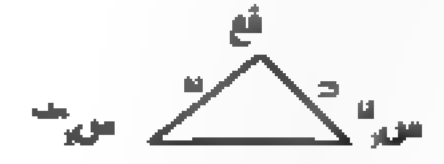
من الوسائط اللغوية في آن واحد، بحيث يكون لكل وسيط ما يوافقه في زمرته، وما يخالفه في زمرة مقابلة.

استناداً إلى ما سبق، من أن الكليات الدلالية والتداولية واجبةُ التحقق في اللغات من خلال الوسائط المنتظمة في زمرتين واقعتين على طرفي النقيض، يلزم النظرية اللسانية النسبية أن تتوقع نمطين لغويين وأن تقيم نموذجين نحويين. وبما أن هذه النظرية قالبية، وجب أن يكون التنميط المتوقع محصوراً في مستوى النصوص اللغوية.

3.2.2. تقابل الوسائط وتنميط النصوص

كما لا يخلو معجم لغة بشرية من مقولة الفعل المتعدي (فع) المتميز بخاصية تطلُّعه إلى الموضوعين (س1، س2)، وجب أن يوجد في النص التركيبي لأيِّ لغة ائتلافٌ لتلك المكونات الثلاثة (فع، س1، س2)، بحيث يأتلف (فع) وأحدُ موضوعيْه (س1) في «البنية القاعدية» بعلاقة السببية (⊃)، فيكون للموضوع (س1) وظيفة الفاعل النحوية (س1فا)، ويأتلف (فع) من جهة أخرى بموضوعه الثاني (س2) بعلاقة الغائية (∆) فتلحقه وظيفةُ المفعولية النحويةُ (س2مف).

عن الائتلاف الحاصل بالعلاقتين الدلاليتين الكليتين (⊃، ∆) بين المكونات الثلاثة (فع، س1، س2)، وما لحق بعضها من وظائف نحوية (فا، مف) نعبر من جديد بالتوليفة (12) التالية:



تندرج التوليفة المعبَّر عنها بالصيغة (12) فيما سبق أن سميناه «كليات نُطقية». وهذه الكلية واجبة التحقق في اللغات البشرية، ويُفترض في كلِّ لغة أنْ تُميِّزَ كلا المكوِّنَيْن (س1فا)، و(س2مف) بخاصية

بـــنيوية تُعـــرب عن وظيفته النحوية، ويحصل هذا الإعراب من خلال وسيطين متقابلين يمثلان إمكانين.

إما أن يكون تحقق الكلية النُطقية (12) من خلال «وسيط الرتبة المحـــوظة» الـــذي يـــوجّه اللغات التي اختارته، كالأنجليزية ونحوها الفرنـــسية، إلى اســـتغلال إمكـــان العلاقة الرتبية، ويجعلها تُخصّصُ للمكوّن (س$_1$) مرتبةً محددةً سلفاً بالقياس إلى المرتبة المخصصة للمكون (س$_2$). وســـيكون للغات التي اختارت هذا الوسيط بالذات فصٌ تركيبـــي، يتميز ببنية قاعدية ذاتِ رتبة قارة، يعبر عنها شومسكي[49] في نظريته للنحو الكلي بإحدى الصيغتين في التمثيل (13) التالي:

(13) (أ) م س ⌒ صرف ⌒ م ف.

(ب) فا ⌒ فع ⌒ مف.

وإمـــا أن يكـــون تحقق الكلية (12) من خلال «وسيط العلامة المحمولة» الذي يمكّن اللغات التي اختارته، كالعربية واليابانية ونحوهما، مـــن إحـــداث الفارق بعلامة صوتية في مستوى التوليفة الكلية، بحيث يحـــصل الإعراب عن الوظائف النحوية من غير أن يكون لبعض المكونات موقـــع عـــند بعضها الآخر. وسينشأ للغات التي اختارت وسيطَ العلامة المحمولة فصٌ تركيـــبي يتميز ببنية قاعدية ذات رتبة حرة، نعبر عنها من جديد بالتوليفة (12) للمادة بعلامتي الإعراب في التمثيل (14) التالي:

(14)

فع

س$_1$ س$_2$

---

(49)انظر المبحثين 2. (ص 43) و9.2 (ص 235) من كتاب شومسكي، نظرية العمل والربط، والمبحث 8.4 المخصص للرتبة في كتابه The Minimalist Program

وبما أنه ليس في الإمكان أكثر من الوسيطين المذكورين لإعراب جميع اللغات البشرية عن الوظائف النحوية الممثل لها بالتوليفة الكلية (12)، يلزم بالضرورة المنطقية ما يلي من المعارف العلمية:

أ) فحص التركيب ليس كليًّا، ولا يكون كذلك إلا عن طريق انتحال كلّيته، كما فعل شومسكي[50]، إذ وسع إطار نظريته حتى تشمل قواعدُ نحوه الكلّيّ لغاتٍ مغايرةً للأنجليزية.

ب) فحص التركيب يتنوع بحسب الوسائط التي تخصّه، ولا يتعدد تبعاً لعدد اللغات. ولذلك يجب أن تتجمع اللغات المتواجدة حالياً وما انقرض أو يوجد استقبالاً في نمطين اثنين ليس غير: 1). لغات توليفية كالعربية: يتميز تركيبها ببنية قاعدية ذات رتبة حرة، و2). لغات شجرية كالأنجليزية يختص فحصُها التركيبي ببنية قاعدية ذات رتبة قارة.

ج) قواعد الفحص التركيبي نمطية، فلا تصادف واقعاً لغوياً خارج نمطها، ولا واقعَ لغويٌّ في نمطها لا تصادفه.

وعليه، فإن مبدأ تأصيل الرتبة القاعدية، وقاعدة «انقل الألف»، وقيد السوج المعين، ومفهوم المركب الفعلي، ومبدأ أحادية الوظيفة، ونحو هذا الكثير مما استخلصه شومسكي من دراسته للغة الأنجليزية وصيغ في نحوه الكلي، سيتحول إلى بعض ما تتوقعه نظرية اللسانيات النسبية، بوصفه قواعد نمطية تصدق في الفحص التركيبي للغات الشجرية ليس غير. أما البعض الآخر الذي تتوقعه أيضاً هذه النظرية،

---

(50) من مفارقات شومسكي جمعُه بين الإقرار بكون اللغات البشرية منقسمة إلى «لغات شجرية» و«لغات غير شجرية» وبين التصريح المتكرر باستحالة تطبيق قواعد لغة غير شجرية على لغة شجرية، وبإمكان توسيع الإطار النظري للغات الشجرية ليتناول اللغات غير الشجرية. للمزيد من التفصيل، راجع المبحث 8.2 من كتابه: نظرية العمل والربط.

فيصدق في اللغات التوليفية ليس إلا. نذكر منه على سبيل المثال مبدأ الترتيب التداولي، وقاعدة التضييد، وأصل نقل الإعراب، والازدواج الوظيفيّ، ومفهوم المركب التبعيّ، ونحو هذا مما يشكل القالب التركيبي للنمط التوليفي من اللغات البشرية.

ولعل ما أوردنا في هذه الفقرة قد وضّح بشكل جليّ كيف صارت نظريةُ النحو الكليّ التي وضعها شومسكي متجاوزةً علمياً بنظريتنا للنحو النمطيّ، لأن كل توقعات النظرية الأولى صارت في النظرية الثانية بعض توقعاتها، كما أن بعض ما تتنبأ به هذه الأخيرةُ لا تُدركُه الأولى.

وللإمعان في البيان بالمثال الموضّح، نجد نظرية اللسانيات النسبية تُنسِبُ إلى لغات كالعربية اختارت وسيط الجذر، معجماً شفيقاً يتميز بصنفين من المداخل الفعلية: «أفعال شفائق» يتناسبُ مع بعضها مبدأ الازدواج الوظيفيّ، و«أفعال إسلس» يوافقها مبدأ أحادية الوظيفة. كما تُنسِبُ، إلى لغات كالأنجليزية اختارت وسيطَ الجذع، معجماً مسيكاً متميزاً بمداخل فعلية إسلس ليس غير[51]، ولا يوافق هذه اللغات سوى مبدأ الأحادية. وبما أن نظرية اللسانيات الكلية قد استخلصها شومسكي من نحو الأنجليزية، ولم يؤسسها على وسيط، ولا تُمْطِ بها فحصاً لغوياً، لم يكن نحوُه ليتنبأ بغير مبدأ أحادية الوظيفة المعتبر فيه مبدأ كلياً على الرغم من قصوره عن وصف البنية الوظيفية لمثل التركيب «لامَسَ الرجلُ المرأةَ»، وإن ثبتت كفايتُه الوصفيةُ لتراكيب من قبيل «لمس الرجلُ المرأةَ». يلزم عما تقدم أن المعرفة العلمية نسبية في حقل اللسانيات.

---

(51) للمزيد من التوضيح، انظر الفصل الرابع المخصص لتعلق المعاجم المعطية بالوسائط اللغوية في كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج1 – أفول اللسانيات الكلية.

4.2.2. خصائص المعرفة العلمية

اتضح أن البناء المنطقيّ للنظرية النسبية، في حقل اللسانيات على الأقل، يُنتج معرفة علمية، تتميز عن غيرها المعرفة النظرية والمعرفة المادية بخصائص نجملها كالتالي:

(أ) المعرفة العلمية نسقية: تبيّن أن بين المعرفتين النظرية والعلمية تشاركاً في خاصية النسقية. غير أن نسقية الأولى «صورية»، بينما نسقية الثانية «مادية». وتشكل المعرفة النسقيةُ الماديةُ شقَّ الاستنباط القائم، في منهجية اللسانيات النسبية، على الحصر التقابلي للوسائط المتاحة للغات من أجل تحقيق إحدى الكليات الدلالية أو التداولية. هذا الحصر التقابلي يمكن لمسه من جديد في تحقيق اللغات للإضافة المحضة الكلية الممثل لها بمجموع العلاقتين [ع U ع] بين المتضايفين (س، ص)، كما تعبر عنها الدالة (15) التالية:

(15) س [ع U ع] ص.

لتحقيق الإضافة الكلية (15) ليس في الإمكان أكثر من احتمالَيْن اثنين؛ إما حفظُ رتبة المتضايفين، وإما تحريرُها. واللغاتُ التي تختارُ أحد الاحتمالين تكون في ذات الوقت قد أهملت الاحتمالَ الآخرَ ولا تسمح به. من اللغات التي اختارت احتمالَ الحفظ نذكر نمطَ العربية والفارسية المتميِّزَ بتقديم المضاف وتأخير المضاف إليه كما يظهر من الأمثلة(16)، ولا يتبادل المتضايفان الموقع.

(16) أ قميصُ محمدٍ. قميصُنا.

ب كتابُ سيبويه. كتابُ ما.

والطائفة الباقية من اللغات اختارت التحريرَ مطلقاً كالأنجليزية

والفرنسية، وهو ما يظهر من المثال (01) في الطرة أسفله[52].
وباختيار النمط الثاني للتحرير انتفى فيها احتمالُ أن يكونَ لأحد المتضايفين عند الآخر موقعٌ قارٌّ لا يُفارقُه كما هو الحالُ في النمط الأول من اللغات.

ولا شك في نسقية هذه المعارف، بمعنى أن نسقاً بعينه يتوقعها منوطةً بمفسِّرات كالوسائط الحاصرة لمختلف الإمكانات، وليس هناك معارف أخرى تخص موقع المتضايفين في اللغات جميعها لا يتوقعها النسق نفسه. كما لا يتوقع معارف لا تصادف واقعاً في لغة. وكل ما يستجيب للقيود الثلاثة فهو من قبيل المعرفة العلمية النسقية غير الصورية.

(ب) المعرفة العلمية نمطيةٌ: إن النظرية اللسانية سواء أكانت كلية أم كانت نسبية، لا مناص لها من الجمع بين الأمرين: أولاً، تقديم وصف كاف للخصائص البنيوية للعبارة اللغوية. وثانياً، إيجاد مفسِّر معقول يُناطُ به الوصف المقدم. وبما أن الوسائط تقوم بدور المفسر في النظرية اللسانية النسبية، وجب أن تقدِّم هذه النظرية خصائصَ بنيوية نمطية. لوصف وظيفة الفاعل النحوية مثلاً، نجد نظرية النحو النمطي تُدخل «الموقعَ»، بوصفه خاصيةً بنيويةً أساسية لتحديد تلك الوظيفة في اللغات التركيبية، لكنها تُهمل الموقع في اللغات التوليفية لفائدة العلامة، بوصفها الخاصية البنيوية الأساس في المركب الحامل لتلك الوظيفة.

يترتب على محتوى هذه الفقرة أن خصيصةَ النمطيّة المميزةَ للمعرفة العلمية تُلزِم نظريةَ اللسانيات النسبية أن توفر للكلّيّ الدلالي أو

(52) من أمثلة الإضافة تحريره في الأنجليزية Your advice, English book, south of tow
وكذلك يكون في الفرنسية le livre de sibawayh, sud Afrique, mon journal

التداولي نفسه أكثرَ من وصف واحد لخصائصه البنيوية، بشرط الانحصار التقابلي لضمان النمطية لتلك الكثرة.

(ح) المعرفة العلمية حقيقية. يفترض في المعرفة العلمية أن تجمع بين اليقين المدرَك بالأنساق الصورية، والموافقة للواقع المستحصل بالمناهج التجريبية. وكل معروفة جمعت، فضلاً عن السمة والنمطية، بين اليقين والموافقة فهي حقيقية. إذن، لا يكفي في المعرفة العلمية اليقين الرياضي، إذ سبق أن كل «معلومة» مستنبطة بواسطة الأنساق الصورية، منطقية كانت أو رياضية، فهي يقينية، إذا لم تصادف واقعاً في العالم الذي نعيش فيه فهي متحققةٌ في أحد العوالم الممكنة. وعليه، ليس كل «معروفة» يقينية بواقعية أو حقيقية.

فضلاً عن انتفاء الترادف بين اليقين والحقيقة، فإننا نجد المعلومة المستنبطة بالنسق البحث الرياضي أو المنطقي تكون من حيث الصياغة الصورية في غاية الوضوح، لكنها من حيث الإحالة على فحواها فهي في غاية الإبهام إلى درجة أنه لا يتأتى إقران العبارة الصورية بمحتوى معيَّن. ولبيان هذا القصور في الإحالة، يكفينا استحضار التقسيم الرباعي للكلم (7 ب) الذي استنبطه شومسكي من النسق الصوريّ (7 أ) الذي وضعه لحد كل قسم لا يفيد شيئاً بالنظر إلى الصياغة المميِّزة عن كل قسم من الأقسام الأربعة.

لقد سبقت منا الإشارة إلى التلاف العُلوميِّين حول اعتبار النظريات شباكاً تُبنى لاصطياد المعرفة بموضوعات أحد الحقول العلمية. لذا يتوجب على النظرية اللسانية أن تطلعنا بلا ريب على واقع لغويّ، وهي عندئذ تنتج معرفة علمية تتسم بخاصية الحق والواقعية. وكلُّ نظرية تنتج معرفة مقترنة بأدنى شك فيها أو في موافقتها للغات البشرية فهي في مرتبة دون الغاية التي من أجلها بُنِيَت.

ولنمثل لخصاصية الحق والواقعية المميزة للمعرفة العلمية من المكون الصرفي[53] لنجد كل اللغات البشرية قبل أن تُقرَّ نسقها الصرفيَّ على نمط معيَّن تكون مخيَّرةً بالنسبة إلى معجمها بين وسيطَي الجَذْر أو الجِذْع[54]. باختيار بعض اللغات «وسيط الجذر» لمعجمها، تضطر إلى اختيار «وسيط الوزن» لصرفها. وباختيار بعضها الباقي لوسيط الجذع سيضطرُّها إلى اختيار «وسيط الإلصاق»[55] لصرفها.

وكل اللغات الجذرية (أي الآخذة بوسيط الجذر) يحتمل صرفُ بعضها الاقتصارَ على الإمكانات التي يُتيحها «وسيطُ الوزن»، مع عدم المانع من توظيف إتاحات «وسيطِ الإلصاق»، ويحتمل بعضُها الآخر كالعربية الجمعَ بين إتاحات الوسيطين، كأن نُصْبَ الجذر مجرداً (درس)

---

(53) المكون الصرفي أحد فرعي المكون التحويلي فرعه الثاني مكون اشتقاقي، يحتوي هذا الأخير قواعد دلالية لتشقيق الكلمات الأصول وتوليد كلمات فروع تحتوي في جميعها دلالة الكلمة الأصل. أما محتوى المكون الصرفي، فقواعده صوتية لتغيير بنية المقولات الأصول لإنتاج مقولات فروع.

(54) للوقوف على الوسيطين المذكورين وعلى قيمهما، انظر الفصل السابع من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج2 – اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية.

(55) وسيط الوزن يصدق على عملية إعداد صيغ صوتية مثل (فَعَلَ) و(تفاعَلَ)، لأن تصب فيها جذور رخوة تتألف من صوامت فقط، سواء أكانت مجردة مثل (درس) أم كانت مزيدة مثل (تدارس). وفي المقابل، يصدق وسيط الإلصاق على عملية لحام سوابق مثل EN أو لواحق مثل MENT بجذوع ترتص فيها الصوامتُ بالصوائت مثل Terre للحصول على Enterrement وبذلك يحيل الصرف الإلصاقي عطفاً إلى جذوع صلبة ولواصق تلتحم به من أوله أو من آخره. بينما الصرف الوزني يحيل عرفياً إلى جذور رخوة مزيدة أو مجردة وصيغ صرفية تتألف من الصوائت فقط. ويكون الصيغة دالة في الصرف الوزني دلالة اللاصقة في الصرف الإلصاقي، خلافاً لما يراه في صرف العربية المستضيئون بنظرية النحو الكلي. للمزيد من التفصيل، راجع الفصل السابع من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج2 – اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية.

في الصيغة (فَعَلَ) للحصول على (دَرَسَ)، ثم تصبه مزيداً في صيغة (تفاعَل) ويكون الناتج (تَدَارَسَ)، ونلصق بالناتج «علامة مفكوكة»[56] تتألف من سابقة (يَـ.....) ولاحقة (... ـونَ) ويكون الناتج (يتدارَسُونَ). هذه المرمية يعبر عنها من جديد كما يلي:

(16)

(أ) درس ← فَعَل ← دَرَسَ

↓

(ب) تَفاعَلَ ← تَدارَسَ

↓

(ج) يَتَدارَسون

نقرأ الفرم الصرفيّ (16) على اعتبار أحرف «سألتمونيها» زائدة على الجذر (16أ)، لكنها أصلية في الصيغة الصرفية (16 ب)، بينما علامات المطابقة المفكوكة (16 ج) (يـ/.../ونَ)، بما فيها من أحرف مضارعة (نأيت)، تكون زائدةً على الصيغة الصرفية (16 ب)، لكنها أصلية في البنية الصرفية التركيبية (16ج)، أو البنية الصَرَكيبيَّة.

ويشخّص المثال (16) معنى قولنا إن اللغات الجذرية من نمط العربية تستغل أولاً إتاحات الوسيط الوزني، باستخدام الصوامت لإنشاء عدد محصور من الصيغ الصوتية لِحَشْوِهَا بمادة جذرية رمزية وتستغل ثانياً، في نطاق محدود، إتاحات مبدأ الإلصاق فتزيد على الصيغة الصرفية علامات المطابقة في الأفعال والصفات، وعلامات الجنس والعدد ويا النسبة في الأسماء. ويمكن أن نلاحظ انعكاس الاستعمال المتدرج لإتاحات الوسيطين في جَمْعِ الأسماء وجَمْعِ جَمْعِها، كما في المثال التالي:

---

(56) للتوسع في الفرق بين الظاهر والضمير والعلامة، انظر المبحثين 2.6.3 و5.6.3 في كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية.

(17) أ) رَجُلٌ ← رِجالٌ ← رِجالاتٌ.

(ب) قَوْمٌ ← أَقْوامٌ ← أَقْوامَاتٌ.

(ج) بَيْتٌ ← بُيوتٌ ← بُيوتاتٌ.

وكل لغة أسست صرفها على وسيط الإلصاق تكون قد فوّتت إمكانَ استغلالها لإتاحات وسيطِ الوزن، وبالتالي سيَفْقِدُ مكوِّنها الصرفي القدرة على توليد جمع الجمع إذا نحن وقفنا عند هذا المثال.

3. لسانيات خاصة ومعرفة علمية

تتميز اللسانيات الخاصة، بالمقارنة مع اللسانيات الكلية واللسانيات النسبية، بخصائص تتفرد بها عن الضربين السابقين. وهذه الخصائص تمسُّ موضوع الدراسة، والمنهجية المتبعة في هذا الضرب من التفكير اللساني، وأخيراً المعرفة المستحصلة من دراسة ذلك الموضوع بتلك المنهجية.

1.3. لسانيات موضوعها لغات خاصة

من الأعمال اللسانية، مثل كتاب سيبويه، ما يُعنى بلغةٍ بعينها كالعربية دون غيرها من اللغات، ولا يهمُّه ما إذا كانت مبادئ نحو اللغة المعنية وقواعدُه كليةً أو نمطية أو خاصة. إن ما يجري في اللغات الأخرى ليس من إشكالات صنف اللسانيات الخاصة، إذ لا يهمها سوى الخصائص البنيوية التي تصدق في اللغة موضوع الدراسة.

حين قال في العربية نحاتُها: «متى قدروا على المتصل، لم يأتوا مكانه بالمنفصل»[57]، لم يهمهم حينئذ أن يكون هذا القيد كليًّا كما تصوره شومسكي وقد صاغه بعبارتهم تقريباً تحت «مبدأ تجنب

(57) ابن جني، الخصائص، ج2، ص ص 191-192؛ والأشموني، شرح الألفية، ج1، ص 127؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 101؛ وسيبويه، الكتاب، ج1، ص 377 وما بعدها.

الصميم»[58]، ولا همّهم أن يربطوه بوسيط لتحديد النمط اللغوي الذي يصدق فيه هذا المبدأ، كما عنّ لنا أن نعمل بحدهم[59]، وإنما اكتفوا باستشكال مواقع التطارد النسبي لضمائر الرفع المتصلة والمنفصلة في اللغة العربية.

وكـذلك كان حالهم وهم يجتهدون في صياغة «قواعد القلب» بمثل قولهم: «متى اجتمعت الواو والياء وقد سبقت الأولى بالسكون، أيّتهما كانت، قلبت الواو ياء وأُدْغمت الياءُ في الياء»[60]. لم يستشكل الصرفيون امتدادات هذه القاعدة خارج العربية وسريانها في كل اللغات البشرية أو في بعضها، لأنهم لم يَسعوا إلى ربطها بمبدأ ثبتت كليتُه، ولا بوسيط وضعيّ، من شأنه أن يوفر للّغات التي اختارته الإتاحات نفسها.

واستمر لسانيو العربية على هذا المنوال في الأغلب الأعم من الظواهر اللغوية التي عالجوها، مع العلم أن انحصار الدراسات اللسانية في اللغة المعينة، بغض النظر عمّا يجري في سواها الكلي أو البعضي، ظاهرة عامة في اللغات، ومنتشرة بكثرة بين لغويين قدماء ومحدثين.

2.3. ارتباط اللسانيات الخاصة بمنهجية الاستقراء

يغلب على التأمل اللسانيّ المحصور في اللغة الخاصة التقيدُ بمنهج الاستقراء. ويقوم هذا المنهج في حقل اللغة على تجميع المعطيات بوصفها ملحوظات تجريبية وإنجازات لغوية لمن يوثق بفصاحة كلامه. ويتبعُ ذلك تنظيمُ هذه المعطيات وَفْق سلمية من المفاهيم اللسانية؛ مبدؤها تصويتات اللغة المدروسة، سواءٌ كانت نطائقَ نمطية أو بدائل

---

(58) انظر شومسكي، نظرية العمل والربط ص 119 و430.

(59) راجع المبحث 4.6.3 من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج1 – أفول اللسانيات الكلية.

(60) ابن يعيش، شرح الملوكي، ص 461.

المنهجية، فانتظاماتُ هذه التصويتات في وحدات معجمية وصرفية، ومستهلها اطرادات هذه الأخيرة في الجملة[61]. وغاية كل ذلك تقديم وصف للقواعد الواجب مراعاتها أثناء الكلام لصون اللسان من اللحن. ولم يسمحْ هذا الضرب من التفكير اللساني إلى إقامة نظرية تساعد مستعمليها على فهم كلّ مظاهر اللغة التي يدرسها.

ومن أهم ما يخلّفه غياب النظرية اللسانية انتشارُ الخلاف المعرفي بصورة غير مقبولة في العمل العلمي، كأن يحدث في الثلاثة:

أولاً في المعطيات؛ وقد وصل الخلافُ إلى درجة الانقسام حول معطيات تتردَّد بكثرة من قبيل (زانَ العروسَ تاجُها)، فيمنعها البعضُ ويسمح بها البعضُ الآخر.

ثانياً في الوصف كأنْ يُوصف المعطى الواحدُ بخصائص متغايرة. منه ما أورده الأزهري في من خلاف حول أصل البنية الصرفية لمثل (سيِّد، وميِّت، وقيِّم)، إذ قال «الفرّاء في القيِّم هو من الفعل فيعل، أصلُه قويم، وكذلك سيِّد سويد، وجيِّد جويد... وقال سيبويه قيِّم وزنه فَيْعِلٌ، وأصلُه قَيْوِمٌ، فلما اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن أبدلوا من الواو ياءً وأدغموا فيها الياء»[62].

ثالثاً التفسيرُ بما يلوح للذهن لأول وهلة، وهو ما يجعل الخلاف يتضاعف حول التفسيرات الممكنة للظواهر الموصوفة. وفي هذا القسم تندرج مئات المسائل الخلافية المسرود بعضُها في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري وفي غيره من الكتب الخاصة بهذا الموضوع.

---

(61) للمزيد من التفصيل، انظر التناول العُلوميّ لهذه المنهجية في كتاب لـ يلمسليف، مقدمات لنظرية لسانية Louis Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage، والتطبيق العمليّ لها في كتاب تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها.

(62) الأزهري، تهذيب اللغة، باب القاف والميم، ج9، ص 360.

وأبين منه عبارة الخليل الشهيرة اعتللت أنا بما عندي أنه علةٌ... فإن سنح لغيري علّةٌ أليَقُ مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[63].

ومن المستبعد أن ينكر أحد أن من أهمّ الدواعي إلى إقامة النظريات هو إلزامُ الباحثين بقول ما تسمح به النظرية التي تُساعدهُم على الإصابة في الرأي وتمنعهم من اختراع مفسرات من أنفسهم.

3.3. مميزات المعرفة العقلية

الجمع بين اتخاذ الاستقراء منهجاً وإحدى اللغات موضوعاً للدراسة يولد معرفة عادية، تتفرد بخصائص مغايرة لمميزات المعرفتين النظرية والعلمية. وهي تبعاً لتسلسلها في ما سبق على النحو التالي:

(أ) المعرفة العادية نفسيّةٌ: وهي كذلك إنّ لم يتجهّز اللساني المقبل على دراسة لغة خاصة بنسق منطقيّ، ولم يتقيد بقواعده المعرفية الصارمة، ولا استمسك بما قد يعصم قواه الذهنية من أن تضل في تأملاتها النحوية. يعني هذا أن التشغيل المباشر للقوى الذهنية، أيّاً كان موضوع النظر، سيُنتج معرفةً عادية تتسم بالخاصية النفسية بدل النسقية.

ويمكن توضيح ما ذكرنا بمثال شخص أراد أن يقيس استقامة الخط والحائط، فاكتفى بإعمال قواه البصرية، وصارت هذه القوى النفسية مصدر معرفته بهذا الموضوع، لكنه لا يستكين إلى هذه المعرفة، وهو كعدوه ليس بمستيقن منها، لأنه لا يدري أصادفَ الصوابَ في ما رأى أم أخطأ. ولو وسّل مسطرةً، المعيارُ التجريبي المناسبُ، أو استعان بالمعادلة الخطية (ص = أس + ب) في معلم ديكارتي لكان مصدرٌ للمعرفة غير القوى الذهنية ولصارت المعرفة أيضاً غير المعرفة النفسية.

---

(63) النص بكامله نقله الزجاجي الإيضاح في علل النحو، ص 65.

(ب) للمعـــرفة العادية تصوريةٌ: التصورية خاصية ملازمة للمعرفة العادية ومترتبة على الخاصية النصية، وهي بذلك تقابل اليقينة في المعرفة النظـــرية والحقيقـــية في المعرفة العلمية. وتختص التصورية بإمكان وجود معرفتين متنافستين حول موضوع واحد، ولا سبيل للتحقق من صدق إحداهما وكذب الأخرى، ولا من كذبهما معاً إذا كان الصواب في غيرهما.

ويمكننا توضيحاً لخاصية التصورية بما وصفناها أعلاه أن نستعرض نحـــاةَ العربية عن عامل النصب في المفعول لنتلقى عدداً لا بأس به من الأجوبة. «فقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعـــلُ جميـــعاً... وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعلُ، ونص هـــشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: «ظننت زيداً قائمـــاً» تنـــصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن، وذهب خلفٌ الأحمر من الكوفـــيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معـــنى الفاعلية. وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً»[64].

موضـــوعٌ واحـــد بخمسة أوصاف، ولو نقّبنا في كل ما وَصَلَنا لـــوجدنا العـــدد أكبر، من غير أن يعدم صاحبُ رأيٍ المبررات الكافية لاستمالة المتوقف.

وإذا تجاوزنـــا الظاهر الملحوظ في معطيات اللغة المدروسة، وجدنا الخـــلاف يطـــرد كلمـــا وجّه الدارس تأمله نحو النسق الثاوي خلف مدركاته الحسية. إذ سيلاحظ جميع الصرفيين سقوط الواو من مضارع بعـــض المـــثال ومكوثها في البعض الآخر، لكن تصورهم لمفسِّر هذه

---

(64) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص 78.

الظاهرة المعرفية سيتعدد ويختلف مع فَقْدِ الوسيلة المنهجية للتحقق من صحة ما عرفوا. وعندئذ تنشأ معرفة عادية تستخلص بالاستقراء من معطيات لغة خاصة، وتتميز بالنفسية بدل المنطقية، وبالتصورية عوض يقينيه المعرفة النظرية أو حقيقة المعرفة العلمية، وبالخصوصية بدل كلية المعرفة اليقينية وتغطية المعرفة الحقيقية.

خلاصة

كيفيةُ اشتغال الذهن البشري، وهو يكوِّنُ المعرفة في ذاته بما أُوتيَ من مؤهِّلاتٍ فطرية، كان الإشكالَ القديم المتجدِّدَ على الدوام. وعند التدقيق في أدبيات مختلف الحقول المعرفية التي تناولت الموضوع على مرِّ العصور، كان السؤال الأول عن طبيعة المؤهِّل الفطري للذهن البشري، مع العلم المسبق بأنَّ هذا المؤهِّلَ لا يقبل أن يكون موضوعاً للمعرفة، لامتناع أن يكون في آن واحدٍ وسيلةً وهدفاً؛ إذ ليس في الإمكان أن يُتوسَّلَ به إليه. فكما لا تُبصِرُ العينُ ذاتها، كذلك ذاتُ الذهن لا تلوح لنفسها. وبكلمة واحدة إنَّ معرفةَ آلة المعرفة ليحتاجُ إلى آلةٍ أخرى سابقةٍ على الأولى. وما قال أحدٌ بوجود منطقين فطريين في الدماغ البشري، بما في أحدهما يُعرف الآخرُ الذي به يُعرف باقي العالم الواقع خارج الذهن.

ومع هذا الامتناع المعرفي كان الاتفاق من الجميع على أن دماغ الإنسان مُزوَّدٌ خِلقةً بجهازٍ فطري ينتقل من السلف إلى الخلف بالوراثة. وبه يستطيع الذهنُ خاصةً دون سائر الأعضاء المكونة للجسم البشري من تكوين أنساقٍ معرفية في ذاته، بشرط احتكاك هذا الجهاز الذهني بمكوِّنات العالم الخارجي. ومع هذا الاتفاق وقع اختلاف أول حول ماهية هذا الجهاز، فكانت الفرضيتان المتعايشتان في جميع العصور وإن وقعتا على طرفيْ النقيض، إحداهما كَسبيةٌ والأخرى طَبْعيَّةٌ.

يميلُ أصحابُ الفرضيةِ الطبعية إلى أن الجهاز الفطري عبارةٌ عن «علوم أولية» منسوجة خلقةً في خلايا عُضو من أعضاء المخ البشري. بها يقوى ذلك العضوُ الذهنيُ من أن يَبنيَ في ذاته أنساقاً معرفية. ووقَعَ اختلافٌ شأن بين الطَّبْعيِّينَ حول «طبيعة العلوم الأولية»، فانقسموا إلى لسانيين، ومنهم شومسكي الذي اعتبر «العلوم الأولية ذات طبيعة لسانية»، وإلى عُلوميين، وقد جعلوا تلك «الأوليات ذاتَ طبيعة منطقية».

وفي المقابل يذهب الكَسْبيُّونَ إلى أنَّ الجهاز الفطري المنسوج في خلايا العضو الذهني عبارةٌ عن «برنامج لتثبيت العلوم» التي يتلقاها الذهنُ عند اتصاله ببيئة العالم الخارجي، حتى إذا استقرَّت في ذاته اكتسب بها قدرةً إضافية على استنباط علوم نظرية، يُفترَضُ أن تكون لها مقابلاتٌ في واقع العالم الخارجي، وللتحقُّق من ذلك يلزم اختبارُها مراساً. وبرنامج التثبيت لعموميته تُقتنصُ به المعرفة اللغوية أو الفيزيائية أو الرياضية أو الفلكية، وغير ذلك من العلوم التي تُهمُّ الإنسانَ ويشتغل بها ذهنُه تحصيلاً واستنباطاً.

انطلاقُ نظرية لسانية من فرضية العمل الطَّبْعيَّة يَحمِلُها على تصوُّر اللغة ملكةً طبيعيةً، وكلُّ ما هو طبيعي لا يختلف بين الأقوام، ومن ثَمَّة يلزمُها أن تبنيَ نموذجاً نحويّاً واحداً لجميع اللغات. إلاَّ أنَّ الوصولَ إلى مبادئ هذا النحو الكلي وقواعده طرحَ مشكلاً منهجياً. فمع الإقرار الافتراضي بوجود «علوم لسانية أوليَّة» في العضو الذهني لدى كلِّ إنسان إلا أنَّ الوصولَ إليها مباشرةً متعذِّرٌ، لامتناع أن يُتوسَّل بها إليها كما سبق، وبقي البحث عنها في اللغات باعتبارها مرآةً تعكس بأبنيتها التركيبَ البنيوي للدماغ البشري.

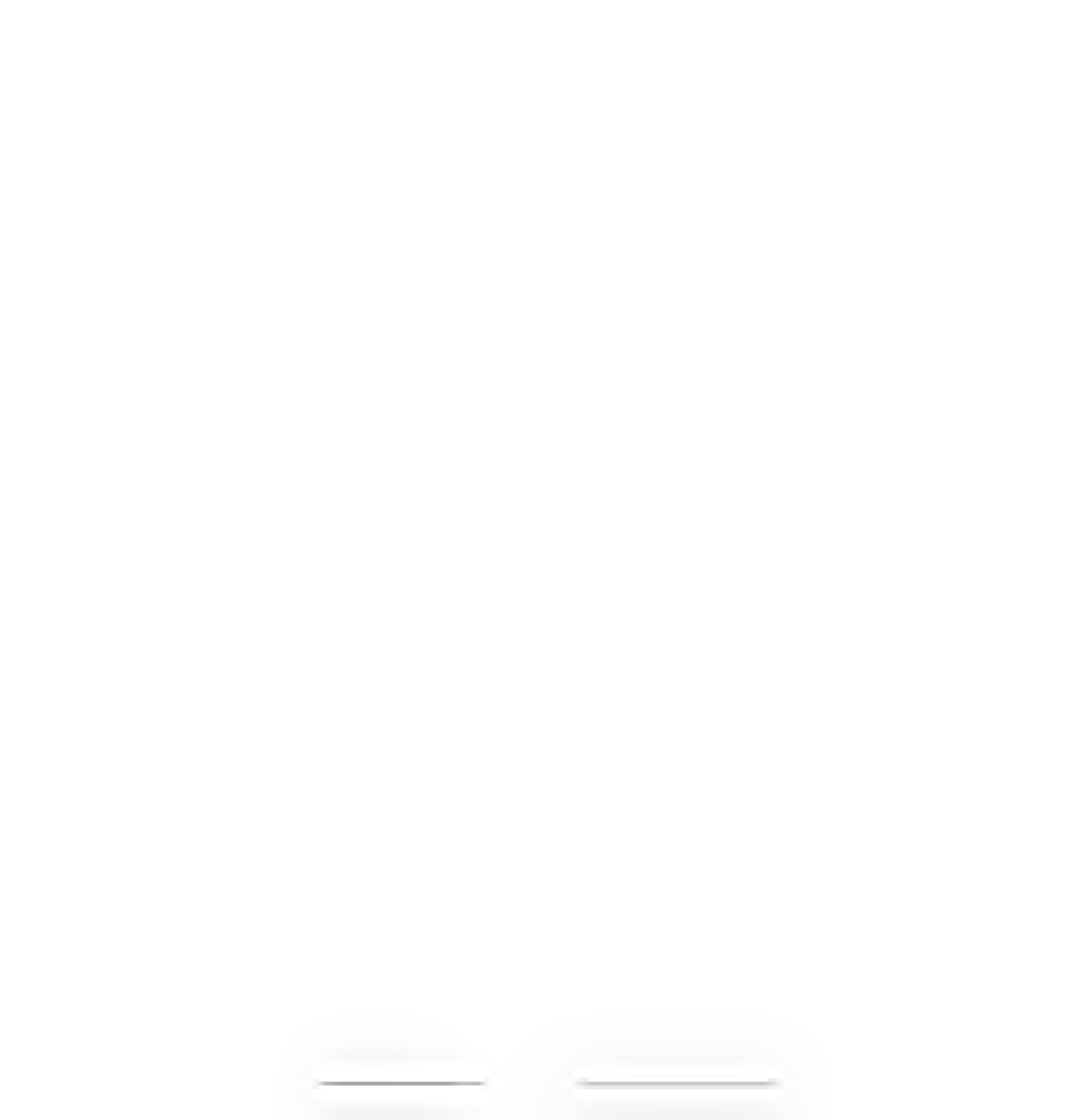
ولَمَّا لم يكن بوسع أيِّ لساني أن يُحيط علماً بلغات كثيرة بله جميعَها كان الاضطرارُ إلى الاقتصارِ على دراسة لغةٍ واحدةٍ، وما وُجد

فيها تُعدّي بمبدأ التعميم إلى سائر اللغات. وفي اتّباع هذا النهج من المفوات الشيءُ الكثير، من أهمها:

i. يصحُّ استخدامُ مبدأ التعميم القاضي بتعدية وقائعَ لغويةٍ من لغةٍ إلى باقي اللغات إذا انبنى على مقدمة واقعية. أما أن نستند إلى فرضية عملٍ نظرية لم يثبت لها محتوى واقعي فإنّ هذه التعدية من قبيل التحكم في اللغات بإسقاط ما في بعضها على الباقي.

ii. إنّ إحاطةَ النظرية اللسانية بسياج من الوصايا المانعة للغات الهامشية خاصّةً من التأثير في النظرية بالتصويب والتعديل ليدلُّ دلالةً واضحة على ضَعف مبدأ التعميم ووهن ما انبنى عليه. ولا شكَّ في أنّ عدمَ الوثوق في النظرية من أسباب تحصينها، وأنّ مخالفةَ توقُّعاتها لوقائع لغاتٍ كثيرةٍ من أسباب عدم الوثوق بها.

iii. دراسة اللغة المعينة كالأنجليزية بحثاً عن المبادئ الكلية لنحو اللغات ليس لها من المناهج إلا منهجَ الاستقراء الذي يجعل من الملاحظة الحسية للمعطيات اللغوية منطلقاً لتجريد مبادئ النحو الكلية. وعند العلم بأنّ الاستقراءَ هو منهج الأمريكيين المرفوضُ كلياً من لدن الطبعيين المتشبّثين بمنهج الفرض والاستنباط.



الفصل السادس

توقعات النحاة وواقع اللغات



مقدمة

لا بأس من التصريح في مقدمة هذا الفصل بالأوليات المنهجية التي تُقيِّد تناول العلاقة بين اللغة في حد ذاتها وتصورات النحاة لها. في مقدمة تلك الأوليات نذكر هيئمية يمكن التعبير عنها من جديد بقولنا: إذا جاء لغويان بوصفين متغايرين لموضوع واحد فأحد الوصفين غيرُ مطابق للغة موضوع الوصف أو الصواب في غيرهما[1].

والهيئمية المذكورة تسلِّم في إطار فرضية كسبية واقعية؛ تجعل للغة وجوداً حقيقياً فتكون مستقلّةً بماهيتها تمام الاستقلال عن الناظر فيها الواصف لتلك الماهية. وليس للنحوي في إطارها سوى أن يكتشف بنيتَها الذاتية، ويصوغ مكتشفاته في النموذج النحوي المنسوب إليه. وعليه أن يتجهَّز لهذه المهمة بإقامة نظرية لسانية يتخذها ذريعةً إلى اللغة، ويتوسَّل بها إليها، لأن النظريات في تقدير المنطقيين والعلوميين عبارةٌ عن شباك لاصطياد العالم على ما هو به لجَعْله عالماً معقولاً، ولتفسيره والتحكم فيه[2].

ولا حاجة إلى تفصيل القول في عدم صحّة الهيئمية في إطار

---

(1) الهيئمية المذكورة أعلاه صيغت بعبارات منها قول أبي الحسن الفارسي «وكل مذهبين مختلفين فإما أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً، وإما أن يكونا جميعاً كاذبين والحق غيرهما جميعاً»، كمال الدين أبو الحسن الفارسي، تنقيح المناظر لذوي الأبصار والبصائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1404هـ.

(2) انظر ص 58 من كتاب كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية.

K R.Popper (1935), La logique de la découverte scientifique, Payot, Paris (1978).

الفرضيــة الطّبَعيــة الاصطلاحية التي تُعلّق ماهية الموضوعات في العالم الخارجــي بالنظرية التي يضعها الباحث. إذ اللغة في إطار هذه الفرضية موضوعٌ متشكّلٌ من اختراع الباحث أو بناءٌ تُنشئه نظريته. وبتعبير أعم «إن عقلنــا هــو الذي يفرض قوانينه على الطبيعة، وأن قوانين الطبيعة نتاج إبداعاتنا الحرة، وأن علم الطبيعة النظري بناءٌ منطقي لا صورةٌ عن الطبيعة، لأن البناء المنطقي لا يتحدد بخصائص العالم، بل هو الذي يحدد خصائص عالم اصطناعي؛ عالم من المفاهيم المحدَّدة ضمنياً بواسطة قوانين الطبيعة التي اخترناها، ولا يتحدَّث العِلْمُ إلا عن عالمٍ من هذا القبيل»[3].

ومن لوازم الفرضية الطبعية الاصطلاحية ألاّ مفاضلةَ بين توقعات النحاة من معيار مطابقتها لواقع اللغات، لأنه واقعٌ من إنشاء النظرية اللسانية. ومن المعلوم أن معايير المفاضلة بين أعمال النحاة ترتبط في هذا التوجه بالبناء المنطقي للنظرية التي يضعها كل واحد منهم[4]. من تلك المعايير، فضلاً عن الكفايات الثلاث الوصفية والتفسيرية والنفسية، الانسجام الداخلي والبساطة والأناقة، وقد يضيف بعضُهم الصياغة الصورية، وآخرون يشترطون بدل الكفاية النفسية كفايةً حاسوبية.

ونظراً لعدم اقتناعنا بالفرضية الطبعية الاصطلاحية، وقد سبق أن برهنا على فسادها وفساد ما بني عليها[5]، لم يبق أمامنا من اختيار سوى الأخذ بمقابلها على جهة الثالث المرفوع، فننطلق في بحثنا اللغوي من الفرضية الكسبية الواقعية التي تقرّ للغات باستقلال بنيتها عن

---

(3) كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية، ص 77 K R Popper (1935), la logique de la découverte scientifique.

(4) انظر ص 58 وما بعدها من كتاب شومسكي أوجه النظرية التركيبية.
N Chomsky (1965), Aspects de la théorie syntaxique, Seuil, Paris, 1971

(5) انظر محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج1 أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط 1421هـ

نظـريات الدارسـين لهـا، وفي إطارها تصح الميثمية السابقة، ويتأتى استعمالُ معيارِ التصديق لقياس نسبة التوافق بين أوصاف النحاة للغات وبين واقع هذه اللغات في حد ذاتها.

وللمـزيد من التوضيح يحسن تحرير العبارة بمثال من قبيل الزوائد التي تلحق الفعل الماضي وتلتصق به من آخره، فإذا كانت موضوعَ نظرِ النـحاة وانتهـى بعـضُهم إلى أن بعض تلك اللواحقِ ضمائرُ والباقي علاماتُ مطابقة، ووصفها آخرون بكونها علامات مطابقة لا غيرُ علما بمنطق الميثمية الضروري أن أحد الوصفين صادقٌ يُوافق واقعاً في العربية ونحـوها مـن اللغـات، وأن الوصف الآخر خاطئٌ إذ يُسند إلى تلك اللواحق خصائص بنيوية ليست من مكونات ذاتها ولا من لوازمها. إلا أن العلـم المستمد بالميثمية لا يمنع لتميز الوصف الصواب من الوصف الخطأ، وعليه سيظل سؤالُ كيف الوصولُ إلى تمييز صادق الوصفين في مقدمة اهتماماتنا الحالية.

1. توقعات النحاة ومعايير المفاضلة بينها.

من الصعب إنكارُ جدوى المفاضلة بين اجتهادات النحاة، وخاصةً بالنـسبة إلى الجيل الحالي من اللسانيين العرب الذين ورثوا عن السلف فكـراً لغوياً ضخماً واقتبسوا من الغرب أفكاراً لسانية وأدوات منهجيةً جديدة لمعالجة اللغة. وتجمل الإشارةُ هنا إلى أن الموضوعية المنشودة في العلم عموماً تقضي أن يكون معيار الزمان كالانتساب من حيث عدم الـورود في تقـديم عمل لغوي وتأخير غيره. فلا يُفضّل الفكرُ اللغوي العربـي المقتبس لحداثته وقدامة الفكر اللغوي العربـي الموروث عن السلف، كما لا يُفضّلُ هذا الأخيرُ لمجرّد الانتساب إليه. وإنما يُقدَّم أحدُ الوصـفين المقتـرحين بمعايير منهجية صارمة سيأتي الكشف عنها بعد

تفصيل في اجتهادات النحاة من حيث الكفاءة النحوية الواجب توافرها في كل واحد من المهتمين بدراسة اللغات.

1.1. الكفاءات النحوية.

مما لا يخفى على أحد أنّ من إضافات العصر الحديث في مجال البحث العلمي الرصين أن امتزج العلم المعيّنُ بفلسفته[6] حتى صار أحدُهما قسيماً للآخر. وإذا كان كل علم يختص بتناول حقل معيّن من الموضوعات فإن فلسفته المعروفة حالياً بمصطلح الإبستيمولوجيا الخاصة تتناول بالدراسة النقدية مبادئ ذاك العلم ومنهجيته المستخدمة من لدن الباحثين لاقتناص المعرفة بموضوعات مجال تخصصهم. و الإبستيمولوجيا بهذا المعنى لا تختلف كثيراً عن المفهوم من «العلم الأعلى» الذي منه البرهان على المبادئ الأولية للعلوم الجزئية[7].

ومن الثابت في وقتنا الحالي أن الباحث المتخصص في أحد الحقول المعرفية هو أيضاً الباحث المتخصص في العُلوميا أو الإبستيمولوجيا التي تتخذ من المنهجية المتبعة لاقتناص المعرفة بذلك الحقل موضوعاً للدراسة. وعليه يلزم النحويَ أن يكون ذا كفاءة مزدوجة، بحيث يكون لسانياً وهو يبحث في اللغة من أجل وصف بنيتها وصفاً كافياً، ثمّ ينقلب عُلومياً حين يتحوّل بنظره مؤقتاً عن اللغة ويتوجّه به إلى تمحيص منطلقاته وبناء المنهجية التي يُفترضُ فيها أن تضمن للمتقيِّد بها إصابة

(6) للوقوف على العلاقة بين العلم وفلسفته انظر كتاب رودولف كارناب، الأصول الفلسفية للفيزياء Rudolf Carnap (1966), les fondements philosophiques de la physique, Armand Colin, Paris 1973.

(7) انظر ابن سينا حيث يتحدث عن العلم الجزئي والعلم الأعلى في كتاب البرهان ص 98 وما بعدها. وقد بدا لنا أن نشتق من العلم الأعلى لفظ العُلوميا لنجعله المقابل العربي للمصطلح الأجنبي Epistémologie

الصواب في الرأي ومطابقةَ توضعاته لخصائص واقعية في موضوعات نظره. فالباحث في اللغة من ذوي الكفاءة النحوية المزدوجة يتعيَّن عليه الاهتمامُ بالسؤالين: كيف هي اللغة؟ ولتأمين الصدق في الجواب يلزم أولاً التصريحُ بكيف تكون دراستُها؟

يلزم مما سبق أن تنقسم أعمالُ كلِّ نحويٍّ واجتهاداتُه إلى قسمين؛ أحدُهما يضمُّ الوصفَ المقترَح للغة أو اللغات موضوع الدراسة، من هذا القبيل ما تصف العبارات التالية:

متى اجتمعت الواو والياء، وقد سبقت الأولى بالسكون، أيّتهما كانت، قُلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء[8].

متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل[9].

متى تقارب الحرفان لم يُجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما»[10].

متى أمكن استعمال العلامة بطل الإتيان بضمير الرفع بدون موجب تركيبـي أو تداولي[11].

إذا وردت عليك كلمةٌ رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلَق أو الشفوية... فاعلم أن تلك الكلمة محدثةٌ مبتدعةٌ ليست من كلام العرب[12].

وهذه الأقوال ومثلُها الكثير تُكوِّن عطاياً واسعاً للغة، لأن عباراته تُحيل على موضوعات لغوية؛ منها ما هو معجمي (3، 5)، وما هو صرفي (1)، وما هو تركيبي (4، 2). وكل عبارة واصفة احتمل محتواها أن توافق واقعاً في اللغة أو لا توافق.

---

(8) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 461، المكتبة العربية بحلب 1394 هـ.

(9) ابن جني، الخصائص، ج 2 ص 192، دار الكتب، القاهرة 1374 هـ.

(10) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 54.

(11) الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج 1، ص237

(12) الخليل، كتاب العين، ج 1، ص 52، دار ومكتبة الهلال.

أمـــا القسم الثاني من عمل النحوي فيجب أن يتضمن، فضلاً عن فرضية العمل المُؤسِّسة للبناء المنطقي الذي يُؤطِّرُ التفكير في اللغة، وصفاً دقــيقاً للقواعد المنهجية أو المفاهيم الإجرائية التي يجب التقيد بها حتى يأتي الوصفُ المقترح للغة أو اللغات مطابقاً لبنيتها. فالسؤال عن طبيعة اللغة: إلهامٌ وتوقيف أم وضعٌ واصطلاح؟[13]، غايتُه تحديدُ فرضية العمل الــتي يحسن الأخذُ بها، ويكون الانطلاقُ منها تحديداً ضمنياً لتعريفات كل المفاهيم الداخلة في تشكيل البناء المنطقي للنظرية اللسانية المصوغة من أجل وصف اللغة أو اللغات البشرية موضوع الدراسة.

ومــن المفاهيم الإجرائية ما تنصُّ عليه المجموعة (6) من العبارات الدالة على واحد من التصورات الممكنة لآلة الوصف.

(6) «الإعــراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولهــا»[14]، و«العامــــل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الأثر أو كان معه داعية له إلى ذلك... والعامل إما أن يكون لفظاً أو معنى، واللفظ إما أن يكــون اسماً أو فعلاً أو حرفاً»[15]، و«الأصل في العمل للأفعال»[16]، و«المعمــول لا يقــع إلا حيث يقع العامل»، و«رتبة العامل قبل رتبة

---

(13) في الجواب عن السؤال أعلاه رجّح ابن فارس الإلهام والتوقيف في ص 6 من كــتابه الصاحبــي، البابــي الحلبــي، القاهرة 1977. ومال ابن جني إلى الوضــع والاصــطلاح، الخصائص، ج 1، ص 40. أما ابن سينا فقد فصّل الجواب، فوجد الإلهام والتوقيف مناسبا للغة الحيوان، بينما لغة الإنســان يليق بهــا الوضع والاصطلاح. انظر الفصل الأول من المقالة الخامسة في ص 181 من كتابه النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1395 هـ.

(14) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص73، عالم الكتب، بيروت

(15) السكاكي، مفتاح العلوم، ج 1، ص 37 و42، البابــي الحلبــي، القاهرة، 1356 هـ

(16) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 163، مطبعة السعادة، القاهرة، 1380 هـ

للمعمول»، و«لا يجتمع عاملان على معمول واحد»، و«العامل لا يدخل على العامل»[17]. و«يُكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه»[18]، «المانع أولى من المقتضي عند تعارضهما»[19].

فمثل الأقوال المثبتة في المجموعة (6) ومنها الكثير لا تُحيل مباشرة على واقع لغوي، كما في نحو (5-1)، وإنما تدلُّ على جزء من الإجراءات المكوِّنة لآلةَ الوصف التي يصنعها النحوي، كما يظهر من العبارة الشارحة للمفهوم من النحو«النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابُها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصَّل بإحداهما إلى الأخرى»[20]. وعلى النحوي أن يلتزم بما صنع خلال دراسته للغة، كما يلزمه أن يقبل بكلِّ ما تنتجه مفاهيمُه الإجرائية وتتوقّعه صناعتُه النحويةُ موجوداً في الموضوعات اللغوية التي يتناولها بالدراسة.

واستجابةً لمبدأ التطابق الصارم للموضوعية في العلم قد يضطرُّ النحوي أحياناً إلى إسناد وصفين متغايرين إلى الموضوع الواحد، بأحدهما يُرضي نظريته، وبالآخر يُراعي الخصائص الذاتية في الموضوعات الخارجية، كأن يصف المركبات الاسمية المرفوعة بعد الأفعال في الجمل (7) الموالية بأكثر من وصف واحد.

(7) أ. هلك القومُ.

ب. سقطت التفاحةُ.

ج. غرقت الباخرةُ.

---

(17) نفسه

(18) المبرد، المقتضب، ج 4، ص 156، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386هـ.

(19) السيوطي، الاقتراح، ص 30، القاهرة، 1396هـ.

(20) نفسه، ص 195

استناداً إلى حديث العمل في الأقوال (6) وجب لكل اسم بعد الأفعال في (7) أن يكون فاعلاً، لكنّ فاعليته اكتسبها من الصناعة النحوية أي النموذج الذي وضعه النحوي بهدف وصف اللغة. فهو فاعل لكونه اسماً عمل فيه الرفعَ الفعلُ قبله، فهو فاعل صناعي. وبالاستناد إلى عالم الشهادة أو الواقعية النفسية تعيَّنَ وصفُ تلك الأسماء مرة أخرى بكونها مفعولات معنوية، لأن كل واحد منها شاهدٌ على تحقق الحدث المدلول عليه بلفظ الفعل قبله، وليس سبباً لإخراج تلك الأحداث من العدم إلى الوجود. وينبغي أن نسجل في هذا الموضع القيد التالي:

(8) الوصف المقترح إذا كان موافقاً لتوقعات الآلة الواصفة ومخالفاً لواقع الموضوعات الموصوفة عُلم أن خللاً في الآلة يستلزم إعادة بنائها.

تأكّد مما سبق أن النحوي مزدوج الكفاءة؛ إذ يكون مرة لسانياً يصف اللغة، ويكون مرة أخرى علومياً يصنع آلة الوصف، وأحياناً يكون مشاركاً بالاستفادة من جهود العلماء أمثاله المهتمين خاصةً ببناء المنهج من أجل اقتناص المعرفة وتطويرها في مختلف حقول العلم. وسواءٌ كان ذلك الاقتناص بالتجربة المباشرة أو المخبرية وبالسماع عن فصيح اللسان، أو كانت بالاستقراء الناقص المحصور في الملاحظة المتأنّية لأحد الأصول، أو كانت بالقياس القائم على التعميم بالتعدية الذي يُسند خاصيةً ملحوظة في موضوع إلى آخرَ لاشتراك الجميع في مولِّدها، أو كانت بقواعد البرهان الرياضي المستعمل في نظرية تُؤسِّسها مرصدةُ عمل معينة.

ولا شك في أن النحويين متفاوتون من حيث الكفاءات الثلاثة؛ أقلهم اجتهاداً من يتعاطى لوصف اللغة مجرَّداً من الآلة الواصفة، وعن

متقيّد بمنهجية في التناول، ويضطرُّ إلى افتراض مفاهيم إجرائية قاصرة أو عينيّة؛ أي تخصُّ الظاهرة اللغوية موضوع الدراسة ولا تتجاوزها إلى غيرها. ومن كان كذلك أنتج معرفةً لغويةً عاديةً[21]، يغلب عليها طابعُ الاختلاف والتغاير، وتتسم بانخفاض نسبة التطابق منها لواقع اللغة. ومن هذا القبيل تحديد العامل الذي يجلب الفتحة للمستثنى في (حضر المدعوون إلا واحداً)، و(ما عاد البحارةُ إلاّ أميرَهم). وقد يصل الخلاف إلى درجة انقسام هذه الطائفة من النحويين إلى مجوّزٍ أو مانعٍ للمعطيات المدرجة في المجموع (9) التالية:

(9) أ - جزى ربُّهُ عنّي عديَّ بنَ حاتمٍ ... جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل.
ب - لما عصى أصحابُهُ مُصعباً ... أدّى إليه الكيلَ صاعاً بصاع.
ج - ألا ليت شعري هل يلومنَّ قومُه ... زهيراً على ما جرَّ من كل جانب.
د - جزى بنوه أبا الغيلان عن كبرٍ ... وحُسنِ فعلٍ كما يُجزى سنمّارُ.
هـ - ولو أن مجداً أخلدَ الدهرَ واحداً ... من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مُطعِماً.
و - لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا ... وكاد لو ساعد المقدورُ ينتصر.
ز - كسا حلمُهُ ذا الحلم أثوابَ سؤددٍ ... ورقّى نداهُ ذا الندى في ذُرى المجد.

أغلب النحاة منعوا التراكيب البارزة في الأبيات الشعرية(9)، منهم المبرد؛ «ولو قلت: ضرب غلامُه زيداً كان محالاً، لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن يُنوى به غيرُ ذلك الموضع»[22]. والتصور العلي

---

(21) للوقوف على أصناف المعرفة المرتبطة بطرق اقتناصها انظر محمد الأوراغي، مناهج المعرفة العلمية في النظريات اللسانية، صص 111-147 ضمن كتاب التعليم؛ العلمية والكونية، من منشورات كلية الآداب جامعة محمد الخامس أكدال، الرباط 2002.

(22) المبرد، المقتضب، ج 4، ص 102. انظر أيضاً الزمخشري، المفصل، ج 1، ص 51، والكشاف، ج 1، ص 183، وابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، 238، وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 76 وإن حاول هذا الأخير بتأثير من كثرة الشواهد أن يجد مسوغا لكنه ركب التأويل البعيد.

المقـدَّم لهذا المنع يتكوَّن من«إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقـدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى»[23]. وبتعبير آخر لقد افترض أولـئك النحاة للغة العربية بنية قاعدية ذات رتبة قارة نعبر عنها بالصيغة (10) التالية؛

(10). فع – فا – مف.

والمـركبات في الجمل أعلاه واقعةٌ في رتبها الأصلية، لكن الضمير فـيها جاء متقدماً على صاحبه، فكان الخرق لقيد الضمير القاضي بأن يتأخـر الـضميرُ ويتقدَّم الظاهر. وهذا القيد محترمٌ في نحو ﴿وإذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[24]، كما أن المركب الاسمي للمفعولَ (إِبْرَاهِيمَ) مقدَّمٌ على المـركب الفاعل(رَبُّهُ) في ظاهر الجملة ومتأخرٌ عنه في أصلها الممثل له بالصيغة (10). فصحَّ تركيب الآية السابقة، وكذلك الآية ﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّـةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[25]، لأنه يستجيب لقيد الضمير ولترتيب البنية القاعدية.

ويـبدو مـن تحلـيل هؤلاء النحويين للآيتين أنهم ينطلقون من افتراض بنيتين للجملة؛ إحداهما أصلٌ تترتب بموجبها مكوناتُ الجملة كلٌّ في رتبته المعيَّنة له بحسب وظيفته النحوية، والبنية الأخرى ظاهرة يكـون فيها للمكونات مواقعُ مغايرةٌ لرتبها الأصلية، وقد أومأ المبرد إلى هـذا الافتراض بقوله في عبارته أعلاه: «لا يجوز أن يُنوى به غيرُ ذلـك الموضع». وبذلك يتأكَّد أن هؤلاء قد تصوروا بنيتين للجملة؛ «بنـية أصـلية»كامنة تترتب فيها الأسماء والأفعال بموجب وظائفها الـنحوية كمـا نصت عليه الصيغة (10) أعلاه، و«بنية ظاهرة» قد

(23)ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 294.
(24)الآية 124 من سورة البقرة.
(25)الآية 44 من سورة المؤمنون.

تأخذ فيها الأسماء والأفعال مواقع مغايرة لرتبها في البنية الأصلية إرضاءً لقصد الضمير كما في الآتين، أو استجابة لمبدأ التوسُّع، كما في التراكيب (11) الموالية.

(11) أ) - في بيتِه يُؤتى الحَكَمُ.

ب) - أحرقَ ديوانَه الشاعرُ.

ج) - إنْ تَلْقَ يوماً على علاّتِه هَرِماً   تَلْقَ السَّماحَةَ منه والنّدى خُلُقاً.

د) - عُذِبَتْ في فراشها العَليلةُ.

يتردد في كتب النحو «أن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يُعرف ويكون معك ما يُفسِّره، ويدل على الذي تريده به»[26]، وهذا القيد على وجاهته لا يمنع منعاً كلياً أن يتقدم الضمير على مظهره، بدليل ورود الاستعمال به في تراكيب مخصوصة[27]، أحدها أورده ابنُ الشجري باسم «توجيه الضمير»[28]، وهو غرضٌ يستوجب تقدم الضمير وما أضيف إليه استثماراً لأهمية ظاهره الآتي بعده من أجل تفسيره، وتجري هذه الموقعة الجديدة في مستوى البنية الظاهرة للجملة، أما في البنية الأصلية فكل مركب يحتل بموجب وظيفته النحوية مرتبته الأصلية[29]. فمفعول قبل الفاعل في ظاهرة الجملة (ب) وهو بعده في أصلها،

(26) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 303، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1407هـ.

(27) انظر في مغني اللبيب لابن هشام «المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة، وهي سبعة»، ج 2، ص 541.

(28) قال في الأمالي الشجرية ج 1، ص 58: «توجيه الضمير إلى مذكور بعده ورد في سياق الكلام مؤخراً ورتبته التقديم».

(29) حاول ابن عصفور الإشبيلي أن يجد لمكونات الجملة ترتيباً قاراً بحسب وظائفها النحوية، في الموضوع انظر شرح جمل الزجاجي، ج 1، باب الفاعل والمفعول، ص 157-168، وباب ما لم يسم فاعله، ص 534-539.

والظـرف قبل المفعول في ظاهر (د) وفي أصلها يجب أن يكون بعده، وكـذلك يستمرُّ في الباقـي. وهكذا اضطر هؤلاء إلى تحميل «نحو المزدوج للمركب الواحد».

افتـراض نحويين مرتبين للجملة أصلٍ وظاهرٍ اقتضاه حلُّ مشكل خـاصٌ بمثل التراكيب (11)، وقد أحوجهم هذا الافتراض إلى اصطناع لغـة واصـفة جوفاء من قبيل «التقديم والتأخير»، و«التقديم على نية الـتأخير»، و«التقديم لا على نية التأخير»[30]، و«المقدَّم لفظاً ومعنى»، و«المقـدم لفظـاً لا معنىً». و«المقدم في اللفظ المؤخر في النية» وهلم جـرا. وكل هذه العبارات قد لا تحيل على شيءٍ واقعٍ في نسق العربية، كمـا لا يكـون لها معنى إلا في إطار الصناعة النحوية لهذا الفريق من النحويين، ومن ثمّةَ فإن مانعَ التراكيب (9) السابقة مفهومٌ وضعي وليس نسقَ اللغة، كما يتبيَّن بعد حين.

أما ابن جني وغيره كالأخفش والجرجاني وابن مالك وأبـي عبد الله الطوال[31] فقد رأوا في مثل التركيب (زانَ نورُهُ الشجرَ) رأياً مغايراً كما يفهم من: «أما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: (جزى ربُّهُ عني عَـدِيٌّ) عائدةً على عدي) خلافاً على الجماعة»[32]. ولبناء جهاز آخر مـن المفاهيم افترض ابن جني للعربية بنية قاعدية ذات رتبة حرة أومأ إلـيها بقوله: «إنَّ تقدُّمَ المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جـاء بـه الاستعمال مجيئاً واسعاً»[33]. فسواءٌ بين وظيفتَيْ الفاعل

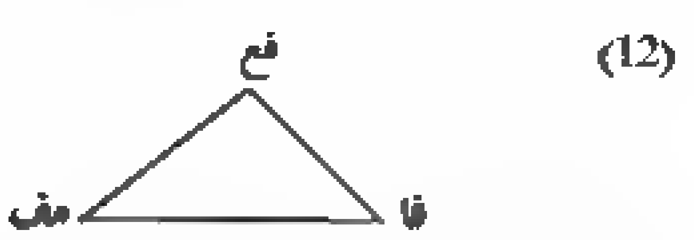
(30)انظر ص 106 من كتاب الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1404هـ.

(31)انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 545.

(32)ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 294.

(33)نفسه.

والمفعول في موالاة الفعل يوافق البنية القاعدية الحرة التي سبق أن عبرنا عنها بالتوليفة[34] (12) الموالية:



يُستفاد من التوليفة (12) أن الجملة في العربية وغيرها من اللغات التوليفية كاليابانية والكورية واللاتينية تكون مكوّناتها مؤلّفة بالعلاقات التركيبية والدلالية من غير أن يكون لبعضها عند البعض الآخر رتبةٌ معينة، إذ التأليف ليس من شرطه الترتيب. وبعوامل تداولية أو أغراض التواصل التي حصرها البيانيون[35] يُنزَّل كل مكون من مكونات الجملة في موقعه بحيث يفيد ترتيب المجموع غرضاً من الأغراض المستفادة من الترتيب ولا يفيدها غيرُ الترتيب.

وعملاً بفرضية البنية القاعدية ذات الرتبة الحرة يجب أن يكون كل ترتيب من تراتيب الجملة (13) الآتية متولدٌ مباشرة من التوليفية (12) أعلاه، وليس بعضُها أصلاً والباقي مشتقٌ بتحويل النقل، كما يرى أصحاب البنية القاعدية ذات الرتبة القارة الممثل لها بالصيغة (10). أعلاه

(13) أ. يُؤْتى الحَكَمُ في بيتِه. د. في بيتِه يُؤتى الحكمُ.
ب. الحَكَمُ يُؤْتى في بيتِه. هـ. في بيتِه الحكمُ يُؤتى.
ج. الحكمُ في بيتِه يُؤتى. و. يُؤتى في بيتِه الحكمُ.

(34) انظر الفصل الثالث من كتاب محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية، 1- أفول اللسانيات الكلية.

(35) انظر القول في التقديم والتأخير من كتاب الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 106 وما بعدها. وكذلك القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي. وص 65 وما بعدها من كتاب يحي بن حمزة العلوي اليمني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج 2، مؤسسة النصر، القاهرة، 1332هـ.

وإن أيَّ تـرتيـب للجملة (13) فهو متولِّدٌ مباشرة من التوليفة (12)، وكل مكونٍ من مكوناتها واقعٍ أصلاً في مرتبته، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تـراكيب المُستشهد بها سابقاً. والفارق بين المجموعتين: (13؛ أ، ب، ج) و(13؛ د، هـ، و) محصور في تأخر الضمير في المجموعة الأولى عن مظهره استجابةً لقيد المضمر بعد المظهر، وتقدُّمه عليه في الثانية استجابةً لتوجيه الـضمير استـشعاراً لأهمـية مظهره المرتب بعده. ومنه ما سبق من التـراكيب وقوله تعالى ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[36]، و﴿عَمُوا وصَـمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[37]، وقولهم: «يلومونني في حب ليلى عواذلي»، و«يتعاقبون فيكم ملائكةٌ»[38].

كـل هذه المعطيات اللغوية وغيرُها الكثير، إذا لم تحمل على لغة بلحارث التي تطابق بين الفعل والفاعل أيّاً كانت رتبتُ أحدهما بالنسبة إلى الآخر، كان «أصلُ التوجيه» مسوغاً لإضمارٍ مفسر بعدي، وسواءٌ تحقـق الإضمار بالعلامة أو بالضمير. ولا شك في بساطة هذا التحليل، إذ لا يحتاج إلى تقدير بنيتين للجملة أصلية وظاهرة، ولا يُقصي من اللغة معطـيات ثابتة لأنها تشكِّل أمثلةً مضادة، ولا يولِّد لغةً واسعة جوفاء. فكـل ذلك وغيرُه يُكوِّن دليلاً قوياً على قصور المفاهيم الإجرائية المبنية علـى افتراض بنية قاعدية للعربية ذات رتبة قارة. ولعل الوقت قد حان للمرور إلى تحديد شبكة المعايير التي تفصل بين صادق الوصف وكذبه.

2.1. معايير التصديق.

يظهـر مما سبق أن توقعات النحاة تُمثِّل اجتهاداتهم في حقلَين متـرابطين؛ أحدُهما حقل اللسانيات (أو علم اللغة)؛ وهم يفترحون

(36)الآية 3 من سورة الأنبياء.

(37)الآية 71 من سورة المائدة.

(38) حديث شريف رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة من صحيحه.

وصـــفاً أو أوصافاً للغة أو اللغات موضوع الدراسة، وآخرُها حقل عُموميها، وهم يتفقون فرضياتٍ عملٍ لبناء نظريات لسانية ويصنعون أجهزة منهجية، أو يفترضون مفاهيم إجرائية توجه النحويين خلال معالجـــتهم لظواهـــر لغوية. وبيَّن أيضاً أن معيار مطابقة الوصف المقتـــرح للموضوع الموصوف أنسبُ للسانيات منه لعلوميتها، علماً أن الوصـــف المطابقَ لموضوعه أو اللامطابقَ مرهونٌ بالإطار النظري المتبنّـــى وبالجهـــاز المنهجي المُتّبع. كما أن معيار التوافق بين بنية النظـــرية وبنية موضوعها أنسب لعُلومية اللسانيات منها للسانيات، وعليه يحسن تصنيف معايير التصديق إلى صنفين اثنين؛ أحدُهما يضم معاييرَ لتصديقِ الوصف اللغوي، ويضم الآخر معاييرَ أخرى تكشف عن صدق النظرية.

ولا بأس من التذكير مرّةً أخرى أن إقامة النظريات اللسانية وبناء الـــنماذج الـــنحوية من مستحدثات هذا العصر، ومن ثَمَّةَ لا مسوِّغ جعلـــها معياراً للمفاضلة بين اجتهادات النحويين المتقدمين والمتأخرين عـــلى الـــسواء. إلا أنـــه لا مبرِّرَ لإلغاء معيار مطابقة الوصْفِ المقتَرَح لموضوع الموصوف بغضِّ النظر عن عصر صاحب المقتَرَح أو مكانه. يُـــوعَد بالتوقع المُصادَقِ على مطابقته لواقع في نسق اللغة بصرف النظر عن أيِّ شيءٍ آخر.

2. المصادقة على توقعات النحاة.

غايتـــنا في هـــذا المبحث الكشفُ عن المقاييس التي تُمكِّنُ «ناقداً لـــسانياً» مـــن معرفة أجود الوصفين المقترحين لنفس الظاهرة اللغوية موضـــوع الدراســـة، علمـــاً أن الوصف في حد ذاته ليس فيه ما يُنبئ بـــوروده وثُبوِّ تنبُّه، إذ لو كان فيه ما يدل على مطابقته للموضوع أو

عدم مطابقته له لكان مقترِحُه أعلم النحويين به. إذنْ، قيمة الوصف المتوقَّع تتحدد عند إدخاله في علاقة مع غيره كما سيتبين فيما يلي.

1.2. بساطة الوصف.

من مميزات النسق اللغوي اتسامه بالبساطة؛ بمعنى يمكن إرجاعُه إلى بضع عناصر تترابط ببضع علاقات، وهو ما يُفسِّر سرعة اكتساب اللغة في الاتجاه الكسبي[39]. ومن أمارة المطابقة إذنْ أن يكون الوصف المقترَحُ بسيطاً، وإذا جاء كذلك تعيَّنَ الأخذُ به، وتَرْكُ نِدِّه المعقد. وللكشف عن نجاعة معيار البساطة وحدوده عند المفاضلة بين توصيفين متعارضين لواقع واحد ينبغي أن يكون من خلال أمثلة توضيحية، ومن قبيل تراكيب الجملة (14) التالية.

(14) أ. نَهَضَ القومُ.

ب. القومُ نَهَضُوا.

ج. نَهَضُوا القومُ.

---

(39) وهو المقابل على طرفَيْ النقيض للاتجاه الطبعي، هذا الأخير تؤسسه فرضية عمل طَبْعِيَّة. يرى أصحابها ومنهم شومسكي أن الملكة اللغوية عبارة عن عضو ذهني يحمل نسيجُ خلاياه العصبية معارفَ أولية أو مبادئ لسانية كلية، وهذه المعارف الطَّبْعِيَّة لا تُتعلَّم ولا تُكتسب، وإنما تنتقل من السلف إلى الخلف بموروثات بيولوجية، وهي ضرورية لكي يكوِّن كل فرد نحواً خلال اتصاله بلغة المنشأ. وفي المقابل تقوم الفرضية الكسبية أساسَ نظريةِ اللسانيات النسبية على أن اللغة ملكة صناعية، مكوَّنة الذات من أربعة مبادئ: 1) مبدأ دلالي، 2) مبدأ تداولي، وهما كليان، 3) مبدأ وضعي للوسائط اللغوية، 4) مبدأ قولي، والأخيران نسبيان. واللغة في اللسانيات النسبية تنتقل من السلف إلى الخلف بالاكتساب عند اتصال الفرد بلغة المنشأ، بحيث يبني العضو الذهني الخاص بنية اللغة التي تحل في خلاياه العصبية. للمزيد من التفصيل راجع محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، دار الكلام، الرباط 1990. وكذلك الوسائط اللغوية، 2- اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، الرباط 2000.

ونمهد للإشكال في تراكيب هذه الجملة بفكرة مختصرة عن نسق المطابقة في اللغة العربية. ومن المعلوم أن نسق المطابقة غني في العربية ونحوها الإيطالية، وأن العربية تختص في المطابقة العددية بإجرائها إذا تقدَّم «المسند إليه» كما في (14ب)، ولا تُجريها إذا تقدم «المسند» وكان معوَّضُه ملاً كما في (14أ). وإذا أُجريت المطابقة مع تقدم «المسند»، كما في (14ج)، فبأصل التوجيه الضامن لتحقيق غرض استشعار قيمة في المفسِّر العددي.

وعليه سيكون الوصف بسيطاً إذا ثبت أن للمركب الاسمي (القومُ) وظيفة الفاعل في كل تراكيب الجملة (14)، وأن ترتيب كل تركيب له غرضٌ خاصٌّ، وأن إجراء المطابقة حيث لا يلزم تركيبياً فلغرض تداولي[40].

ويكون نَدُّ الوصف السابق معقَّداً إذا أُسنِد إلى نفس المركب ثلاثةَ عوارض متغايرة. كأن يستلم المركبُ الاسمي(القومُ) وظيفةَ الفاعل في (14أ)، ووظيفة البدل في (14ج)، وعارضَ «المبتدأ» في (14ب) مع العلم أن عارض المبتدأ في إطار الوصف القديم ليس وظيفة نحوية كالفاعل والمفعول بالمعنى المنطقي، ولا حالة تركيبية كالرفع والنصب، ولا وظيفةً تداولية كوظيفة الشيء المسندة إلى المركب الاسمي الواقع خارجَ الجملة في نحو (العربي قرأه وليمةً).

(40) يصدق مصطلح التداول على العلاقة القائمة بين المتخاطبين الظاهر أثرها إما في تأويل دلالة العبارة، كما في «فَعَلَ» الدالة على الدعاء إذا كان المتكلم في مرتبة أدون من مرتبة المخاطب، وعلى الأمر إذا كان المتكلم في مرتبة أعلى من مرتبة المخاطب، وعلى الالتماس إذا كان المتخاطبان في نفس المرتبة. وإما في الخصائص البنيوية للعبارة، كما في اتصال الإعراب وانقطاعه في التبعية والتسريب.

ويزيد فيُسندُ وظيفةَ الفاعل إلى علامة المطابقة «وا» في التركيبين (14أ، ب)، علماً أن هذه العلامة قد أُلحقت بالفعل (عضوا) لتعليقه بالاسم قبله في (14ب) ومَنْع إسناده إلى أيِّ اسم بعده. ولانتفاء السابق في (14ج) فليست علامة للمطابقة «وا» وجهةَ الربط فعلّقت المركبَ الفعليَّ (عضوا) في (14ج) بالمركب الاسمي (القومُ) بعده عن طريق التبعية من جهة البدل[41].

ظهر من التناولين لمثل تراكيب الجملة (14) أن الوصف الأول يتسم بالكفاية والبساطة. بينما المقترَحُ الثاني يطبعه أولاً التعقيدُ بسبب إسناد عوارض متغايرة؛ (فاعل، ومبتدأ، وبدل)، إلى نفس المركب (القومُ) المرتبط بنفس العلاقة مع نفس المركب الفعلي. وثانياً «الانتشار»؛ بسبب توالد المشاكل لتبنّي المنطلق واقتراح حلول لها كيفما اتفق. كمنع تقديم الفاعل على فعله لتصور أن الفعل عاملٌ للرفع في اتجاه واحد[42]؛ من اليمين نحو اليسار. وإذا تقدَّم الفاعلُ خرج من مجال عمل الفعل ودخل في مجال عمل غيره الذي هو الابتداء، وكان هذا المنع سبباً لاختلاق معمول فارغ صوتياً يستلم من الفعل الرفع وتُسند إليه وظيفةُ الفاعل، فكان الإضمار ضرورةً صناعية كالابتداء. وهذا الأخير عاملٌ عدمي، كما كان الضمير المستتر معمولاً عدمياً، أي مركب اسمي فارغٌ صوتياً، كما في مثل تركيب الجملة (الضيفُ نامَ)، ومن خصائص الوصف المعقد تضمنه لبنية واصفة جوفاء.

---

(41) ذكره سيبويه في معالجته لمثل التركيب (14ج)، حيث قال «وأما قوله جل ثناؤه (وأسروا النجوى الذين ظلموا) فإنما يجيء على البدل؛ أو كأنه قال انطلقوا فقيل له: من؟ فقال بنو فلان»، الكتاب، ج 1، ص 136، بولاق، القاهرة، 1316هـ.

(42) انظر موانع تقديم الفاعل على فعله في المبرد، المقتضب، ج 4، ص 128.

2.2. انسجام التوقعات.

وحـــين تساءل النحاة من جديد عن العلاقة بين التركيبين (14أ) و(14ب)، أحدُهما أصل للآخر أم كلاهما أصلٌ؟ انقسموا إلى فريقين؛ أحدُهما أصَّل ترتيباً بعينه وفرَّعَ منه الباقي، وهم الذين جعلوا للعربية بنية قاعديـــة ذات رتبة قارة كما سبقت الإشارة. منهم سيبويه والزمخشري من المتقدمين وأغلب اللسانيين العرب المتأخرين. والفريق الآخر أصَّلوا جميعَ التراتيبَ المحتملة، و لم يشتقوا بعضَها من بعض وهم أصحاب البنية القاعديـــة ذات الرتبة الحرة، المثل لها بالتوليفة (12)، ومن هؤلاء ابن جني من المتقدِّمين والأوراغي من المتأخرين[43].

و اختلف فريق سيبويه في البنية الأصل التي منها يكون اشتقاقُ باقي التراتيب المسموح بها. سيبويه جعله في (فا ~ فع~ مف)، كما يظهـــر بواضـــح العـــبارة من قوله: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابـــتداء، وإنمـــا يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ»[44]، وعلى نهجه سار ابن السراج ونحويون كثير، إذ اعتبروا جـــميعاً الـــترتيب (فـــا ~ فـــع~ مف) أصلاً ومنه ولَّدُوا الباقي بالاشـــتقاق. والترتيب الأصل لا يعني أنه الأكثرُ شيوعاً واستعمالاً، وإنما يفيد أنه مركزٌ للتوليد، وإنتاج جملٍ فروع مـــسموح بها بتطبيق قواعد إعادة الترتيب[45].

---

(43) انظـــر صص 161- 183، من كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية 1 – أفول اللسانيات الكلية.

(44) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص7.

(45) للتوســـع في الموضـــوع راجـــع الفـــصل الأول من كتاب النحو التوليدي والتركيب المقارن الذي أشرف على نشره كيرون وبولوك.
J.GUERON et J.Yves POLLOK, (1991), grammaire générative et syntaxe comparée, CNRS, Paris.

ورأى الزمخشري في المفصَّل أن يؤصِّل الترتيب (فع~ فا ~ مف)، ويُفرِّع باقي التراتيب المحتملة، وتبعه ابن يعيش في الشرح إذ عقَّب بعد أن وضَّح رأي الزمخشري أولاً وذكَّر بمذهب سيبويه ثانياً فقال: «والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم للمذهب الأول، وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل عليه المبتدأ والخبر»[46].

ومذهب الزمخشري هو المتبنى من لدن نحويين متأخرين، منهم شومسكي ويوسف عون[47]، وعبد القادر الفاسي الفهري[48]، كذلك أحمد المتوكل إلا أن هذا الأخير يأخذ بما وجد، كما يظهر من كتاباته العزيزة، فهو تارة يساير أصحاب البنية القاعدية ذات الرتبة الحرة[49]، وتارة أخرى يتبنى الترتيب (فع~ فا ~ مف)[50] لأنه الأكثر انتشاراً بين النحويين حالياً.

ومن جملة ما يُلاحظ في المقترحين: 1) بنية قاعدية ذات رتبة حرة، و2) بنية قاعدية ذات بنية قارة، نذكر ما يلي:

أولاً. مقترح البنية الحرة لا يحمل في طياته مصدراً للخلاف

---

(46)ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 73، مكتبة المتنبي، القاهرة.

(47)انظر مبحث اللمات الشجرية وغير الشجرية في كتاب شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 224.

N.Chomsky (1981), Théorie du Gouvernement et du liage, Seuil, Paris, 1991

(48)انظر ص 55 من كتاب الفاسي الفهري، البناء الموازي، تجده يقول «معلوم أن البنية الأصلية في الجملة العربية هي فع-فا-(مف) (س)، حيث س رمز متغير قد يكون مركباً حرفياً أو ظرفياً أو أحد الملحقات كالحال مثلاً»، البناء الموازي، توبقال، الدار البيضاء، 1986.

(49)انظر ص 225، من كتابه قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، الرباط 1996.

(50)انظر موقعة المكونات في أيٍّ من كتبه، منها اللسانيات الوظيفية، ص 161، عكاظ، الرباط، 1988.

ولا يولّده، بينما مقابلُه سبَبٌ في انقسام النحويين إلى موصِّلٍ للترتيب (فع ~ فا ~ مف)، وآخذ بغيره (فا ~ فع ~ مف). والمانع للخلاف أولى بالقَبول من مولّده، وهو مؤشّر أول للمصادقة على أنّ موقعَ الرتبة الحرة مطابقٌ لواقع العربية.

ثانياً انسجام مقترح البنية الحرة مع «وسيط العلامة المحمولة» الذي اختارته العربيةُ وغيرُها من اللغات التوليفية، وهذا الوسيط اللغوي يقضي بإلصاق علامات صوتية بمكونات الجملة وذلك لتحقيق هدفين: أولاً التمييز بين ما يعرض لتلك المكونات من الأحوال التركيبية كالرفع والنصب، والوظائف النحوية كالفاعل والمفعول. وثانياً توفير الترتيب لتوظيفه في الدلالة على أغراض تخاطبية. وقد سبق أن عبر عن الوسيط اللغوي المذكور بعمله أعلاه الكثيرُ من النحاة القدماء، ومنهم ابن يعيش وهو يعرّف الإعراب بقوله: «الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت: (ضرب زيدْ عمرْو) بالسكون من غير إعراب لم يُعلم الفاعل من المفعول. ولو اقتُصِر على حفظ المرتبة فيُعلم الفاعل بتقدّمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب»[51].

أما الآخذون بالبنية القاعدية القارّة فإن اختيارهم يتناقض ووسيطَ العلامة المحمولة الذي تُوسِّطه «اللغات التوليفية»، كالعربية والفارسية والكورية واليابانية واللاتينية وغيرُها الكثير، وإن وُجِد اختيارُهم ذلك منسجماً مع «وسيط الرتبة المحفوظة» الذي توظّفه لفصّها التركيبي «اللغاتُ الشجرية» كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية والإيطالية وغيرُها الكثير أيضاً.

---

(51) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 73. والتوسع في المفهوم من الوسيط وعددها وأنواعها انظر كتاب الأوراغي، الوسائط اللغوية.

انسجام مقترح الرتبة الحرة مع وسيط العلامة المحمولة، ومنافضة مقترَح الرتبة القارّة لهذا الوسيط اللغوي، دليل آخر للمصادقة على مطابقة المتوقع الأول لواقع العربية. أما المقترَح المقابلُ فصوابُه في انسجامه مع وسيط الرتبة المحفوظة، ومطابقته للغات الشجرية، وخطؤه في تعميمه على العربية القائم فصُّها التركيبي على وسيط العلامة المحمولة.

3.2. عموم المقترح وقصورُ مقابله.

سبقت الإشارة إلى تخمين «الحل المزدوج للمركب الواحد» الذي انطلق منه المبرد وعبرُه لحل إشكال تركيبي يتلخص في مرتبة المضمر من المظهر، كما هو ماثلٌ من جديد في هاتين الجملتين.

(15) أ. أحرق ديوانَه الشاعرُ

ب. زانَ تاجُها العروسَ.

وبما أن المركب الواحد لا يمكن أن يحتلَّ داخل الجملة موقعين في آن واحد توقَّعَ هؤلاء بنيتين للجملة: 1) بنية ظاهرة تنتج عن تحريك لمكوّنات الجملة بنقْلِ بعضها من رتبته في البنية الأصلية إلى رتبة غيره، فيتولّدُ للجملة ترتيبٌ ثانٍ مغايرٌ لترتيب مكوناتِها في البنية الأصلية. 2) بنية أصليةً قدروها من نمط (فع~ فا ~ مف)، مما لا يظاهرها استجابت الجملة (15، أ) لقيد «المضمر بعد المظهر» وصحّت بنيوياً.

وبالقليل من التدقيق في تخمين «الحل المزدوج»، وما يوافقه من افتراض بنية قارة وتقدير بنيتين مختلفتين لضرب من الجمل دون الباقي، ينكشف قصورُ هذا التخمين من جهات؛ فهو

أولاً لا يتجاوز الظاهرةَ موضوعَ الدراسةِ، ولا يوجد له استعمالٌ لحل إشكالات تركيبية في ظواهر لغوية أخرى.

ثانياً يمنع معطيات لغوية من قبيل التركيب (15ب)، ويحكم بفسادها وقد بلغت من الكثرة ما يدلُّ على نسقيتها.

ثالثاً يوافق قيدَ المضمر بعد المظهر الذي لا ينسجم كلياً مع مبدأ «الوضع والاستعمال» العام. إذ المضمر يلزمه وضعاً أن يتأخر عن مظهره، ولا يمتنع استعمالاً أن يتقدَّم بأصل التوجيه المسوغ لإضمار مفسَّرٍ بعدي. وبه جاء الاستعمال حتى صح كل احتمال، كما ورد في الطرة[52] أسفله.

ورابعاً لا حاجة إليه وإلى كل افتراض أو تقدير وتضمين يُصاحبه إذا أخذنا بمقترح البنية المطردة وما يوافقه من تقدير بنية واحدة لأيِّ جملةٍ وهي أصلٌ، إذ تُولَّد مباشرةً بأصول تداولية من التوليفة (12) ولا تسري في فرعٍ من نوعها[53]، واحتطنا في ضبط قيد المضمر على النحو التالي:

---

(52) نقل السيوطي عن ابن النحاس كون «المضمر والمظهر من جهة التقدم والتأخير على أربعة أقسام. أحدها أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً ورتبةً، نحو ضرب زيدٌ غلامَه. والثاني أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً دون رتبة، نحو ضرب زيداً غلامُه. والثالث أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر رتبة دون اللفظ نحو ضرب غلامَه زيدٌ. فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع. والرابع أن يكون أن يكون الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبةً، نحو ضرب غلامُه زيداً، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر، ومنهم من أجازه». السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 162، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1406 هـ.

(53) أثبت الجرجاني (واضع المجاز العقلي في كتابه أسرار البلاغة) أن الجملة الاسمية وهي المكونة من الاسمين في عرف البيانيين محولة عن الجملة الفعلية التي يدخل الفعل في تكوينها لمّا كان موضعه وأن الفعلية تسري في الاسمية وكلتاهما نوع، لكن الفعلية لا تسري في مثلها وكذلك الاسمية. فمثل «المديرُ غاضبٌ» أو «أغاضبٌ المديرُ» جملة مفرعة عن «المديرُ غضبَ» أو «أغضبَ المديرُ» وذلك لتجريد الاسمية من الزمان المقترن بصيغة الفعل في الجملة الفعلية. لكن «أغضبَ المديرُ» ليست أصلاً أو فرعاً لنوعها «المديرُ غضبَ».

(16)- موقع المضمر بعد المظهر، وقد يأتي قبله بموجب تركيبي، كما في التنازع، أو تداولي كاستشعار قيمة في المصدر البعدي.

وللزيادة في توضيح قيمة المعيار السابق يمكن توظيفه للمفاصلة بين مقترحين لثنائية «الكلام والقول». أحدُهما يُنسب إلى ابن جني[54] وسار بعده في كتب النحو جميعها. وقد أسَّس تصوُّره لهذه الثنائية على علاقة الانتماء حين حصر الكلام في ما يفيد من اللفظ، وجعل القول دالاً على المفيد وغير المفيد من التصويتات المركبة على نحو مخصوص. وهذا التصور قاصرٌ أي لا يتجاوز موضعه، وليس له ذكرٌ في غير بابه، ولا توظيف له لحل إشكال في أي ظاهرة لغوية. ولذلك فإن حفظه من خلال قول ابن مالك في الطرة[55] أسفله فمن أجل الترنم لا غير.

وفي مقابل مقترح ابن جني قدَّم المتكلمون كالقاضي عبد الجبار[56] والجويني[57]، والفلاسفةُ كالغزالي[58]، والبيانيون كالجرجاني[59] تصوراً مغايراً أقاموه على علاقة المساواة بين «الكلام

---

(54)انظر كتابه الخصائص، ج 1، ص 17 وما بعدها.

(55)يقول ابن مالك مميِّزاً نظما في ألفيته عن تصور ابن جني:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم   واسم وفعل ثم حرف الكلم:

واحده كلمة والقول عم   وكلمة بها كلام قد يؤم

(56)انظر ج 7، ص 21 من كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل، وزارة المعارف، القاهرة، 1380هـ.

(57)راجع ص 105 من كتاب الجويني الإرشاد إلى أصول الاعتقاد،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1369هـ.

(58)انظر الباب الثاني من كتاب الغزالي، المعارف العقلية، دار الفكر، دمشق، 1383هـ.

(59)راجع مباحث النظم في دلائل الإعجاز.

النفسي» و«القول اللساني»، وهذه العلاقة وُضعت شعراً بقول أحدهم:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جُعل اللسانُ على الفؤاد دليلاً.

فالكلام النفسي ذو طبيعة دلالية؛ إذ يصدق في تصوُّر أولئك النُّظَّار على بنيةٍ مجرَّدةٍ تتكوَّنُ من معانٍ تنتظمُها علاقاتٌ دلالية، موقعُه بين «الناطقة» مخزَنِ الكلام النفسي وبين «القول اللساني» مَعْبَرِ الكلام النفسي إلى المخاطَب. بينما القول، في تصوُّر النُّظَّار من متكلمين وفلاسفة ومناطقة، فهو عبارة عن بنية صوتية تتركَّبُ تركيباتٍ متدرجةً، بدءاً من التصويتات، فالألفاظ، فالمركبات، إلى الجملة وإلى الخطاب أو النصّ. بحيث يأتي تركيبُها البنية القولية على منوال انتظام البنية الكلامية.

وبتعبير آخر إن مستعمل اللغة ليقتفي في تركيب القول على لسانه آثارَ المعاني المنتظمة في كلامه المقتطع من الناطقة من أجل تبليغه إلى مخاطبه. هذا المقترح الأخير لثنائية الكلام والقول يمكن التعبير عنه دفعةً واحدة بالمبيان (17) الموالي:

(17) الناطقة ← بنية كلامية ← بنية قولية.

فالناطقة التي تشمل الملكة اللغوية ومختلفَ القدرات الذهنية الضرورية لاكتساب المعرفة واختزانها تعتبر قاعدةً لإنتاج «←» بنية كلامية مُكَوَّنة، تساويها بالتبعية «←»بنيةٌ قولية محسوسة. ومن وجاهة هذا المقترح أن له مثيلاً في أكثر من نظرية لسانية معاصرة، إذ يتحدَّث البعض عن «الصورة المنطقية» و«الصورة الصوتية»[60].

---

(60)راجع شومسكي حيث يتحدث عن الصورة المنطقية (LF) والصورة الصوتية (PF) في كتابه البرنامج الأدنى. N. Chomsky (1995), The Minimalist Program

وهـذا التصور الأخير المنسوب إلى النظار غير معروف بين النحويين ولا يتداولونه رغم قيمته الإجرائية لمعالجة ظاهرة الحذف مثلاً معالجةً في غاية البساطة. وفي إطاره يمكن الكشف عن صادق وصف النحاة[61] لهذه الظاهرة وخاطئه. وعليه، إذا كان الحذف نـزعاً لأحد مكـونات الجملـة أو أكثر وجب تقسيمه في إطار المقترح الأخير إلى قسمين:

أ) اقتصارٌ، وهو الواقعُ في البنية الكلامية والمنعكسُ، لضرورة المساواة والتبعية، على البنية القولية. والمحذوف من البنية الكلامية لا يُقدَّرُ له شـيءٌ في البنـية القولية، ويكون تحقيقاً لغرض الإطلاق، كما في التراكيب (18) التالية.

(18) ﴿هو يُحيي ويُميت﴾.
﴿كُلُوا واشْرَبُوا﴾.
التاجر يبيع ويشتري.
القادر يُعطي ويَمنع.

ب) اختـصارٌ يجـري في البنية القولية ويبقى مقابلُه في البنية الكلامية دلـيلاً يُمكِّن من استرجاعه وإدراجه مجدَّداً في البنية القولية. كما يظهر من خلال المقارنة بين التعابير المختصرة (19) وبين مرادفاتها التقديرية (20) في المجموعة (19) الموالية.

(19) أ ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾.
ب علِمَ اللغةَ وأهلَه.

---

(61) انظر ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 360، و ج 1، ص 284. وابن هشام، مغـني اللبـيب، ج 1، ص 668. والجـرجاني دلائل الإعجاز، ص 146. والزركـشي، البرهان في علوم القرآن، ج 3، ص 104، البابـي الحلبـي، القاهرة، 1391 هـ

ج الفجورَ وعواقبَه.

د أطعمتُهُ ثريداً وعصيراً بارداً.

(20) أ (اسْأَلِ أَهلَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كُنَّا فِيهَا).

ب الزمْ علْمَ اللغة وأهلَه.

ج احذرْ الفجورَ وعواقبَه.

د أطعمتُهُ ثريداً وسقيتُه عصيراً بارداً.

للعلم بالكلمات المكنونة في البنية الكلامية في المجموعة (19) أمكن حذفُ قولاتها من البنية القولية اختصاراً، فتحققَ الإيجازُ الذي يفيد الجمع بين تقليل اللفظ وتكثير المعنى. وللعلم بالمكنون من الكلمات في البنية الكلامية يتأتّى تقديرُ قولاتِها في مواقعها من البنية القولية الموازية، كما ظهرت مضغوطةً في مجموعة التراكيب (20).

إشارةُ الحذف في هذا الموضع، مع تقسيمه إلى اختصار يحصل في البنيتين الكلامية والقولية معاً وإلى اختصار يحدث في البنية القولية دون البنية الكلامية الموازية، يهمنا منه الانتهاءُ إلى النتيجة التالية؛ وهي أن تناول ظاهرة الحذف بهذا الوضوح في المعالجة لم يكن في الإمكان مع التمسك بتصوُّر ابن جني لثنائية الكلام والقول المؤسَّسة على علاقة البعض بكلّه. ولعدم الإصابة في الرأي لم تتجاوز هذه الثنائية موضعها؛ إذ لم يثبت استعمالُها لحل مسألة لغوية. ومن إصابة النُظّار في تصوُّرهم لثنائية الكلام والقول الذي أقاموه على علاقة الموازاة صار بالإمكان توظيفُها في معالجة أكثر من ظاهرة لغوية، منها الحذف.

خلاصة.

إن البحث في اللغة، كالبحث في أيِّ ميدان آخر، لا يُنتج دائماً معرفةً علمية مطابقة لموضوع الدراسة تمامَ المطابقة. ولا يُستبعدُ أن يسهى لسانيون درسوا ظاهرةً لغوية بعينها إلى تقديمها بأوصاف مختلفة متغايرة. وفي هذه الحالة، وهي الغالبة، إما أن يكون النحوي قد تجهّز لدراسة اللغة بإقامة نظرية لسانية، وإما أن يُباشرها بمفاهيم إجرائية تنقدح في الذهن مرتبطةً بالمسألة اللغوية محطَّ النظر. ولا شك في إنتاج الاحتمال الثاني لمعرفة لسانية عادية؛ يكثر فيها الخلاف، ويقلّ الصواب، وتنتفي معها معايير المصادقة على التوقع المطابق وإبطالِ المقترح المخالف.

ومن هذا الصنف تراثنا اللساني الذي يحتاج باستعجال وإلحاح إلى التهذيب لئلا يستمرَّ تعليمُنا في تلقين أفكارٍ لغوية مغلوطة، وما أكثرَها. فلا نكتسب بواسطتها اللغةَ ولا نُنمّي الانسجامَ في تفكيرنا. وإن هذا البحث بما ورد فيه من معايير المصادقة على توقعات النحاة ليعدُّ مجرَّدَ دعوةٍ إلى الشروع في بناء الجهاز المصفاة لفكرنا اللغوي الموروث. وإن تحقيق هذا المشروع مرهون ولاشك بمدى العناية بالكفايات النحوية وتكوين نحاة بمواهب مزدوجة؛ يُتقنون النظر في اللغة ويَمْهَرون في صناعة آلة الوصف.

وقد لا نضيف جديداً إذا قلنا إنَّ إدراك هذا الطور ضروري أولاً للتخلّص من طابع التقليد المغيِّب للعقل والاكتفاء بالترديد المشغِّل للذاكرة، وثانياً للانتقال إلى طور المشاركة في صياغة النظريات اللسانية وبناء النماذج النحوية التي تنتج معرفة علمية في ميدان اللغة، معرفة يمكن توظيفها بنجاحٍ في أيٍّ من حقول العلم المجاورة.

خاتمة

اللسانيات الخاصة، كما مارسها سيبويه وغيرُه ممن حصر الدراسة اللسانية في لغة بعينها ولم يَعْنِه ما يجري في غيرها، ثبت فشلُها من جوانب عدة. فهي منهجياً لا تسلم من قصور الاستقراء عن إنتاج معرفة نسقية؛ إذ سندُ هذا المنهج الملاحظةُ المباشرة لمعطياتٍ لغوية لا تُمثّل في الغالب نسق اللغة تمثيلاً تامّاً.

والملاحظةُ الحسيّةُ إذا لم تكن موجَّهةً بمبادئ معرفية عامّة تُنتج قطعاً معرفةً عاديةً. من خصائص هذه المعرفة كثرةُ الخلاف في المفسِّر العلميِّ للوصف المقترح لنفس الظاهرة، وضعفُ المطابقة بين اللغة الواصفة واللغة موضوع الدراسة، فلا يكون اللساني في مأمن من أن يُدرجَ في اللغة الموصوفة ما ليس منها، كالضمير المستتر، ونائب الفاعل، والمشغول عنه، والفاعل الصناعي، والنصب على نزع الخافض. أو أن يُخليَ لغتَه الواصفة ممّا هو في اللغة المدروسة، كالفعل القاصر، والفاعل به، والمفعول المرفوع، ونَعْت المعرفة بجملة الصلة، وتحرير مكونات الجملة من الترتيب القبلي. أو أن يصف ما في اللغة بخصائص ليست فيه، كإسقاط خصائص الضمير على علامة المطابقة، وخصائص اللازم على القاصر، والمتخطي على المتعدي، وخاصية المبتدأ على الفاعل. ولا يكون اللساني في مأمنٍ من التعميم في الوصف، ولا من منع ما يسمح به نسق اللغة أو تجويز ما يمنعه. ومن هذا القبيل الشيءُ الكثيرُ في التراث اللغوي العربي.

والقليل ممّا سردنا مدعاةٌ إلى إعادة النظر في الفكر اللغوي العربي القديم، وأن يُتوسَّل إليه بآلة منهجية جديدة تَمَّ بناؤها بشروط التفكير العلمي المعاصر، بحيث تستوعب ما في التراث من الصواب، وتُصوِّب ما فيه من الهفوات، وتسدُّ ثغراته، وتحلُّ ما استعصى على

أهله، فتُولّدُ للعربية وصفاً جديداً يجمع، فضلاً عن البساطة، بين الكفايتين الوصفية والتفسيرية. ومن الخطأ المنهجي الاعتقادُ بإمكان إدراك هذا الهدف بجلب نظرية لسانية جاهزة من أجل تطبيق تعليماتها في وصف اللغة العربية. إذ الخللُ المعرفي الناتج عن مثل هذا الصنيع أكبرُ بكثيرٍ مما في نحو العربية التراثي.

وليست اللسانيات الكلية، باعتبار نتائجها على العربية والكثير من اللغات البشرية، بأحسن من أخواتها الخاصة، وإن كان هذا النمط من التفكير اللساني يُولّدُ، بمنهجه الافتراضي البرهاني، معرفةً لغوية يقينية. وفي مقدمة الخصائص المميزة للمعرفة اليقينية كونها معرفةً نظرية يحتمل بعضُها أن يصادفَ واقعاً في بعض اللغات، ومنها اللغةُ المؤسِّسة للنظرية اللسانية، كالأنجليزية بالقياس إلى نظرية النحو التوليدي التحويلي. أما البعضُ الآخرُ فإنّ لغاته لا تشملُها تلك المعرفةُ إلا عن طريق مبدأ التعميم القاضي بتوسيع إطار نمط من اللغات ليشمل الباقي، وبذلك يصحُّ في كلِّ اللغات ما صحَّ في إحداها.

وهذه الثغرة في منهج المعالجة اللسانية لا تُسدُّ بالبرمترات، لأن هذه التقنية وُضعت في الأصل لحماية النظرية من الانهيار بسبب القواعد المتزايدة، ولم يكن إلحاقُها بالنظرية في مرحلة من بنائها من أجل الرفع من قدرتها على التوقعات المطابقة لواقع اللغات، وهو الهدف المنشودُ من كلِّ تعديل يُجرى على بنية النظرية.

ومن أهم الثغرات في البناء النظري للسانيات الكلية الانطلاق من فرضية عملٍ تفتقر إلى أدنى دليلٍ على صوابها، ومع ذلك يُصرُّ صاحبُها على تصديق البرهنات المستنبطة منها، ويَمنع أيَّ شكٍّ فيها. فالقولُ بوجود مبادئ نحوية واحدة مطبوعة خِلقةً في خلايا عضو ذهني من

دماغ كل إنسان ما هو إلا افتراضٌ يُسلَّمُ به في بادئ الرأي غير المتعقِّب، ويُصدِّقُ بصدقِ توقّعات النظرية المبنية عليه.

وإذا ثبت بأدلَّة قطعية أن تنبُّوات نظرية النحو التوليدي التحويلي التي بناها شومسكي على الفرضية الطبعية يَصدُق بعضُها في اللغات الشجرية كالأنجليزية والفرنسية، ولا يَصدُق غالبُها في اللغات التوليفية كالعربية واليابانية فإنَّ هذه النتيجةُ تدعو بإلحاحٍ إلى ضرورة التخلي عن فرضية العمل الطبعية، لأنها السببُ المباشر في إدخال النظرية المؤسسة عليها في أزمة فكرية حادَّة. ولا يخفى على لسانيٍّ متبصِّر ما لحق اللغة العربية حديثاً من مشاكل لا حصر لها حين اكتفى لسانيون عربٌ جددٌ في وصفها بتطبيقِ نظرية النحو التوليدي التحويلي عليها، أو تطبيق نماذج لسانية أخرى مستوردة من هنا أو هناك.

لقد ظهرت الحاجةُ الملحَّة إلى ضرورة الخروجِ من الأزمة الفكرية التي عمَّت اللسانيات كافَّةً والعربيةِ خاصَّةً. أزمةٌ سببُها المباشر منهجي يتلخَّصُ في الاستقراء المطلقة، كما يُمارس في اللسانيات الخاصَّة ويُولِّد فيها معرفةً عادية متميزة بكثرة الخلاف، وانتشار المفسرات، وضعف الكفايتين الوصفية والتفسيرية. أو في الفرض الاستنباطي والبرهان الرياضي، كما يُستعمل في اللسانيات الكلية، ويُولِّد فيها معرفة نظريةً يَغلِب عليها اليقينُ الرياضي. فتسمح بالتعميمات الجزافية لتعدية الخصائص البنيوي للغة إلى غيرها، وبتوسيع إطار اللغات الشجرية ليستغرق اللغاتِ التوليفية، والعكس ممنوع بقرار من صاحب النظرية.

ولتخطِّي أزمةِ اللسانيات خاصِّها القديم وعامِّها الجديد لا يتحقق بغير استحداث محور استبدالي يُؤسِّس لِلسانيات نِسْبية، تقوم

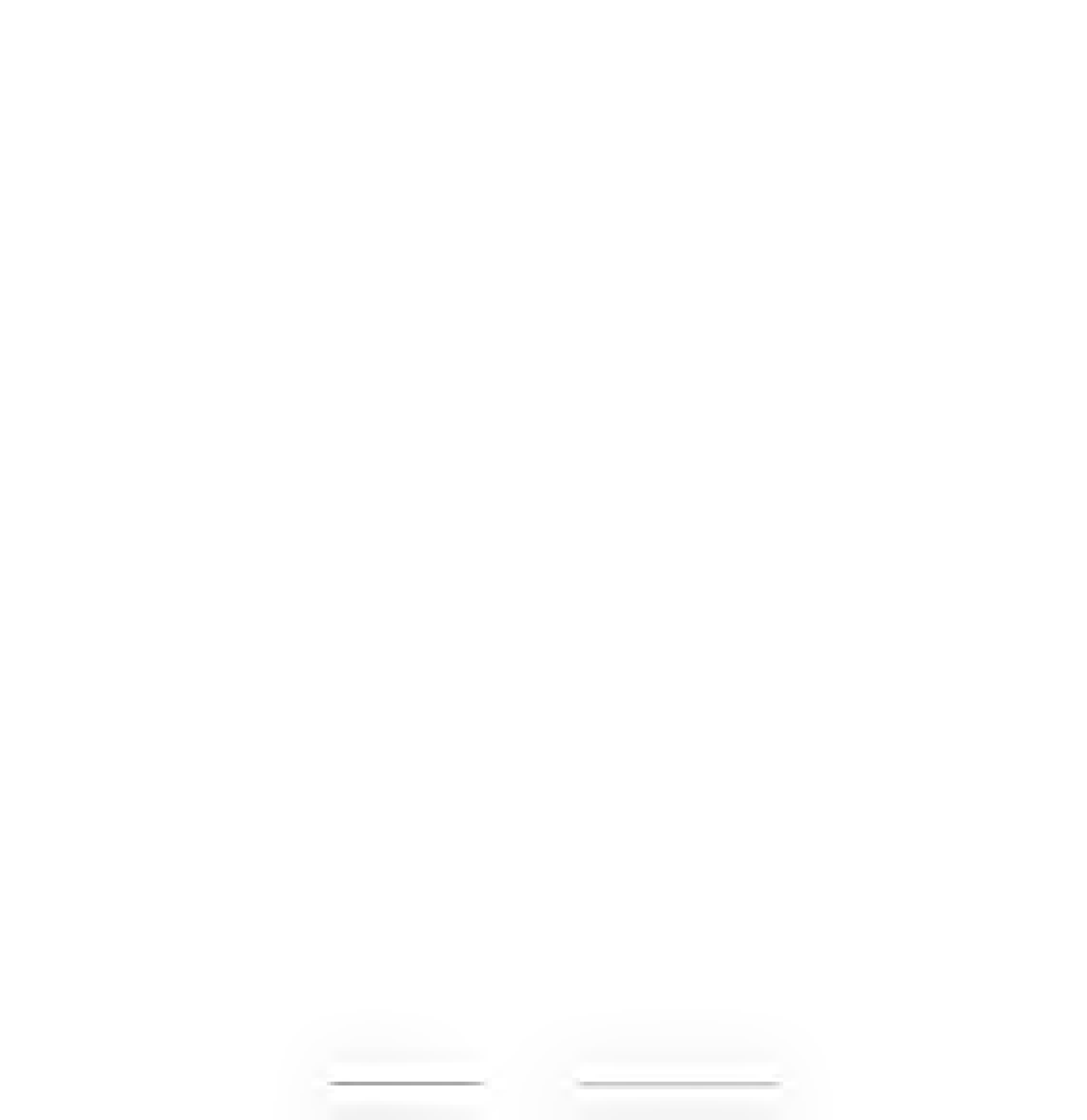
علـى فرضـية عملٍ كَسْبية. هذه الفرضية تُفيد في مجال علم النفس المعـرفي أن للملكـات الذهنية في بَدْء وجودها برامجُ فطريةٌ للتثبت والتوليد. برامج مهيّأةٌ خلقةً لأن تُثبِّتُ في ذاتها بنية الكون الوجودي المنـتظم علـى وجه كلِّي، فتكتسب من أولياته المعروفة القدرة على استنباط توالِيها.

وتفـيد الفرضية الكسبية في مجال اللسانيات أن اللغة البشرية ملكـة وضعية، في مقابلها تكون اللغةُ الحيوانية هبةً طبيعية. لغاتُ الحـيوانات الطبيعيةُ تنتقل بالوراثة، ولا تختلف من سلف النوع إلى خلفه، ولا تتغيَّر في الزمان كلّه. بينما لغاتُ الإنسان الوضعيةُ تنتقل بين الأجيال بالاكتساب، ويطرأ عليها التغيرُ عبر الأزمان، وتختلف بـين الأقوام في حدود ما تسمح به الوسائطُ اللغويةُ المنتظمة بمبدأ الثالث المرفوع.

مـنهج اللسانيات النسبية متقوِّمٌ من الفرض المراسي والاستنباط الرياضي، ونتائجُه معرفةٌ علمية متميِّزةٌ بمطابقة توقُّعات النظرية النسبية لواقـع اللغات البشرية. الفرض المراسي مسـتخلَصٌ من الملاحظة الممَهَّدة بأوليـات معـرفية، ومنه تُستنبط التوالي بقواعد برهانية. وباعتماد مبدأ التنـميط بـديلاً لمبدأ التعميم تتعدّى الخصائصُ البِنيويةُ المستنبطةُ من دراسة معمَّقة للُغة معيَّنة إلى نمطِها من اللغات البشرية التي تُقاسمُها نفس الوسائط اللغوية.

فكـلُّ لغـة بـشرية اختارت لنصِّها التركيبـي وسيطَ العلامة المحمولة، كما فعلت العربيةُ واليابانيةُ ولغاتٌ كثيرةٌ، وجب للجملة فيها بـنيةٌ قاعديةٌ ذات رتبة حرَّة. وفي المقابل كلُّ لغة اختارت لنص النص وسـيطَ الرتبة القارَّة، كما فعلت الأنجليزية والفرنسية ولغاتٌ أخرى، كان للجملة فيها بنيةٌ قاعدية ذاتُ رتبة قارَّة.

وليس بين هذين النمطين نمطٌ ثالث. وعليه يلزم في نظرية اللسانية النسبيةُ القولُ: لكل لغة شجرية رتبةٌ أصليةٌ، والرتبة في اللغات التوليفية حـــرّةٌ. وهذا مثال جيّد لتوضيح معنى التجاوز؛ إذ تضمّنت اللسانياتُ النسبية ما في اللسانيات الكلية من صواب، وقدّمت حلولاً لمشاكل لغوية استعصت حلُّها على النظرية المتجاوزة.



المصادر بالعربية وبغيرها من اللغات

- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1407هـ.
- ابن جني، الخصائص، دار الكتب، القاهرة، 1371هـ.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، البابي الحلبي، القاهرة، 1384هـ.
- ابن خلدون، المقدمة، بولاق، القاهرة، 1274هـ.
- ابن سينا، كتاب النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1395هـ.
- ابن سينا، البرهان، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1966.
- ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، دار الفكر، دمشق، 1403هـ.
- ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، دار المعارف، القاهرة، 1971.
- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، بدون ناشر ولا تاريخ أو مكان النشر.
- ابن الأثير الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول، دار الفكر، بيروت، 1403هـ.
- ابن الحاجب، الشافية في التصريف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.
- ابن السراج، الأصول في النحو، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1394هـ.
- ابن فارس، الحجة في علل القراءات السبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1403هـ.

ابن فارس، الصاحبي، البابي الحلبي، القاهرة 1977.
- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دار الاعتصام، القاهرة 1394هـ.
- ابن هشام، مغني اللبيب، دار الفكر، دمشق، 1384هـ.
ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، المكتبة العربية، حلب 1394هـ.
- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة 1420هـ/ 2000.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.
- سيبويه، بولاق، القاهرة، 1316هـ
- الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، دار الفكر دمشق، بدون تاريخ.
- الأنباري، الإنصاف، مطبعة السعادة، القاهرة، 1380هـ.
- الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، دار نهضة مصر، القاهرة، 1386هـ.
- الأنباري، أسرار العربية، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1377هـ.
- الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، دار الكلام، الرباط، 1990.
- الأوراغي، الوسائط اللغوية، 1- أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، 2000.
الأوراغي، الوسائط اللغوية، 2- اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، الرباط 2000

- الأوراغي، التعدد اللغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، كلية الآداب جامعة محمد الخامس أكدال، الرباط، 2002.
- الأوراغي، لسان حضارة القرآن، قيد الطبع.
- الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، قيد الطبع
- البطليوسي، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980.
- الجرجاني، أسرار البلاغة، وزارة المعارف، استانبول، 1954.
- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1404هـ.
- الجويني، الإرشاد إلى أصول الاعتقاد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1369هـ.
- الخليل، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال.
- الزجاجي، اشتقاق أسماء الله الحسنى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ.
- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، دار النفائس، بيروت، 1399هـ.
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، البابي الحلبي، القاهرة، 1391هـ.
- الزملكاني، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، مطبعة العاني، بغداد، 1394هـ.
- السكاكي، مفتاح العلوم، البابي الحلبي، القاهرة 1356هـ
- السيوطي، الأشباه والنظائر، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1406هـ.
- السيوطي، الاقتراح، المحقق، القاهرة، 1396هـ.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ.
- السيوطي، المزهر في علوم البلاغة، الباب الحلبي، القاهرة.

- العلوي اليمني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مؤسسة النصر، القاهرة 1332هـ
- الغزالي، المعارف العقلية، دار الفكر، دمشق، 1383هـ
- الفارسي أبو الحسن، تنقيح المناظر لذوي الأبصار والبصائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1404هـ
- الفارسي أبو علي، أقسام الأخبار، ضمن مجلة المورد، المجلد 7، العدد 3، سنة 1978.
- الفارسي أبو علي، الإيضاح العضدي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1389هـ
- الفاسي الفهري، البناء الموازي، توبقال، الدار البيضاء، 1986.
- الفاسي الفهري، البناء الموازي، توبقال، الدار البيضاء، 1999.
- الفاسي الفهري، المعجم العربي، توبقال، الدار البيضاء، 1985.
- الفاسي الفهري، عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، توبقال، الدار البيضاء، 1986.
- الفراء، معاني القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، وزارة المعارف، القاهرة، 1380هـ
- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1369هـ
- المتوكل، اللسانيات الوظيفية، عكاظ، الرباط، 1987.
- المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب، الرباط 1993.

- المبرد، المقتضب، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386هـ
- المعتوق أحمد محمد، الحصيلة اللغوية، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1417هـ
- وفاء البيه، أطلس أصوات اللغة العربية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1994.

- J.L.Austin (1962), Quand dire, c'est faire
- E.Bach/R.T.Harmas (1968), Universals in linguitics theory, Holt, Renehard and Winston, New York.
- H.Borer (1984), Parametric Syntax, Foris Publications, Dordrech/Holland.
- N.Chomsky (1975), réflexions sur le langage, F.MASPERO, Paris, 1977.
- N.Chomsky (1981), Théorie du Gouvernement et du liage, Seuil, Paris 1991.
- N.Chomsky (1982), La nouvelle syntaxe, Seuil, Paris 1987.
- N.Chomsky (1995), The Minimalist Program, Massachusetts Institute of Technology.
- N.Chomsky(1995), Le langage et la pensée, Nouvelle édition augmentée, Payot, Paris, 2009.
- J.GUERON et J.Yves POLLOK, (1991), grammaire générative et syntaxe comparée, CNRS, Paris
- JOHN R. SEARLE(1969), Les Actes de la langue, Herman, Paris, 1972.
- Hutchinson and Waters (1987), English for specific surposes, Cambridge, University Press.
- Jean-Marc Mangiante(2004), Le Français Sur Objectif Spécifique; De L'analyse des Besoins A L'élaboration D'un Cours, Ed. Hachette.
- Jean-Pierre Desclés (1990), Langages applicatifs Langues naturelles et cognition, HERMES, Paris

- Katz Jerrold (1966), La Philosophie du Langage, Payot, Paris, 1971.
- M.Piattell-Palmarini, Théories du langage Théories de L'apprentissage, Seuil, Paris, 1979.
- K.R.Popper (1935), la logique de la découverte scientifique, Payot Paris (1978).
- Robert Marty (1994), Sémiotique de L'obsolescence des formes, in Design-Recherche n°6, Université Technologique de Compiègne.
- A.Rouveret, Syntaxe générative et Syntaxe comparée, LANGAGE n°60, Décembre 1980.
- Rudolf Carnap(1966), les fondements philosophiques de la physique, Armand Colin, Paris 1973.
- E.Sapir, Le Langage, Payot, Paris
- T.Shopen(1985), Language typology and syntax description, Volume1, Cambridge University Press.
- Thomas Samuel Kuhn (1962), la structure des révolutions scientifiques, Flammarion, Paris, 2008.